الأمم المتحدة

A/79/88

الجمعية العامة

Distr.: General
1 July 2024
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
Russian/Spanish

الدورة التاسعة والسبعون

البند 98 (ق ق) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير موجزا جامعا لعناصر مستقاة من الردود الواردة من الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب عملا بالقرار 241/78 دون المساس بمواقفها الفردية. ويتضمن تعاريف وتوصيفات؛ كما يتناول التحديات والشواغل والفوائد المحتملة؛ والمداولات التي عقدتها الدول؛ ثم الخطوات المقبلة؛ وملاحظات الأمين العام واستنتاجاته.

* A/79/50.

200824 290724 24-09718 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 6

ثانيا – معلومات أساسية 6

ثالثا – التعاريف والتوصيفات 6

رابعا – التحديات والشواغل والفوائد المحتملة 8

خامسا – مداولات الدول 13

سادسا – الخطوات المقبلة 16

سابعا – ملاحظات الأمين العام واستنتاجاته 21

المرفق الأول

الردود الواردة 23

ألف – الدول الأعضاء والدول المراقبة 23

أندورا، والأرجنتين، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والبرازيل، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، وشيلي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، والبرتغال، وإسبانيا، وأوروغواي، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) 23

الأرجنتين 25

أستراليا 26

النمسا 27

بلغاريا 33

كندا 36

شيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، إكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وكازاخستان، ونيجيريا، وبنما، وبيرو، والفلبين، وسيراليون، ودولة فلسطين 39

الصين 41

كوستاريكا 43

كوبا 47

مصر 48

فيجي 50

فنلندا 52

فرنسا 54
ألمانيا 56
اليونان 60
غواتيمالا 61
هندوراس 61
الهند 63
أيرلندا 65
إسرائيل 70
إيطاليا 72
اليابان 75
كيريباس 77
لكسمبرغ 80
ملاوي 84
المكسيك 84
هولندا (مملكة –) 87
نيوزيلندا 91
النرويج 94
باكستان 96
الفلبين 100
جمهورية كوريا 104
جمهورية مولدوفا 105
الاتحاد الروسي 108
صربيا 111
سيراليون 113
سنغافورة 116
إسبانيا 118
سري لانكا 119

السويد 122
سويسرا 125
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية 127
الولايات المتحدة الأمريكية 130
دولة فلسطين 133
باء – الاتحاد الأوروبي 135

المرفق الثاني

Replies received from international and regional organizations, the International Committee of the Red Cross, civil society, the scientific community and industry 137
A. International Committee of the Red Cross 137
B. Civil society 139
Africa Teen Geeks 139
Amnesty International 141
Arms Control Association 144
Article 36 146
Asociación TEDIC, Amnistía Internacional Paraguay, Centro de Estudios Heñói, CODEHUPY, Fundación Vencer y Semillas para la Democracia 149
Center for AI and Digital Policy 151
Civil Affairs Institute 154
ECPAT Guatemala, Perú por el Desarme, the Feminist AI Research Network - Latin America Chapter, Anderson Henao and Jesús Martínez 156
Future of Life Institute 158
Geneva Centre for Security Policy 159
Human Rights Watch 161
International Committee for Robot Arms Control 164
InterAgency Institute 166
International Physicians for the Prevention of Nuclear War 168
Latin America and the Caribbean Human Security Network, Fundación para la Paz y la Democracia, Technology and Community, Centro de Estudios Politica Internacional, Universidad de Buenos Aires 169
Norwegian People’s Aid and Mines Action Canada 171
PAX 173
Peace Movement Aotearoa and Stop Killer Robots Aotearoa New Zealand 174

Peace Union of Finland, Finnish Peace Committee, Committee of 100, Technology for Life, Women for Peace, and the Union Of Conscientious Objectors 176
PEAC Institute 178
Project Ploughshares 180
Protection 181
SafeGround 184
Stop Killer Robots 186
Stop Killer Robots Youth Network 189
Sustainable Peace and Development Organization 191
Women’s International League for Peace and Freedom 193
Virtual Planet Africa, Women’s International League for Peace and Freedom Zimbabwe and Cultural Youth Movement Education Foundation 195

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة في الفقرة 2 من قرارها 241/78 عن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وبشأن أمور من جملتها سبل التصدي لما تثيره تلك المنظومات من تحديات وشواغل من كل من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي، وبشأن دور البشر في استخدام القوة، وأن يُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا موضوعيا يعرض الآراء الواردة بكامل نطاقها ويكون مشفوعا بمرفق يتضمن تلك الآراء لكي تواصل الدول الأعضاء مناقشتها. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام، في الفقرة 3 من القرار نفسه، أن يلتمس آراء المنظمات الدولية والإقليمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني والأوساط العلمية والقطاع المعني لإدراجها باللغة الأصلية التي وردت بها في مرفق التقرير الآنف الذكر. ويُقدَّم هذا التقرير تلبيةً لتلك الطلبات.

2 - وفي 1 شباط/فبراير 2024، أرسل مكتب شؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب يوجّه فيها انتباهها إلى الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 241/78، ويلتمس آراءها بشأن المسألة. كما أُرسلت مذكرات شفوية ورسائل إلى الكيانات المحددة في الفقرة 3 من القرار نفسه، للفت انتباهها إلى تلك الفقرة والتماس آرائها بشأن المسألة. وترد في مرفقَي هذا التقرير الآراء الواردة بحلول 25 أيار/مايو 2024. وستُنشَر أي آراء ترد بعد ذلك التاريخ في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي قُدِّمت بها.

3 - وتتضمن الفروع الثاني إلى السادس من هذا التقرير موجزا جامعا للعناصر المستقاة من الردود الواردة من الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب، دون المساس بمواقفها الفردية. وترد في الفرع السابع ملاحظات الأمين العام واستنتاجاته.

ثانيا - معلومات أساسية

4 - أشارت الدول إلى أن التطورات التكنولوجية المتسارعة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تدفع عجلة النمو الاقتصادي وتساهم في تحسين رفاهية الإنسان وتساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يمكن للتكنولوجيات الناشئة أن تطرح أيضاً تحديات للسلم والأمن الدوليين وتثير تساؤلات بشأن دور الإنسان في الحرب. وارتأت الدول أن التحديات الفريدة التي تطرحها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تستدعي اهتماماً خاصاً.

ثالثا - التعاريف والتوصيفات

خطوات نحو وضع تعريف

5 - أشارت الدول إلى أنه لا يوجد في الوقت الراهن تعريف متفق عليه دولياً لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل أو منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وأشارت عدة دول إلى أن الاتفاق على تعريف أو توصيف عام لتلك المنظومات يمكن أن يكون مفيدا في ما سيُضطلع به مستقبلا من عمل في هذا المجال. وأشارت إلى إمكانية التوصل إلى مثل هذا الاتفاق عند صياغة محظورات محددة، مثلا في سياق التفاوض على صك ملزم قانوناً. وأعربت عدة دول عن رأي مفاده أن وضع تعريف دقيق ليس ضروريا لإحراز تقدم وبدء المفاوضات بشأن صك ملزم قانونا.

6 - وأشارت الدول في ردودها إلى "منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل" و "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل". واعتبرت بعض الدول أن كلمة "فتاكة" إشارةٌ مهمةٌ إلى قدرة المنظومة على إعمال القوة الفتاكة. وأرتأت دول أخرى أن درجة الفتك التي تتسم بها منظومة الأسلحة تتوقف على طريقة استخدامها وليس على تصميمها. واعترضت عدة دول على استخدام كلمة "فتاكة"، مشيرة إلى عدم وجود أساس لها في القانون الدولي الإنساني، ولاحظت في جملة أمور أخرى، أن درجة الفتك هي نتيجة من نتائج الطريقة التي يُستخدم بها السلاح. ولوحظ أيضاً أن استخدام القوة غير الفتاكة يمكن أن يؤدي أيضاً إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا التقرير، ووفقا للمصطلحات الواردة في قرار الجمعية العامة 241/78، يُستخدم مصطلح "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل" بصرف النظر عما تفضّله الدول فيما يتعلق باستخدامها.

7 - وشدّدت عدة دول على أهمية درجة التدخل البشري على وجه الخصوص في تحديد الهدف وتصنيفه واعتراضه ومهاجمته. وأكدت على أن المدخلات البشرية الرمزية - أي المدخلات أو الأفعال التي لا تؤثر تأثيرا جوهريا على خصائص التشغيل الذاتي لاختيار الهدف أو مهاجمته - تظل غير كافية.

8 - وطرحت الدول عدة تعاريف متداولة وتوصيفات عامة لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. واستند البعض إلى التعريف المعمول به في اللجنة الدولية للصليب الأحمر والذي أشارت فيه إلى أن "منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل" يُقصد بها "منظومات أسلحة مصممة لاختيار هدف واحد أو أكثر ومهاجمته دون الحاجة إلى تدخل بشري بعد تفعيلها".

9 - وأُعرب عن رأي مفاده أن إحدى خصائص منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمكن أن تشمل دمج الذكاء الاصطناعي في اختيار الهدف واستخدام القوة. وذهب رأي آخر إلى أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لا تحتاج إلى دمج الذكاء الاصطناعي.

10 - وأشارت عدة دول إلى أنه لا ينبغي تصنيف بعض المنظومات الذاتية التشغيل أو الأوتوماتيكية المضادة للطائرات أو الدفاعية المضادة للقذائف ضمن فئة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، نظراً لطبيعتها الدفاعية والطبيعة الحتمية غير الاحتمالية للخوارزميات التي تستخدمها تلك المنظومات في كشف الأهداف ومهاجمتها. وأشارت إلى أن مثل هذه المنظومات تُستخدم منذ عقود من الزمن دون أن تثير أي جدل قانوني.

التحكم البشري

11 - لوحظ أن مفاهيم التحكم البشري، والتحكم البشري الفاعل، والتقدير البشري المناسب، والمشاركة البشرية هي مفاهيم سبق مناقشتها على نطاق واسع، وثمة حاجة إلى مواصلة مناقشتها وتوضيحها.

12 - وشدد العديد من الدول على أهمية استمرار التحكم البشري فيما يتعلق باستخدام القوة. وشددت عدة دول على أهمية الحفاظ على هذا التحكم أو المشاركة في مختلف مراحل دورة حياة المنظومة، ولا سيما أثناء فترة الاستخدام. وأشارت إلى أن الطبيعة الدقيقة للتحكم البشري أو المشاركة البشرية ستتوقف على القدرات المحددة للمنظومة وعلى السياق الذي تُستخدم فيه. ومن وجهة نظر تلك الدول، فإن التحكم البشري مهم بوجه خاص لضمان الامتثال للقانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني، ولمبدأي المسؤولية والمساءلة. وأُعرب أيضاً عن رأي مفاده أن التركيز على التحكم البشري الفاعل ليس مجديا وأنه لن يكون من المناسب اعتماد معيار واحد لوصف التحكم البشري في استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

13 - ونظرت الدول في العناصر الضرورية للتحكم البشري، والتي تشمل احتفاظ البشر بما يلي:

- القدر الكافي من المعلومات، بما في ذلك عن قدرات منظومة الأسلحة والسياق العملياتي، لضمان الامتثال للقانون الدولي
- القدرة على ممارسة السلطة التقديرية، في حدود ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني
- القدرة على حصر أنواع المهام والأهداف
- القدرة على فرض قيود بشأن مدة الاستخدام ونطاقه الجغرافي وحجمه
- القدرة على إعادة تحديد أو تعديل هدف المنظومة أو مهامها
- القدرة على وقف تشغيل المنظومة أو تعطيلها.

14 - واقترحت الدول تدابير مختلفة يمكن من خلالها تحقيق الدرجة المطلوبة من التحكم البشري، وهي تشمل ما يلي:

- استحداث واجهة بينية سهلة الاستخدام لتيسير التفاعل بين الإنسان والآلة
- وضع إجراءات لضمان اختبار منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وتقييمها والتثبت من سلامتها والتحقق منها
- إجراء ما يكفي من الاستعراضات القانونية لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل
- توفير التدريب المناسب لجميع الأشخاص الذين يتفاعلون مع منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل
- ضمان إمكانية التنبؤ بعمل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وموثوقيته وإمكانية تعليله

15 - ولوحظ أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن التدابير اللازمة للحفاظ على القدر اللازم من التحكم البشري، وأن تبادل الممارسات الجيدة يمكن أن يكون الخطوة الأولى الجيدة في هذا الاتجاه.

رابعا - التحديات والشواغل والفوائد المحتملة

16 - أشارت الدول إلى أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تثير عدداً من الشواغل، منها شواغل من منظور حقوق الإنسان إلى جانب كل من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي. ودعت تلك الدول إلى معالجة دواعي القلق تلك بطريقة شاملة.

17 - وأشارت عدة دول إلى أن المخاطر تهمّ جميع الدول وجميع فئات المجتمع ويمكن أن يكون لها تأثير غير متناسب على أضعف الفئات السكانية. وأُعرب عن القلق من احتمال أن تؤثر تلك المخاطر بشكل غير متناسب على دول الجنوب العالمي.

الاعتبارات الإنسانية

18 - لوحظ أن هناك شواغل إنسانية جوهرية يثيرها تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ولوحظ أيضًا أن الإنسان سيظل يتحمل وطأة عواقب النزاعات المسلحة. كما أُعرب عن رأي مفاده أن الشواغل الإنسانية لا تكفي في حد ذاتها لفرض قيود ومحظورات على أنواع معينة من منظومات الأسلحة.

19 - أما الشواغل الأخرى التي أثيرت فتتعلق بتأثير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على البيئة، لا سيما تكاليف الطاقة المرتبطة بتطوير وتشغيل هذه المنظومات وما يصاحب ذلك من بصمة كربونية.

الاعتبارات القانونية

20 - أشارت الدول إلى أن القانون الدولي ينطبق بشكل كامل على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وحددت الصكوك القانونية ومجالات القانون المنطبقة التالية:

- ميثاق الأمم المتحدة
- القانون الدولي العرفي
- القانون الدولي الإنساني
- القانون الدولي لحقوق الإنسان
- القانون الجنائي الدولي
- قانون مسؤولية الدول

21 - وشددت الدول على أهمية الامتثال للقانون الدولي. ولاحظت عدة دول أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تطرح تحديات فيما يتعلق بالامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. ولوحظ أنه لا يوجد صك قانوني دولي ينظم أو يحظر على وجه التحديد منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وأُعرب عن رأي مفاده أن التبادل الطوعي للآراء بين الدول بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والقانون الدولي يمكن أن يكون مفيداً.

22 - وأشارت الدول إلى أن اختيار الأسلحة ووسائل وأساليب الحرب، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، يجب أن يتم في إطار الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وشددت الدول على أهمية مبادئ التمييز والتناسب والضرورة العسكرية واتخاذ الاحتياطات في الهجوم، فضلاً عن شرط تجنب الإصابات المفرطة أو المعاناة التي لا مبرر لها.

23 - وشددت عدة دول على أن أي سلاح، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، لا يمتثل للقانون الدولي الإنساني هو سلاح محظور بحكم الواقع ويجب عدم استخدامه. ودعت عدة دول إلى زيادة توضيح كيف تنطبق قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

24 - وأكدت عدة دول على أن التحكم البشري ضروريٌ لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وأُعرب أيضا عن رأي مفاده أن التحكم البشري ليس غاية في حد ذاته، ولكنه قد يشكّل مفهوما ذا أهمية في تنفيذ مختلف التزامات القانون الدولي الإنساني في ظروف مختلفة. وشددت عدة دول على أهمية مراعاة السياق العملياتي وخصائص وقدرات منظومة الأسلحة ككل.

25 - وأشارت عدة دول إلى أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل غير قادرة على محاكاة عملية اتخاذ القرارات الدقيقة المطلوبة من البشر الذين يستخدمون القوة في النزاعات المسلحة. وشُدّد على أهمية استمرار التحكم البشري في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة والموت. وارتأت عدة دول أن إمكانية التنبؤ والموثوقية وإمكانية الفهم والتعليل هي عناصر أساسية لضمان الامتثال للقانون الدولي.

26 - ومن أجل ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، اعتُبر أنه ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

- تقييم مدى وجود المدنيين
- حصر أنواع الأهداف التي يمكن أن تضربها المنظومة
- الحد من مدة تشغيل منظومة الأسلحة ونطاقه الجغرافي وحجمه
- وضع قواعد الاشتباك
- وضع ضمانات تقنية، مثل التدمير الذاتي والتعطيل الذاتي

27 - وشددت عدة دول على أهمية شرط مارتنز[1] وأعربت عن رأي مفاده أن استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بدون تحكم بشري سيؤدي على الأرجح إلى انتهاك ذلك الشرط.

28 - وأشارت عدة دول إلى أهمية الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والتي يمكن أن تنطوي على انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ووُجهت دعوة إلى تحقيق الانضمام العالمي لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية؛

29 - ومن أجل ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، سُلّط الضوء على دور المستشارين القانونيين العسكريين. وشدّدت عدة دول على أهمية توفير التدريب والتثقيف المناسبين في مجال القانون الدولي الإنساني لأفراد القوات المسلحة الوطنية.

30 - ولوحظ أن التطورات التكنولوجية، في غياب الضمانات، تزيد من خطر استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بطريقة لا تتوافق مع القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أهمية الابتكار المسؤول.

31 - وأشيرَ إلى قانون مسوّغات الحرب، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وحق الدفاع عن النفس، وشرط تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وأُعربَ عن رأي مفاده أن تلك الالتزامات تنطبق على جميع أنشطة الدول، بما في ذلك ما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

32 - وشددت الدول على أهمية ضمان المساءلة وفقاً للقانون الدولي الساري. وأكدت أن الإنسان يظل مسؤولا وخاضعا للمساءلة عن آثار الأسلحة في العمليات العسكرية، بما يشمل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وأن هذه المساءلة لا يمكن نقلها إلى الآلات. ولوحظ أن هذه المسؤولية تنطبق في مختلف مراحل دورة حياة منظومة الأسلحة.

33 - وأُعرب عن رأي مفاده أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يجب ألا تصمم بطريقة تحول دون إعمال المسؤولية أو المساءلة. وذهب رأي آخر إلى أن المساءلة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التحكم البشري وأن ذلك يتطلب من الجهات التي تأذن باستخدام القوة أن تكون قادرة على التنبؤ بآثارها وتعليلها.

(1) انظر على سبيل المثال اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الفقرة الخامسة من الديباجة.

34 - وشددت عدة دول على أهمية مسؤولية القيادة، وبموجبها يكون القادة مسؤولين عن جميع استخدامات القوة التي تجري تحت قيادتهم، سواء مورست من جانب مرؤوس بشري أو آلة. وأُعرب عن القلق من احتمال أن يؤدي استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى تقويض هذا المبدأ.

35 - ولوحظ أن الأفراد يخضعون للمساءلة بموجب الإجراءات التأديبية والقانون الجنائي الوطني والقانون الجنائي الدولي. وأُعرب عن القلق من أن تؤدي منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى زيادة تقويض الجهود المبذولة لمحاسبة مرتكبي أعمال العنف غير المشروعة في النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت عدة دول إلى أن الدول مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة دولياً، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع لمنظومة الأسلحة.

36 - وشكّكت عدة دول في إمكانية امتثال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولوحظ أن الشروط التي يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق باستخدام القوة هي شروط أكثر صرامة من تلك التي يفرضها القانون الدولي الإنساني. وأُعرب عن القلق بوجه خاص إزاء ما قد يتسم به استخدام الاستهداف الذاتي التشغيل من طابع تعسفي، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأُعرب عن رأي مفاده أن شرط التحكم البشري هو شرط أساسي لضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان. واقتُرح إجراء المزيد من المناقشات بشأن انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان على تصميم وتطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

37 - وشدّدت عدة دول على أهمية إجراء استعراضات قانونية للأسلحة ووسائل وأساليب الحرب، على نحو ما تقتضيه المادة 36 من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام 1949. ولوحظ أن احتمال تعذر التنبؤ بعمل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تثير تحديات في إجراء مثل هذه الاستعراضات القانونية. واقتُرح أن تشمل الاستعراضات القانونية جوانب التفاعل بين الإنسان والآلة وسُبل معالجتها في التدريب. وأُعرب عن رأي مفاده أن الاستعراضات القانونية لا تكفي بمفردها لمعالجة الشواغل التي تثيرها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وأن هناك حاجة إلى قواعد محددة. وكانت هناك إشارة إلى اجتماعين للخبراء بشأن الاستعراضات القانونية لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل عُقدا في أستراليا في عامي 2023 و 2024.

38 - ولوحظ عدم وجود أي نص ينظم كيفية إجراء الاستعراضات القانونية أو شرط يقتضي الإعلان عن نتائج هذه الاستعراضات. وشددت عدة دول على جدوى التبادل الطوعي للمعلومات والممارسات المتعلقة بالاستعراض القانوني لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

الاعتبارات الأمنية

39 - أشارت عدة دول إلى المخاطر التي تشكلها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على السلم والأمن الدوليين. وتم التأكيد على أهمية مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية لجميع الدول.

40 - ولاحظت عدة دول أن استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمكن أن يكون عاملاً من العوامل التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، بما في ذلك من خلال خفض عتبة استخدام القوة، وهو ما قد يزيد من تواتر النزاعات وحدتها ويعجّل بوقوع الأزمات الإنسانية. وأُعرب أيضا عن القلق بشأن ما قد يكون لانتشار منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من تأثير سلبي يؤدي إلى زعزعة

الاستقرار. وأشارت عدة دول إلى مخاطر التصعيد الناجمة عن تعذر التنبؤ بعمل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بما في ذلك إمكانية التفاعل بين الآلات، وزيادة سرعة الحروب، وانخفاض خطر وقوع خسائر عسكرية للدولة المستخدِمة، والحروب غير المتناظرة. وأعربت الدول عن قلقها من أن تتحول منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى غرض من أغراض سباق التسلح. وذهب أحد الآراء إلى أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ينبغي ألا تُستخدم في السعي لتحقيق التفوق والهيمنة بصورة مطلقة في المجال العسكري.

41 - وأعربت عدة دول عن قلقها من إمكانية تزويد منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بأسلحة نووية أو بغيرها من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي قد يقوض الاستقرار الاستراتيجي ويزيد من خطر اندلاع حرب نووية.

42 - وأعربت الدول عن قلقها إزاء الآثار المترتبة على انتشار منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بالنسبة للجهات الفاعلة من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية والإجرامية. وأعربت عدة دول عن قلقها أيضا إزاء استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من قبل موظفي إنفاذ القانون المحليين، الأمر الذي قد يثير شواغل تتعلق بحقوق الإنسان.

43 - وأُعرب عن رأي مفاده أن مخاطر الانتشار المرتبطة بالتكنولوجيات الناشئة من قبيل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمكن أن تُعالج في إطار النُظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. ومع ذلك، تم التأكيد على ضرورة عدم فرض قيود لا مبرر لها على نقل التكنولوجيات المتعلقة بهذه المنظومات.

الاعتبارات التكنولوجية

44 - أعربت عدة دول عن قلقها إزاء تعرض منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لعدد من المخاطر التكنولوجية، بما في ذلك:

- الأنشطة السيبرانية الخبيثة
- حالات الخلل والأعطال في الأجهزة والبرمجيات
- اتخاذ القرار بناء على معلومات غير صحيحة أو مفسرة بشكل خاطئ

45 - وأُعرب عن رأي مفاده أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في المهام الحرجة لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمكن أن يزيد من احتمال وقوع الحوادث غير المقصودة.

46 - وأعربت الدول أيضا عن قلقها بشأن التحيز الخوارزمي في منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والتي تؤدي إلى تفاقم أوجه الاختلال القائمة في موازين القوى، وتؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المهمشة وتؤدي إلى إلحاق أضرار جانبية بالنساء والأطفال في مناطق النزاع. وتم التأكيد على أهمية التوثيق الدقيق لمجموعات البيانات المستخدمة وإجراء الاختبارات والاستعراضات الشاملة، فضلاً عن توفير التدريب والتوعية في هذا المجال.

الاعتبارات الأخلاقية

47 - أعربت عدة دول عن قلقها بشأن العمليات الآلية التي تحل محل التقدير البشري، حيث ارتأت أن الاعتبارات الأخلاقية والمعنوية محور أساسي من محاور المناقشة المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. واعتُبرت هذه المنظومات وغيرها من الآلات الأخرى مجردةً من مشاعر التعاطف والرحمة والقدرة على الاستدلال الأخلاقي. وأُعرب عن رأي مفاده أن المسؤوليات الأخلاقية فيما يتعلق بقرارات إعمال القوة تتطلب تقديرا بشريا قائما على القيم ومكيّفا حسب السياق. وارتأت عدة دول أن استهداف البشر، وبالأخص تفويض قرار إزهاق الروح البشرية للآلات أمر غير أخلاقي.

48 - وأشارت الدول إلى أن من المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن حقوق الإنسان مستمدة من الكرامة المتأصلة لجميع البشر، وشددت على أن من واجب جميع الدول أن تضمن حرمة الكرامة الإنسانية. وأعربت عدة دول عن قلقها من أن يؤدي استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى فقدان الكرامة والتجريد من الإنسانية، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى عنف غير مبرر وسقوط ضحايا من المدنيين.

49 - ولوحظ أن الشواغل الأخلاقية غالباً ما تؤدي إلى اعتماد قيود قانونية. ورأت عدة دول أن الطريقة الأكثر فعالية لمعالجة الشواغل الأخلاقية هي التطبيق السليم للقانون الدولي الإنساني.

المنافع المحتملة

50 - أُعرب عن رأي مفاده أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل قد تنطوي على فوائد عسكرية مشروعة، بما في ذلك:

- تحسين السلامة والكفاءة
- تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وتحسين حماية المدنيين والحد من خطر وقوع الأضرار الجانبية، بسُبل منها تعزيز الدقة
- الحد من الأخطار التي تتعرض لها قوات الدفاع
- تفادي الأخطاء الناجمة عن الحالة العقلية أو الجسدية للمشغّل البشري، وكذلك ميوله المعنوي والديني والأخلاقي
- تعزيز الكفاءة في استخدام العمالة

خامسا - مداولات الدول

الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة

51 - أشارت الدول إلى النظر في منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وأُعرب عن رأي مفاده أن هيكل الاتفاقية - مع إمكانية التفاوض بشأن بروتوكولات إضافية - مناسب تماماً لمعالجة المشاكل التي تثيرها التكنولوجيات الناشئة. وارتأى العديد من الدول أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل هو المحفل المناسب لإجراء مناقشات بشأن هذا الموضوع.

52 - ولاحظت عدة دول أن فريق الخبراء الحكوميين يكفل التوازن بين الشواغل الإنسانية والمصالح المشروعة للدول في الدفاع عن النفس فيما يتعلق بهذه الأسلحة. ولاحظت الدول أيضا أن جميع الجهات الفاعلة المعنية ممثلة في الفريق، بما في ذلك الدول ذات القدرات الأكثر تقدماً في هذا المجال.

53 - ورحبت عدة دول بعضوية فريق الخبراء الحكوميين التي تضم خبراء من مختلف المجالات، بما في ذلك خبراء في مجالات القانون والشؤون العسكرية والتكنولوجيا والدبلوماسية. ومع ذلك، دعت عدة دول الفريقَ إلى مواصلة العمل على إشراك الجميع لكي يعكس وجهات نظر أكثر تنوعًا.

54 - ولاحظت عدة دول أن مداولات فريق الخبراء الحكوميين قد أدت حتى الآن إلى إحراز تقدم وتقارب في وجهات النظر. ومن بين أبرز الإنجازات التي ورد ذكرها المبادئ التوجيهية الأحد عشر التي اعتمدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل[2] وتقارب وجهات النظر بشأن الأخذ بالنهج ذي المستويين[3]. وأعربت عدة دول عن أسفها إزاء بطء وتيرة التقدم المحرز.

55 - ورحبت عدة دول بالولاية التي اعتُمدت في اجتماع عام 2023 للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والتي تقتضي أن يواصل فريق الخبراء الحكوميين أعماله وأن يقدم تقريرا موضوعيا إلى المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المقرر عقده في عام 2026[4]. ودعت عدة دول الفريقَ إلى تجنب مزيد من التأخير والعمل على تحقيق نتائج ملموسة في غضون هذه الفترة.

56 - واستشرافًا للمستقبل، وُجهت دعوة إلى فريق الخبراء الحكوميين للعمل على أساس الاتفاقات السابقة، مع مراعاة ما طُرح من مقترحات متشعبة الجوانب. واقتُرح أيضا أن يأخذ الفريق قرار الجمعية العامة 241/78 في الاعتبار الكامل. واقترحت عدة دول أن يركز الفريق على توضيح كيف ينطبق القانون المعمول به، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وشملت مجالات التركيز الأخرى المقترحة تعزيز فهم التوصيفات والتعاريف، والتعاون بين الإنسان والآلة، والمعايير التقنية والإدارية لتطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على نحو آمن ومسؤول، فضلاً عن المحظورات والقواعد التنظيمية.

57 - واقترحت عدة دول إنشاء فريق من الخبراء التقنيين لإطلاع الأطراف المتعاقدة السامية دورياً على التطورات المستجدة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ومساعدة الدول في اعتماد التدابير المناسبة من أجل الاستجابة لتحديات محددة.

58 - وفيما يتعلق بنتائج أعمال فريق الخبراء الحكوميين، أعربت عدة دول عن تأييدها لعقد مفاوضات بشأن بروتوكول للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة يتناول مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية

(2) CCW/MSP/2019/9، المرفق الثالث.

(3) انظر تقرير دورة عام 2023 لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الفقرتان 21 و 22. متاح على الرابط: https://docs-library.unoda.org/Convention_on_Certain_Conventional_Weapons_-Group_of_Governmental_Experts_on_Lethal_Autonomous_Weapons_Systems_(2023)/CCW-GGE.1-2023-2_English.pdf.

(4) انظر CCW/MSP/2023/7، الفقرتان 20 و 26.

التشـغيل كما أعربت عن دعمها لاعتماد هذا البروتوكول. وقُدم اقتراح آخر يدعو إلى أن يقوم الفريق بإعداد بيان بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني وأفضل الممارسات فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

59 - وأعربت عدة دول عن رأي مفاده أن النظر في مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار عمليات موازية خارج نطاق فريق الخبراء الحكوميين يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية ويفضي إلى التشتت. ومن جهة أخرى، ارتأت عدة دول أن إجراء مناقشات في منتديات أخرى يمكن أن ينطوي على مزايا من حيث الشمولية وإيجاد روابط مع المواضيع ذات الصلة، لا سيما إذا كانت هذه المناقشات تدعم عمل الفريق.

الجمعية العامة

60 - نوّهت عدة دول بأهمية نظر الجمعية العامة في مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بالنظر إلى عضويتها الشاملة. وفي هذا الصدد، رحبت عدة دول باتخاذ قرار الجمعية العامة 241/78، وأعربت عن أملها في أن يعجل هذا القرار بالتصدي لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على الصعيد الدولي. ولاحظت عدة دول أن هذا التقرير سيتيح لجميع الدول الأعضاء والدول ذات مركز المراقب التعبير عن آرائها، ويمكن أن يكون بمثابة وثيقة مرجعية، بما في ذلك في عمل فريق الخبراء الحكوميين.

61 - وأُعرب عن رأي مفاده أن مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل هي مسألة ينبغي أن تنظر فيها هيئة نزع السلاح وينبغي تناولها في إطار وثيقة "ميثاق من أجل المستقبل". وأُعرب أيضا عن رأي مفاده أن الجمعية العامة يمكن أن تنظر في بدء مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

أصحاب المصلحة

62 - شددت عدة دول على أهمية مساهمات جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع المعني، في المناقشات الجارية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ودعت عدة دول إلى تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء. وأُعرب عن رأي مفاده أن أي مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ينبغي أن تُعقد في المنتدى الأكثر استيعابا لأصحاب المصلحة.

الاجتماعات الإقليمية والدولية

63 - دعت عدة دول إلى تعزيز التعاون والشراكة على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز المواقف المشتركة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي هذا الصدد، رحبت الدول بالاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية المعقودة بشأن مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بما في ذلك تلك التي عُقدت في ترينيداد وتوباغو، وسيراليون، والفلبين، وكوستاريكا، ولكسمبرغ. وأشارت عدة دول إلى البيان الخاص الذي اعتمده مؤتمر القمة الأيبيرية الأمريكية في آذار/مارس 2023، وكذلك المؤتمر الدولي المعني بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل الذي عُقد في النمسا.

الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري

64 - لاحظت عدة دول أن الذكاء الاصطناعي يشكل عاملاً رئيسياً في تمكين التشغيل الذاتي، وأشارت إلى استخدامه في المجال العسكري، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار إيجابية وسلبية على حد سواء. ولوحظ أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم بالفعل في ساحة المعركة. ووُجهت دعوة إلى الدول للالتزام بالاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري.

65 - وقد رحبت عدة دول بالمبادرات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك عملية الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري، والمبادرة العالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، والإعلان السياسي بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي وخاصية التشغيل الذاتي، وإعلان بليتشلي. وذهب أحد الآراء إلى ضرورة تنفيذ المبادرات المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي تحت رعاية الأمم المتحدة لضمان الشمولية والفعالية. كما أعرب عن رأي مفاده أن تلك المبادرات ينبغي ألا تقوّض عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

سادسا - الخطوات المقبلة

66 - شددت عدة دول على الحاجة الملحّة لمعالجة الشواغل التي تثيرها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من خلال عقد مناقشات متعددة الأطراف. وأكدت عدة دول على أهمية مبدأ توافق الآراء في المفاوضات المتعلقة بالأمن الدولي، بما في ذلك مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

67 - ودعت عدة دول إلى مواصلة تطوير الإطار المعياري والتشغيلي الذي يحكم منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي حين دعت عدة دول إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي وزيادة تحديده فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ارتأت دول أخرى أن الإطار القانوني الحالي يكفي لتنظيم القدرات العسكرية الجديدة، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

68 - وأعربت العديد من الدول عن تأييدها للنهج ذي المستويين، الذي ينبغي بموجبه حظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن استخدامها وفقاً للقانون الدولي، في حين ينبغي تنظيم استخدام المنظومات الأخرى على النحو المناسب. وذهب رأي آخر إلى أن المحظورات ينبغي ألا يُنظر إليها على أنها وسيلة لعرقلة الابتكار التكنولوجي وينبغي ألا تحول دون استخدام التكنولوجيا في الأغراض السلمية أو الأغراض الدفاعية المشروعة.

صك ملزِم قانونا

69 - دعت عدة دول إلى إجراء مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من أجل:

- مواصلة التدوين والتطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق في النزاعات المسلحة، تماشيا مع ديباجة الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة
- توضيح انطباق القانون الدولي الإنساني على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وتيسير تنفيذه
- سد الثغرات القائمة في القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني

70 - وقدمت الدول التي تدعو إلى إجراء مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً عدة توصيات فيما يتعلق بمحتوياته. وذكرت أن الصك ينبغي، في جملة أمور:

- أن يتضمن قواعد ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة، بما فيها تلك المستمدة من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي والصكوك الأخرى ذات الصلة
- أن يسهّل الأخذ بنهج شامل إزاء هذه المسألة
- أن يكفل الامتثال للقانون الدولي ذي الصلة
- أن يتجنب تجزؤ القواعد التنظيمية بسبب التدابير الوطنية المتباينة
- أن يعالج المخاطر الإنسانية والشواغل الأخلاقية الأساسية المتصلة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل
- أن يعالج المسائل المتصلة باستهداف البشر باستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل
- أن يسهّل مشاركة جميع الدول على قدم المساواة

71 - وأشارت عدة دول إلى الدعوة التي وجهها الأمين العام لإبرام صك ملزم قانوناً بحلول عام 2026 لحظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تُستخدم من غير تحكم أو إشراف بشري، والتي لا يمكن استخدامها في إطار الامتثال للقانون الدولي الإنساني، ولتنظيم جميع الأنواع الأخرى من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، والدعوة التي وجهها الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكذلك تلك التي وجهتها جهات فاعلة أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المقررون الخاصون.

72 - وارتأت عدة دول أن قواعد القانون الدولي الإنساني القائمة كافية وأنه لا حاجة إلى وضع صك جديد ملزم قانوناً. وأُعرب عن رأي آخر مفاده أن هناك حاجة للتوصل إلى فهم مشترك لكيفية انطباق القانون الحالي، وخاصة القانون الدولي الإنساني، على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل قبل السعي إلى وضع صك قانوني جديد. وذهب أحد الآراء إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن الفائدة التي تُرجى من هذا الصك الملزم قانونا. وأشارت دول أخرى إلى أن الصك المتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمكن أن يكون ملزماً إما سياسياً أو قانونياً.

73 - وذهب أحد الآراء إلى أن وضع قواعد ومعايير تنظم تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها هو أفضل طريقة للمضي قدماً. وارتُئي أيضا أنه من السابق للأوان بدء مفاوضات بشأن قواعد السلوك فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. واعتبرت عدة دول أن المبادرات الطوعية يمكن أن تكون مفيدة لتبادل أفضل الممارسات ووضع المعايير، ولكنها ستكون بمثابة تدابير مؤقتة فقط في انتظار إجراء مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا.

74 - واستشرافاً للمستقبل، دعت عدة دول إلى اتباع نهج شامل متعدد التخصصات، مع مشاركة أوسع مجموعة ممكنة من الدول. كما وُجهت دعوة لاتخاذ إجراءات إقليمية ودون إقليمية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وشددت عدة دول على أهمية مراعاة المنظور الجنساني في المناقشات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وقُدم اقتراح بإعلان وقف اختياري لتطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى حين اعتماد صك بشأن تلك المنظومات.

نطاق المحظورات

75 - أُعرب عن رأي مفاده أن أي صك بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ينبغي أن يؤكد من جديد المحظورات ذات الصلة المنصوص عليها بالفعل بموجب القانون الدولي الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، دعت العديد من الدول إلى حظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تعمل خارج نطاق التحكم البشري بشكل كامل وتلك التي لا يمكن استخدامها وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

76 - وعرضت الدول عدة خصائص لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن استخدامها بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني والتي من شأنها أن تجعل تلك المنظومات:

- عشوائية بطبيعتها
- غير قادرة على التمييز بين المقاتلين والمدنيين
- مصمَّمة لاستخدام القوة ضد المدنيين أو الأعيان المدنية؛
- غير قادرة على تحديد مدى إمكانية تسبُّب هجوم معيّن في أضرار عرضية للأعيان المدنية قد تكون مفرطة بالنسبة للميزة العسكرية المتوقعة
- تسبِّب بحكم طبيعتها إصابات مفرطة أو معاناة لا داعي لها
- ذات آثار لا يمكن التنبؤ بها أو توقعها أو فهمها أو تعليلها على نحو موثوق
- ذات آثار لا يمكن حصرها والتحكم فيها

77 - ودعت عدة دول إلى حظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل المصممة لاستهداف البشر بصورة مباشرة.

نطاق القواعد التنظيمية

78 - دعت عدة دول إلى وضع قواعد تنظم استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا تخضع للمحظورات المبينة أعلاه.

79 - ولوحظ أن التدابير الواجب اتخاذها فيما يتعلق بمنظومة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تعتمد على خصائص المنظومة والبيئة العملياتية والمستخدِم. ولوحظ أيضا أن التشغيل الذاتي خاصية تتسم بالتدرج، وقد يتعين وضع مجموعة من التدابير لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل حسب درجة التشغيل الذاتي التي تتسم بها المنظومة.

80 - وقد نظرت الدول في الأغراض التي يمكن أن تؤديها هذه القواعد التنظيمية، بما في ذلك ما يلي:

- ضمان الاحتفاظ بالتحكم البشري، ولا سيما في المهام الحرجة، في جميع الأوقات
- ضمان وجود تسلسل قيادي بشري ومسؤولية بشرية
- ضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، طوال دورة حياة المنظومة

81 - ومن أجل ضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني، اقتُرح عدد من التدابير، بما في ذلك:

- التحكم في أنواع الأهداف التي يمكن للمنظومة مهاجمتها أو الحد من تلك الأهداف، بسبل منها حصر الأهداف في الأعيان التي تعتبر أهدافا عسكرية بطبيعتها، دون غيرها
- فرض قيود فيما يتعلق بمدة الاستخدام ونطاقه الجغرافي وحجمه؛
- ضمان الموافقة البشرية على أي قرار يتعلق باستخدام القوة
- ضمان الموافقة البشرية على أي تغيير في بارامترات المهمة، مثل المدة والنطاق الجغرافي وحجم العمليات، بما في ذلك من خلال آليات التدمير الذاتي والتعطيل الذاتي والتحييد الذاتي
- الحد من عدد الهجمات
- كفالة قيام المشغِّل البشري ببذل العناية الواجبة في تنفيذ مبادئ ومتطلبات القانون الدولي الإنساني
- ضمان إمكانية التنبؤ والموثوقية بالقدر الكافي
- ضمان إجراء استعراضات قانونية للتأكد من امتثال الأسلحة ووسائل وأساليب الحرب الجديدة للقانون الدولي الإنساني

82 - واقتُرح اتخاذ تدابير إضافية، بما في ذلك:

- ضمان إجراء اختبارات صارمة لتقييم وتقدير الكيفية التي ستعمل بها منظومة الأسلحة أثناء استخدامها في مختلف الظروف
- ضمان تسجيل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وتعقبها وتحليلها
- ضمان إجراء تقييمات المخاطر
- ضمان التدريب الكافي لصانعي القرارات والمشغِّلين البشريين
- تعزيز تدابير التخفيف من المخاطر والضمانات لكفالة موثوقية تلك المنظومات وتفادي الأعطال وسوء الاستخدام وتحويل المسار والتخلي عن الصلاحيات البشرية
- معالجة الآثار البيئية

مسائل أخرى يتعين تضمينها في الصك المتوخى

83 - نظرت عدة دول في محتويات صك بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بما يتجاوز المحظورات والقواعد التنظيمية. ويمكن أن يتضمن الصك ما يلي:

- ديباجة تشير إلى المبادئ التوجيهية الأحد عشر التي اعتمدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.
- مرفق فني، يجري تحديثه بشكل منتظم
- التزام بإدماج أحكام الصك في القانون المحلي
- التزام الدول بتقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ الصك
- آلية رصد لاستعراض تنفيذ الصك

- تدابير للتحقيق وجبر الضـــرر عن أي انتهاكات مشـــتبه بها أو مبلغ عنها أو موثَّقة فيما يتعلق بالصك
- تدابير لمنع انتشار منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها غير المأذون به
- بناء القدرات

تدابير التخفيف من المخاطر

84 - شددت الدول على ضرورة أن تكون تقييمات المخاطر وتدابير التخفيف من حدتها جزءاً من الدورة الكاملة لحياة التكنولوجيات الناشئة في أي منظومة من منظومات الأسلحة. ولوحظ أن هذه التقييمات وتدابير التخفيف ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الالتزامات القانونية القائمة وتحترم الولايات القضائية والقدرات الوطنية. ودعت عدة دول إلى تحديد تدابير التخفيف من المخاطر.

85 - واقتُرح عدد من التدابير الرامية إلى التخفيف من المخاطر، بما في ذلك:

- الاحتفاظ بتسلسل قيادي بشري مسؤول
- إدارة دورة الحياة بفعالية
- الاختبار الشامل
- منع الوصـــول إلى تلك المنظومات من جانب الجهات غير المأذون لها، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول
- تدريب المشغِّلين
- المراقبة المستمرة من جانب المشغِّل لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، بما يضمن إمكانية إنهاء التشغيل
- الضمانات، من قبيل حماية البيانات
- إجراءات السلامة الموثقة جيدًا

86 - واقتُرحت إمكانية التبادل الطوعي للدروس المســـتفادة فيما يتعلق بممارســـات التخفيف من حدة المخاطر.

تدابير أخرى

87 - ثمة من رأى أن توحيد المقاييس التقنية أمر بالغ الأهمية لضمان توافق منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشـــغيل مع القانون الدولي، وأن المعيار 7007-2021 الذي وضـــعه معهد مهندســـي الكهرباء والإلكترونيات يمكن أن يكون مرجعاً مفيداً. وأشيرَ إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه الشفافية وتدابير بناء الثقة في معالجة الشواغل المتصلة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وسلطت عدة دول الضوء على أهمية التعاون الدولي وبناء القدرات لتيسير مشاركة الدول بصورة مجدية في المناقشات المتعددة الأطراف المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وتيسير جهود التخفيف من المخاطر.

سابعا - ملاحظات الأمين العام واستنتاجاته

88 - تدل الآراء العديدة التي وردت إســـهاما في هذا التقرير على الاهتمام الكبير الذي تبديه الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وهناك اعتراف واسع النطاق بالآثار الضـارة التي يمكن أن تترتب على اسـتخدام منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل، من منظور حقوق الإنســان وكذلك من كل من المنظور الإنســاني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي. وثمة قلق واسـع النطاق بشـأن قدرة منظومات الأسـلحة هذه على تغيير أسـاليب الحرب بشـكل كبير ولأنها قد تفرض ضغوطا على الأطر القانونية القائمة بل وقد تؤدي إلى تقويضها.

89 - وهناك اعتراف واسـع النطاق بأن التحكم البشري ضـروري لضـمان المسؤولية والمسـاءلة والامتثال للقانون الدولي واتخاذ القرارات الأخلاقية. ولذلك أؤكد من جديد على ضرورة العمل بشكل عاجل للحفاظ على التحكم البشري في اسـتخدام القوة. فالآلات التي تمتلك القدرة والسـلطة التقديرية لإزهاق الأرواح البشـرية هي آلات غير مقبولة سياسيًا وبغيضة أخلاقيًا، وينبغي حظرها بموجب القانون الدولي.

90 - ويسـود شـعور قوي بأنه لم يبق للمجتمع الدولي متسـع من الوقت لاتخاذ إجراءات وقائية بشـأن هذه المسألة. وبالتالي، أكرر دعوتي لإبرام صـك ملزم قانونا بحلول عام 2026 لحظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل التي تُسـتخدم من غير تحكم أو إشـراف بشـري، والتي لا يمكن اسـتخدامها في ظل الامتثال للقانون الدولي الإنسـاني، ولتنظيم جميع الأنواع الأخرى من منظومات الأسـلحة الذاتية التشـغيل. فاسـتهداف البشر بالآلات الذاتية التشغيل خط أخلاقي يجب عدم تجاوزه.

91 - وألاحظ في هذا الصـــدد الولاية المنوطة حاليا بفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشــئة في مجال منظومات الأســلحة الفتاكة الذاتية التشــغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأســلحة تقليدية معينة. وأدعو جميع الأطراف المتعاقدة الســامية في الاتفاقية إلى العمل بجدية للوفاء بالولاية في أقرب وقت ممكن. وأدعو أيضــا جميع الدول الأخرى إلى المشــاركة في أعمال الفريق بصــفة مراقب، وإلى النظر على وجه الســرعة في الانضــمام إلى الاتفاقية من أجل المشــاركة في المداولات واتخاذ القرارات. وأشــير إلى أن الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية قد أكدت من جديد على ضـرورة مواصلة تدوين قواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق في النزاعات المسلحة وتطويرها التدريجي، وأدعو الدول إلى اغتنام كل فرصة سانحة لإحراز تقدم في هذا الصدد.

92 - وأشـجع الجمعية العامة على مواصلة نظرها في مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل. فبفضـل عضـويتها شبه العالمية ونطاقها الموضـوعي الواسـع، تتيح الجمعية العامة المحفل المناسـب لإجراء مناقشات شاملة والنظر في العلاقة بين منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والمسائل الأخرى المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وأوصـي بأن تظل الجمعية على علم تام بالجهود المبذولة في هذا الصدد تحت رعاية الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ويمكن أن تنظر الدول في عقد مشاورات غير رسمية بشأن المسائل التي أثيرت في هذا التقرير. ويمثل مؤتمر القمة المعني بالمســـتقبل، الذي ســـيُعقد في 22 و 23 أيلول/ سـبتمبر 2024، أيضـا فرصـة مهمة لتوليد الزخم اللازم من أجل إبرام صـك ملزم قانوناً بشـأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بحلول عام 2026. ويمكن أن يكون هذا التقرير بمثابة وثيقة مرجعية يستعين بها فريق الخبراء الحكوميين في عمله، وكذلك لأغراض أي عمليات يُضـطلع بها مسـتقبلا بشـأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

93 - وعلى الرغم من الحاجة إلى وضع محظورات وقواعد تنظيمية جديدة تصاغ تحديدا لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، من الضروري تنفيذ القانون الدولي القائم، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تنفيذا تاما حسبما ينطبق على منظومات الأسلحة تلك. ولتحقيق هذه الغاية، أدعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافية، وكذلك الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، إلى التصديق عليها. إذ ينبغي لجميع الدول أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المرفق الأول

الردود الواردة

ألف - الدول الأعضاء والدول المراقبة

أندورا، والأرجنتين، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والبرازيل، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، وشيلي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، والبرتغال، وإسبانيا، وأوروغواي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[24 أيار/مايو 2024]

القمة الأيبيرية - الأمريكية الثامنة والعشرون لرؤساء الدول والحكومات، سانتو دومينغو، 25 آذار/مارس 2023

بيان خاص بشأن الأثر الاجتماعي والإنساني للأسلحة الذاتية التشغيل

يعلن رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية - الأمريكية المجتمعون في سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية بمناسبة انعقاد القمة الأيبيرية - الأمريكية الثامنة والعشرين ما يلي:

(أ) تطرح التكنولوجيات الناشئة تحديات محددة في وجه السلم والأمن الدوليين، وتثير تساؤلات جديدة حول دور البشر في الحروب. وهناك حاجة إلى فهم شامل لآثار التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة وتأثيرها على التحكم البشري الفاعل فيها، وذلك من أجل إجراء تقييم كامل لآثارها الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية.

(ب) ومع استمرار تطوير تكنولوجيات الأسلحة الجديدة واستخدامها في النزاعات المسلحة، هناك حاجة إلى فرض محظورات وقواعد جديدة تسترشد بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستند إلى مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام، ومبادئ التمييز والضرورة والتناسب، وإلى أهمية المسؤولية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن المنظورات الأخلاقية.

(ج) ووفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن المجتمع الدولي مدعو إلى مواجهة هذه التهديدات بتطوير وتعزيز الإطار القانوني الدولي من أجل منع آثار النزوح وسقوط المدنيين بين قتيل وجريح وتدمير الأعيان المدنية.

(د) ويكتسي الحفاظ على تحكم بشري فاعل أهمية بالغة لتجنب ازدياد تجرد الحروب من إنسانيتها، ولضمان المساءلة الفردية ومسؤولية الدولة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول وحقوق الإنسان للضحايا.

(هـ) وقد شـاركت الدول الأيبيرية – الأمريكية بنشـاط في مناقشـات فريق الخبراء الحكوميين المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل (فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل)، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسـلحة تقليدية معينة. وقدمت مجموعة من الدول عناصـر لإطار معياري مسـتقبلي ومشـروع بروتوكول سـادس في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسـلحة تقليدية معينة. كما انضـمت بعض الدول في المنطقة إلى إعلان سـبعين دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 بشأن الأسلحة الذاتية التشغيل.

(و) وعلاوة على ذلك، سـلط إعلان بوينس آيرس في مؤتمر القمة السـابع لرؤسـاء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 24 كانون الثاني/يناير 2023 الضـوء على إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سـلام، الذي تم التوقيع عليه في مؤتمر القمة الثاني لرؤسـاء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا في كانون الثاني/يناير 2014.

(ز) وأعرب كـل من الأمين العـام للأمم المتحـدة، والمقرر الخـاص للأمم المتحـدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضـاء أو بإجراءات موجزة أو تعسـفاً، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأشـكال المعاصـرة للعنصـرية، واللجنة الدولية للصـليب الأحمر، والمجتمع المدني، والدوائر العلمية، والأوسـاط الأكاديمية، عن قلقهم إزاء التشـغيل الذاتي لمنظومات الأسـلحة، ودعوا الدول مراراً وتكراراً إلى التفاوض على صـك ملزم قانوناً بشـأن هذه المسألة.

(ح) ومن خلال البيان الصادر عن مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الأثر الاجتماعي والإنسـاني للأسـلحة الذاتية التشـغيل المعقود يومي 23 و 24 فبراير/شـباط 2023، أقر مندوبو دول المنطقة بالمخاطر والتحديات التي يشـكلها التشـغيل الذاتي لمنظومات الأسـلحة، وبالحاجة إلى صـك دولي ملزم قانوناً يرسي محظورات وقواعد تنظيمية لضمان التحكم البشري الفاعل فيها.

وتكرارا لما جاء في هذا البيان، يقرّ مندوبو الدول الأيبيرية – الأمريكية بالحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحقيق ما يلي:

1 – التعاون من أجل تشجيع التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً يتضمن محظورات وقواعد تنظيمية تتعلق بالتشـغيل الذاتي لمنظومات الأسـلحة، من أجل ضـمان الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنسـاني والقانون الدولي لحقوق الإنسـان، والمنظورات الأخلاقية، فضـلاً عن منع الأثر الاجتماعي والإنساني للتشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة؛

2 – الالتزام بالمشـاركة الفعالة من أجل تعزيز المواقف المشـتركة للمضـي قدمًا في هذه المفاوضات؛

3 – مواصـلة وتعزيز التعاون والشـراكة مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، للاستفادة من خبراتهم ودعمهم في هذا الشأن؛

4 – مواصـلة المناقشـات بين الدول بهدف وضـع توصـيات محتملة يمكن اعتمادها في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[24 أيار/مايو 2024]

ترى الأرجنتين أن من المهم الانطلاق من الاعتراف بالمخاطر والتحديات الجسيمة التي تشكلها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، سواء فيما يتعلق بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، أو حماية الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، والشواغل الأخلاقية، والشواغل المتعلقة بالاستقرار والأمن الدوليين وصون السلام. والتزامنا ينصب على منع حدوث سباق تسلح بالأسلحة الذاتية التشغيل، مما قد يؤدي إلى تفاقم مكامن الضعف في بنية الأمن الدولي وتوسيع الفوارق التكنولوجية.

وتعتبر اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة) الإطار المناسب لإجراء المناقشات، لأنها صك يشير غرضه ومنطقه إلى التطوير التدريجي للقانون الدولي الإنساني ويسمح بالتقييم المستمر للمستحدثات التكنولوجية الجديدة والمستحدثات الجديدة المتعلقة بالأسلحة. وهذا الإطار مهم أيضًا من حيث الخبرة والتمثيل، إذ شهد 10 سنوات من المناقشات بشأن بعض الاتفاقيات الأساسية التي تم التوصل إليها ويشمل الدول الرئيسية التي لها مستحدثات تكنولوجية في هذا القطاع. ومع ذلك، فإننا ندرك أن المناقشة في منتديات أخرى يمكن أن تكون لها مزايا من حيث العالمية والروابط وأوجه التآزر مع مواضيع أخرى مطروحة للمناقشة (الأمن السيبراني، والعمل، والنقل، والملكية الفكرية، وغيرها).

ويجب أن يسترشد أي تطور في تنظيم منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بمبادئ التمييز والتناسب والمسؤولية الإنسانية لدى استعمال القوة. ويجب تحقيق التوازن بين الاحتياجات الدفاعية والحماية الإنسانية باعتبار ذلك معيارا عاما لحوكمة الذكاء الاصطناعي المطبق على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

ونعتقد أن من المهم الحفاظ على التمييز بين الحظر والتنظيم، سواء بالنسبة لاستحداث تلك الأسلحة أو تصنيعها واستعمالها وحيازتها ونقلها. ومن حيث القواعد التنظيمية، يجب أن يكون المعيار العام هو الحفاظ على تحكم بشري فاعل في الوظائف الحرجة لتشغيل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم توافر ما يكفي من المعرفة والمعلومات لفهم منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وإجراء تقييمات لأداء هذه المنظومات، وتجنب نشوء تحيزات خوارزمية.

ونرى أن على الدول أن تلتزم بتحديث أطرها التنظيمية لصادرات المواد العسكرية والحساسة، بما في ذلك التكنولوجيات غير الملموسة، من أجل منع انتشار منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين قدمت في عامي 2018 و 2019 وثيقتين (CCW/GGE.1/2018/WP.2 و CCW/GGE.1/2019/WP.6) تؤكدان الالتزامات القائمة بإجراء تقييمات للأسلحة بموجب المادة 36 من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول). ويمكن أن تشمل التدابير المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تعزيز الالتزام بتقييم المنظومات التي يتم اقتناؤها أو استحداثها من أجل ضمان توافقها مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ووضع معايير تقييمية موحدة بين مختلف الدول. ولإجراء التقييمات، من المهم في هذه المرحلة، حسب ما أبرزه البروتوكول، تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين من أجل تقليل الفجوات في القدرات التكنولوجية للبلدان المختلفة. وفي هذا الصدد، من الضروري تبادل أفضل الممارسات وتدريب الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين، إلى جانب مجموعة من 13 بلدا (الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وبنما، وبيرو، ودولة فلسطين، والسلفادور، وسيراليون، وغواتيمالا، والفلبين، وكازاخستان، وكوستاريكا، ونيجيريا)، قدمت مقترحاً لبروتوكول سادس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في الدورة التي عقدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في تموز/يوليه 2022. وفي أيار/مايو 2023، قدم الفريق مشروعا منقحا للبروتوكول السادس خلال الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لعام 2023 متضمنا بعض التحديثات/التنقيحات التي أخذت في الاعتبار المقترحات والمناقشات التي جرت في الدورة التي عقدها الفريق في آذار/مارس 2023. وانضمت إلى هذا الفريق دول أخرى مثل الجمهورية الدومينيكية وشيلي وكولومبيا.

وترى الأرجنتين أن من المهم تعزيز القواعد التنظيمية لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تراعي القدرات الاقتصادية والتكنولوجية المتنوعة لجميع الدول، من أجل تجنب النُهج التي تؤدي إلى نظم تجعل استخدام التكنولوجيات الجديدة أو الاستفادة منها مقصورين على الدول الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية.

وينبغي ألا تحد التدابير الممكنة التي يتعين النظر فيها من حق الدول في الوصول إلى التكنولوجيات الذاتية التشغيل واستحداثها وإجراء البحوث بشأنها وحيازتها وإنتاجها ونقلها واستخدامها، بما في ذلك مستحدثات الذكاء الاصطناعي، أو أن تحرمها من هذا الحق.

وأخيراً، نرى أن من المهم أن يشمل تشجيع التنظيم الفعال لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل صكوكا أخرى، بالإضافة إلى الصكوك الملزمة، مثل: الإعلانات السياسية، ومدونات قواعد السلوك، والقواعد والقيود السوقية، وهيكل المنظومة، ومعايير البرمجة، والمذاهب العسكرية المشتركة، على أن يكون ذلك دائماً في إطار تعزيز معايير الأمن الدولي المستدامة والمنصفة.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

تعرب أستراليا عن تقديرها للفرصة التي أتيحت لها لتقديم مساهمة في تقرير الأمين العام عن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل المقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل المعتمَد في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وفي مساهمة أستراليا في التقرير[1]، عرضنا آرائنا بشأن "سبل التصدي لما تثيره تلك المنظومات من تحديات وشواغل من كل من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي، وبشأن دور البشر في استخدام القوة"، مع الاعتراف بالفوائد التي يُحتمل جنيها من منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

(1) يمكن الاطلاع على المساهمة على الرابط التالي: https://meetings.unoda.org/ga-c1/general-assembly-first-committee-seventy-ninth-session-2024.

وتعرض مساهمة أستراليا بإيجاز آراءنا بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تحت العناوين التالية:

- الاعتبارات القانونية
  - تطبيق القانون الدولي الإنساني
  - إجراء استعراضات قانونية
  - المشاركة البشرية والتحكم البشري
  - تسخير التكنولوجيا لدعم القانون الدولي الإنساني
  - تدابير تخفيف المخاطر
- الاعتبارات الأخلاقية
- الاعتبارات المتعلقة بالمساءلة
- الاعتبارات المتعلقة بالأمن والتكنولوجيا
  - مواطن الضعف المتصلة بالأمن السيبراني
  - مخاطر الانتشار
- التحيز غير المقصود
- استراتيجيات الدفاع الأسترالية
- الجهود التكميلية المتعلقة بالاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي وخاصية التشغيل الذاتي
  - الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري
  - الإعلان السياسي بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي وخاصية التشغيل الذاتي

النمسا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

ترحب النمسا بالفرصة التي أتيحت لها لتقديم آرائها لكي ينظر فيها الأمين العام للأمم المتحدة، عملا بقرار الجمعية العامة 241/78.

وفي 29 و 30 نيسان/أبريل 2024، عقدت النمسا في فيينا مؤتمرا دوليا معنونا ”البشرية أمام مفترق طرق: منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والتحديات التي يثيرها تنظيمها“.

ويتطرق موجز رئيس المؤتمر إلى التحديات الأساسية التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من حيث طبيعة التحكم البشري والمساءلة أمام القانون الدولي والامتثال له، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتطرق الموجزُ أيضا إلى الشواغل الأخلاقية التي تثيرها تلك المنظومات فيما يتعلق بكرامة الإنسان والمقتضيات الأخلاقية النابعة من مبادئ الإنسانية ومتطلبات الضمير العام.

وكما ترى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نعتبر أن الإطار القانوني الدولي الحالي يسري بالكامل على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، ولكنه غير متطور بالقدر الكافي لمواجهة جميع تلك التحديات. وتثير التعقيدات الناجمة عن ارتفاع مستوى التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة تحديات غير مسبوقة فيما يتعلق بتطبيق القانون الدولي والامتثال له. ويتعين على أي صك ملزم قانونا أيضا التطرق إلى قضايا أشمل، مثل المخاطر الإنسانية والشواغل الأخلاقية الأساسية المتصلة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

ونحن نشدد على أن الإطار القانوني ذي الصلة لا ينبغي أن يعكس القانون الدولي الإنساني فحسب، وإنما أيضا القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، لكونهما على صلة وثيقة بهذه المسألة لأن هناك احتمال كبير أن يتم استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل خارج نطاق النزاعات المسلحة، وبسبب شيوع ازدواجية الاستخدام ضمن التكنولوجيات ذات الصلة والدور الرئيسي الذي يؤديه القطاع الخاص في تصميم وتطوير تلك المنظومات.

وتشكل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل خطرا عالميا يهدد السلام والأمن، بما في ذلك خطر الانتشار إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدول. وفي ظل تسارع نسق المنافسة الأمنية، قد تصبح منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من أهداف سباق التسلح. وفي هذا السياق، يمكن لتلك المنظومات أن تخفض عتبة الدخول في حرب وأن تؤدي إلى حالات تصعيد غير مقصود.

وتتضمن الشواغل الإنسانية والقانونية والأمنية والأخلاقية الأساسية الخوفَ من احتمال فقدان تحكم البشر في استخدام القوة، في حين أن البشر سيستمرون في تحمل عواقب النزاعات المسلحة.

وقد تثير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل تحديات على مستوى إسناد المسؤولية عن الهجمات. وقد يؤدي انتشار منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدول وغيرها من الجهات الفاعلة العنيفة إلى تزايد المخاطر الأمنية أثناء النزاعات المسلحة وكذلك أثناء إنفاذ القانون.

وجميع الدول وجميع فئات المجتمع معنيّة بهذه المخاوف الشديدة والتهديدات الكبيرة. ولذلك فإن تنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل يخدم مصلحة البشرية للحفاظ على السلام والأمن. وينبغي أن يكون قطاع التكنولوجيا والقطاع الصناعي شركاء في السعي لتحقيق الوضوح القانوني.

ويؤدي دورا في ذلك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وقطاع التكنولوجيا والقطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وينبغي أن يشاركوا عن كثب في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

إذ أن البشـــرية تقف على مفترق طرق ويجب أن تتكاتف لمواجهة التحدي الذي يثيره تنظيم تلك الأسلحة. وقد تكون هذه هي "لحظة استفاقة" جيلنا. ويحذر الخبراء في مجالات متنوعة من المخاطر البالغة والعواقب الوخيمة على البشـرية التي قد يتسـبب فيها سـباق غير منظَّم على منظومات الأسـلحة الذاتية التشـغيل. ويجب أن ترقى الجهود الدولية إلى مستوى التحدي الذي يثيره تنظيم تلك المنظومات. وحتى الآن لم تكن الجهود المبذولة متناسبة مع سرعة وأهمية هذا التطور. وهناك حاجة ماسة إلى قيادة سياسية حازمة لبلوغ هذه الغاية.

وتدعم النمسا بقوة النداء المشترك الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الذي حثا فيه الدول الأعضاء على إطلاق مفاوضات بشأن صك جديد ملزم قانونًا لفرض محظورات وقيود واضحة على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وعلى اختتام تلك المفاوضات بحلول عام 2026. وتشدد النمسا على الطابع الملح لهذه المسألة وعلى ضرورة معالجة الشواغل العميقة التي أثارتها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من منظور قانوني وأخلاقي وأمني. وتؤيد النمسا بقوة أيضا تناول منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في إطار الوثيقة المقبلة المعنونة "ميثاق من أجل المستقبل".

ونظرا لسرعة التقدم التكنولوجي لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والعمل الذي سبق إنجازه بشأن هذه المسألة في إطار الأمم المتحدة، يمثل عام 2026 تاريخا مناسبا. وستكون لأي تأخير إضافي تداعيات سلبية على أثر أي صك يعنى بتلك المنظومات.

وفي 17 نيسان/أبريل 2024، اعتمد برلمان النمسا مقترحا شاركت في تقديمه جميع الأحزاب يحث الحكومة على مواصلة التفاعل بحيوية على مستوى متعدد الأطراف للتفاوض بشأن صك دولي ملزم قانونا لتنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل ولاعتماد هذا الصك.

وتشجع النمسا على إجراء مفاوضات لوضع صك ملزم قانونا يتضمن محظورات وقواعد تنظيمية. فمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تسبب آثارا لا يمكن شرحها أو التنبؤ بها أو التحكم فيها بشكل كاف، غير مقبولة وستشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، ولذلك يجب حظرها. كما أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تختار الأشخاص وتستهدفهم بطريقة تنتهك كرامة الإنسان وقدره وكذلك مبادئ الإنسانية أو ما يمليه الضـمير العام غير مقبولة ويجب حظرها. وينبغي تنظيم جميع منظومات الأسـلحة الذاتية التشغيل الأخرى من أجل ضمان وجود تحكم بشري هادف في استخدامها. وترد تفاصيل إضافية عن رأي النمسا بشأن هذه المسألة في ورقتَي العمل المقدَّمتين إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في عامي 2023 و 2024.

ويمكن تحقيق التحكم البشري الفاعل في منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من خلال مزيج من عدة شروط من بينها ما يلي: (أ) الفهم الوظيفي لمنظومة الأسلحة؛ (ب) وإجراء تقييم مناسب للسياق الذي يمكن أن تُستخدَم فيه تلك الأسلحة والذي تُستخدَم فيه؛ ونتيجة لتلك العوامل، (ج) القيود التي قد يتعين فرضها فيما يتعلق بمدة وعدد الضربات، والمنطقة الجغرافية التي تتم فيها، وأنواع الأهداف. ويعني التحكم البشري الفاعل أيضا أن المشغّل البشري قادر على تقييم الآثار المتوقعة للاستخدام المقصود للقوة من منظور قانوني وأخلاقي. وطوال مراحل البحث والتطوير المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل واقتنائها واستخدامها، يجب إجراء عمليات استعراض وإعادة تقييم باستمرار لأي تغييرات وتعديلات قد تطرأ على أداء تلك المنظومات فيما يتعلق باستيفاء الشروط المذكورة أعلاه. وينبغي أن يشمل ذلك الجوانب التقنية مثل التعلم الآلي وأي مجموعات بيانات تستند إليها وظائف المنظومة.

وينبغي أن تُكرَّس عملية الرصد هذه في إطار تنظيمي دولي مناسب متعدد الطبقات مما يستوجب استعراضا منتظما لتطبيق المحظورات والالتزامات الإيجابية بهدف ضمان الحفاظ على التحكم البشري الفاعل في منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، واحترام القواعد القانونية والمبادئ الأخلاقية أثناء تصميمها وتطويرها واستخدامها.

وتتعلق طبقة أخرى من القواعد التنظيمية بالتدابير المتعلقة بالمنظومات القائمة على الذكاء الاصطناعي، مثل ضمان سلامة البيانات وجودتها وصحتها، ومنع التحيز الخوارزمي، ومنع تحيز الأتمتة، وتوفير تدريب كافٍ للموظفين على جميع المستويات ذات الصلة. ومن الضروري أيضا ضمان سلامة منظومات الأسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن السيبراني، ومواطن الضعف المتصلة بالذكاء الاصطناعي تحديدا، ومخاطر الانتشار.

ولا يمكن نقل المساءلة عن استخدام القوة وعواقبها إلى الآلات أو الخوارزميات، إذ أن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان موجّهة للبشر، فرديا وجماعيا. ويمكن تحقيق المساءلة باعتبارها شرطا قانونيا من خلال التحكم البشري الفاعل. ويتطلب ذلك تحديدا أن يتمكن أولئك الذين يأذنون باستخدام القوة من شرح آثارها المتوقعة والتنبؤ بها. والحوكمة الفعالة ضرورية لتفادي وجود ثغرة في المساءلة.

وأخيرا، يمكن وصف منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بأنها منظومات يمكنها ما إن يتم تفعيلها أن تختار أهدافا وتمارس القوة دون مزيد من التدخل البشري. ونحن لا نرى من داعٍ للاستمرار في استخدام نعتها بـ "الفتاكة" لأننا لا نعتبر ذلك خاصية ملائمة لوصف منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وليس لذلك أي مبرر في القانون الدولي الإنساني، الذي لا يحمي المدنيين من القتل فحسب، وإنما أيضا من الإصابة.

"البشرية أمام مفترق طرق: منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والتحديات التي يثيرها تنظيمها"، فيينا، في 30 نيسان/أبريل 2024: موجز الرئيس

حتى الآن، تؤيد هذه المساهمةَ كل من *أرمينيا، وألبانيا، وأيرلندا، وبلجيكا، وبيرو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسان مارينو، وسري لانكا، وشيلي، وقبرص، وكازاخستان، وكوستاريكا، وكيريباس، وليختنشتاين، ومدغشقر، وملاوي، والنمسا، وهنغاريا*.

عُقد مؤتمر "البشرية أمام مفترق طرق: منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والتحديات التي يثيرها تنظيمها"[(2)]، في فيينا، النمسا، يومي 29 و 30 نيسان/أبريل 2024، وضم مشاركين من الدول وممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي والبرلمانيين والمجتمع المدني لمناقشة تداعيات منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والتحديات المتصلة بها، فضلا عن السبل الممكنة لمعالجتها. وحضر المؤتمر أكثر من 000 1 مشارك من 144 دولة.

وأتاح المؤتمر الفرصة لإجراء تبادل ثري للآراء في إطار حلقات النقاش السياسية الرفيعة المستوى، ومناقشات الخبراء، والبيانات التي أدلى بها كل من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. وتمثل النقاط التالية حصرا موجز رئيس المؤتمر، وتُعرض دون المساس بمواقف الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. ويمكن

(2) انظر https://www.bmeia.gv.at/en/european-foreign-policy/disarmament/conventional-arms/autonomous-weapons-systems/2024-vienna-conference-on-autonomous-weapons-systems.

الاطلاع على البيانات التي أدلى بها كل من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين أثناء المؤتمر على الموقع الشبكي للمؤتمر.

وتثير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، التي يمكنها ما إن يتم تفعيلها أن تختار الأهداف وتمارس القوة دون مزيد من التدخل البشري، شواغل من منظور قانوني وأخلاقي وأمني. وتتعلق التحديات الأساسية التي تثيرها بطبيعة التحكم البشري والمساءلة وتوافق تلك المنظومات عموما مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهي تثير شواغل أخلاقية فيما يتعلق بكرامة الإنسان والمقتضيات الأخلاقية النابعة من مبادئ الإنسانية ومتطلبات الضمير العام.

كما تشكل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل خطرا عالميا يهدد السلام والأمن، بما في ذلك خطر الانتشار إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدول أيضا. ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تتميز بسرعة الأداء قد لا تتيح الفرصة أمام التحكم البشري الفاعل، وقد تؤدي إلى زعزعة استقرار الأمن الدولي. ولهذا يلوح في الأفق سباق تسلح خطير على الأسلحة الذاتية التشغيل. وجميع الدول وجميع فئات المجتمع معنية بهذه المخاطر، وهي تخلف آثارا غير تناسبية على الفئات الأكثر ضعفا.

وتنطوي التكنولوجيات الجديدة على آفاق واعدة للنهوض برفاه الإنسان. ويجب عليها أن تمكِّن البشر، لا أن تجردهم من إنسانيتهم. وستؤثر القواعد التي سنضعها للاحتماء من الأضرار الناجمة عن التكنولوجيات أيضا على قدرتنا على جني فوائد من تلك التكنولوجيات. ويجب الحفاظ على التحكم البشري عند استخدام القوة. فمسألة تفويض اتخاذ قرارات بشأن اختيار الأهداف وبشأن الحياة والموت إلى آلات مسألة تهمنا جميعا. وهي مسألة تشكل تحدٍّ كبير أمام العقد الاجتماعي العالمي الذي أبرمناه وأمام ميثاق الأمم المتحدة.

وتتضح الحاجة إلى معالجة منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من المناقشات الجارية والقيّمة التي تدور تحت راية فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والمؤتمرات الإقليمية المعنية بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي نظمتها كل من ترينيداد وتوباغو، وسيراليون، والفلبين، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وكذلك من العمليات ذات الصلة التي تعنى بالقضايا الأعم المتصلة بالذكاء الاصطناعي في المجال العسكري.

وهناك تقارب كبير في وجهات النظر مفاده أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يمكن استخدامها وفقا للقانون الدولي أو غير المقبولة أخلاقيا يجب أن تُحظَر صراحة. وينبغي تنظيم جميع منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل الأخرى بشكل مناسب (في إطار ما يسمى بالنهج ذي الشقين). وقد شدد الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الحاجة الملحة للتفاوض على صك قانوني دولي ولاعتماد صك من هذا القبيل بهدف فرض محظورات وقيود واضحة على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل ولاختتام المفاوضات بحلول عام 2026. وتوشك المهلة الزمنية المتاحة لوضع هذا الصك على الانقضاء. وقد أيد العديد من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين هذا النداء.

وسلّطت حلقات النقاش الضوء على النقاط التالية التي اعتبرها رئيس المؤتمر ذات أهمية محورية لتحديد المحظورات والقواعد التنظيمية المستقبلية من أجل معالجة منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بشكل شامل:

- إن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان موجّهة للبشر، فرديا وجماعيا. والمساءلة مسألة محورية في الأنظمة القانونية ولا يمكن نقلها إلى الآلات. والحوكمة الفعالة ضرورية لتفادي وجود ثغرة في المساءلة.

- وتشكل الاستعانة بعناصر بشرية لاتخاذ قرارات أخلاقية ومستنيرة أساسَ أطرنا القانونية التي تنظّم استخدام القوة. وهذا هو الجانب الذي يجعل الأشخاص مسؤولين وخاضعين للمساءلة عن النتائج التي تحدث.

- وتتطلب الأحكام القانونية المتعلقة باستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل فهما كافيا لكل من منظومات الأسلحة والظروف السائدة في السياق الذي يمكن استخدامها فيه ولنتائجها المتوقعة.

- والمنظومات التي لا يمكن فهمها بشكل كاف أو التي تقتصر على سياق معين لا يمكن أن تخضع للتحكم البشري ولذلك لن تكون متوافقة مع الاستخدام القانوني والمساءلة.

- وبسبب جسامة المخاطر المتصلة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، يجب علينا توضيح مسألة تطبيق القواعد القانونية القائمة ووضع محظورات وقواعد تنظيمية واضحة للحفاظ على العنصر البشري في استخدام القوة.

- وتثير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل شواغل فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وينبغي أن تمثل مراعاة كرامة الإنسان والمبادئ الأخلاقية الأساسية والأخلاق القوة التي تحرّك استجابتنا.

- فقد كانت الأخلاق هي المحرك الرئيسي لإنشاء وتطوير القانون فيما يتعلق بالسلوك المتّبع في الحرب.

- واستهداف الأشخاص هو القضية الأخلاقية الأكثر إلحاحا. وعلاوة على ذلك، ستكون منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تعمل من خلال التمييز بين مجموعات معينة من الأشخاص عرضة لمشاكل التحيز في مجموعات البيانات والخوارزميات التي تقوم عليها.

- وتعكس تلك المشاكل المتعلقة بالتحيز الهياكل المجتمعية ويمكن أن تؤثر بشكل غير تناسبي على الفئات المهمشة أصلا وأن تؤدي إلى ارتكاب أخطاء فادحة.

- كما يثير ارتفاع مستويات التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة تحديات كبيرة فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين.

- وتثير المسافة والتجريد من الإنسانية، واحتمال خفض العتبة السياسية لاستخدام القوة، فضلا عن احتمال التصعيد، بما في ذلك نتيجة للتفاعل بين الآلات، المزيد من الشواغل.

- وقد تثير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل تحديات على مستوى إسناد المسؤولية عن الهجمات. وقد تؤدي زيادة انتشار منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدول وغيرها من الجهات الفاعلة العنيفة إلى تزايد المخاطر الأمنية أثناء النزاعات المسلحة وكذلك أثناء إنفاذ القانون.

- وفي المجال المدني، قد وضعت البلدان والمناطق أنظمة قانونية وتنظيمية جديدة لمعالجة المخاوف من أن القرارات المتخذة آليا التي تضر بالناس، دون إمكانية الحصول على شرح بشري، تهدد بالمساس بكرامة الإنسان.

- ويسلّم شرط مارتنز في القانون الدولي الإنساني بأنه يمكن تطوير القانون ليعكس شواغل المجتمعات وما يمليه الضمير العام، ولذلك فهو وثيق الصلة بمسألة منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

- فالذكاء الاصطناعي قادر على تغيير علاقتنا بالتكنولوجيا بشكل جذري، نحو الأفضل ونحو الأسوأ. ولكن التحدي الذي تثيره منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل يتيح فرصة أيضا، أثناء السعي لتنظيمها، لوضع معايير وتدابير حماية مشتركة تحدد دور الذكاء الاصطناعي في المجتمع من أجل تفادي النتائج الأكثر ضررا.

- ونقع على عاتقنا مسؤولية التصرف ووضع القواعد التي نحتاجها لحماية البشرية.

وتؤكد هذه النقاط على أننا نمر بلحظة حاسمة، فقد وصلت البشرية إلى مفترق طرق.

وهذه هي "لحظة استفاقة" جيلنا حيث أصبحت التوترات الجيوسياسية تهدد بتحويل إنجاز علمي كبير إلى تهديد خطير للغاية على مستقبل البشرية. ويجب علينا أن نصغي إلى تحذير الخبراء وأن نتحلى بالقيادة السياسية وبُعد النظر اللازمين لمواجهة هذا التحدي.

ولا تعفينا صعوبة الوضع الدولي من المسؤولية السياسية عن التصدي للتحديات التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ويتطلب منّا ذلك إقامة شراكات بين الدول والهيئات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع التكنولوجيا والقطاع الصناعي.

وستقدم النمسا هذا الموجز إلى الأمين العام للأمم المتحدة للنظر فيه في إطار التقرير الذي يُعد عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في عام 2023 بشأن "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل". ونحن نحث جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة على اغتنام الفرصة التي يتيحها هذا القرار لتقديم آرائها إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ونشجع جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة على النظر في إدراج هذه النقاط في آرائها. وندعو الدول أيضا إلى تأييد هذا الموجز.

ويؤكد موجز الرئيس التزامنا القوي بالعمل على وجه السرعة ومع جميع الجهات صاحبة المصلحة المهتمة من أجل وضع صك قانوني دولي لتنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

بلغاريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 أيار/مايو 2024]

ترحب بلغاريا بالفرصة المتاحة لتقديم آرائها لكي ينظر فيها الأمين العام للأمم المتحدة، وفقا للقرار 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يلتمس آراء بشأن "سبل التصدي لما تثيره تلك

المنظومات من تحديات وشـواغل من كل من المنظور الإنسـاني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي، وبشأن دور البشر في استخدام القوة".

ولم تتوقف بلغاريا عن المشاركة في المداولات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضـرر أو عشـوائية الأثر. ومنذ إنشـاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل في عام 2017، تشارك بلغاريا بشكل استباقي وبنّاء في المناقشات من خلال عرض آرائها وأفكارها بشأن القضايا والمفاهيم المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل على ضوء التكنولوجيا والآثار العسكرية والاعتبارات القانونية والأخلاقية.

ونظرا إلى أن بلغاريا تدرك بوضـوح الحاجة الملحة لتوضـيح التنظيم الدولي لمنظومات الأسـلحة الذاتية التشـغيل، انضـمت بلغاريا في تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى مقدمي قرار الجمعية العامة 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي شددت فيه الأغلبية الساحقة من الدول على ضرورة أن يتصدى المجتمع الدولي على سبيل الاستعجال للتحديات والشواغل التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

أولا - سـبل التصـدي لما تثيره تلك المنظومات من تحديات وشـواغل من كل من المنظور الإنسـاني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي

ترى بلغاريا، باعتبارها مؤيدا قويا للنهج ذي الشـقين، أن هذا النهج يوفر إطارا شـرعيا وملائما للتصـدي للتحديات والشـواغل التي تثيرها منظومات الأسـلحة الذاتية التشـغيل من كل من المنظور الإنسـاني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي.

ويدعو النهج ذو الشـقين إلى التمييز بين (أ) منظومات الأسـلحة الذاتية التشـغيل التي تعمل خارج نطاق التحكم البشري تماما والتسلسل القيادي المسؤول؛ (ب) ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لديها وظائف تشـغيل ذاتي، وتتطلب وضـع قواعد تنظيمية لضـمان الامتثال للقانون الدولي، وأكثر تحديدا للقانون الدولي الإنساني.

ويقع تطبيق القانون الدولي الإنساني في صميم النهج ذي الشقين الذي ينبغي أن يهدف إلى حظر منظومات الأسـلحة التي لا يمكن أن تضـمن التوافق مع ذلك القانون. ومن ناحية أخرى، يتطلب تنظيم منظومات الأسـلحة الذاتية التشـغيل أن تتم عملية تطويرها واسـتخدامها بما يتفق تماما مع القانون الدولي الإنساني ومبادئه الرئيسية، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة عند تنفيذ الهجوم. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتضـمن أي تنظيم من هذا القبيل اتخاذ وتنفيذ سياسـات وتدابير معينة يتعين تطبيقها طوال الدورة العمرية لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بأكملها.

وبالاشتراك مع ألمانيا وإيطاليا والدانمرك وفرنسا ولكسمبرغ والنرويج، قدمت بلغاريا توجيهات بشأن الأنواع الملموسة الممكنة من التدابير والسياسات على أساس النهج ذي الشقين[1].

(1) ورقة عمل مقدمة من ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا والدانمرك وفرنسا ولكسمبرغ والنرويج، وهي متاحة على الرابط التالي: https://docs-library.unoda.org/Convention_on_Certain_Conventional_Weapons_-Group_of_Governmental_Experts_on_Lethal_Autonomous_Weapons_Systems_(2024)/CCW-GGE.1-2024-WP.3.pdf.

ثانيا – دور البشر

إن التحكم البشري أمر أساسي للامتثال للقانون الدولي الإنساني ولمقبولية منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من الناحية الأخلاقية. ولضمان امتثال استخدام منظومات الأسلحة بشكل تام للقانون الدولي الإنساني ولمبادئه الأساسية ولتجنب أي ثغرات في المساءلة، يجب الحفاظ على التحكم البشري وأن يظل قائما خلال مختلف مراحل البحث والتطوير والتحقق والنشر والاستخدام المتصلة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، وفي المقام الأول خلال دورة الاستهداف.

ويمكن ممارسة التحكم البشري بطريقة مختلفة خلال مختلف مراحل الدورة العمرية لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ويتوقف مدى ونوع التحكم البشري الذي يتعين ممارسته على المنظومات الذاتية التشغيل لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني على مدى تعقيد بيئة العمليات، وعلى تعقيد خاصيات منظومة الأسلحة في حد ذاتها وعلى وقدراتها وإمكاناتها، وكذلك على الغرض من استخدامها والمهام التي يتعين عليها تنفيذها.

وتتطلب عملية الاستهداف إجراء تقييم معقّد لبيئة النزاع وللأهداف العسكرية التي يتعين تحقيقها من أجل التحقق من أن الهجوم قانوني من منظور قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني. ويجب ضمان إخضاع منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل لسلطة عسكرية أعلى في التسلسل القيادي المسؤول قبل إعطاء الإذن باستخدام القوة.

ويشكّل تطبيق شروط الاستخدام المشروع لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتقييم مشروعية استخدام تلك المنظومات للقوة قبل الإذن باستخدامها عمليةً معقدة تتطلب أن يكون لدى البشر:

- فهم عميق وشامل لقدرات ووظائف المنظومة المستخدَمة، وإلمام مناسب ببيئة النزاع التي يُتوقَّع أن تعمل فيها منظومة الأسلحة الذاتية التشغيل، وقدر كاف من المعلومات الاستخباراتية بشأن الهدف العسكري، مما يحسن مستويات القدرة على التنبؤ بأداء المنظومة وأعمالها وموثوقيتها.
- قبل تنفيذ كل مهمة وعملية، يجب الموافقة على قواعد اشتباك تضع حدودا زمنية ومكانية، وتعرّف الاستخدام الخاضع للتحكم والتناسبي للقوة العسكرية على أساس قواعد وشروط القانون الدولي الإنساني الموضحة بالتفصيل في عملية التخطيط لأي عملية معينة، ويجب التحقق من قواعد الاشتباك. وفي جميع الحالات، يجب أن يكون استخدام القوة خاضعا للتحكم، وأن يقتصر على ما اعتزم قائد العملية القيام به في البداية وعلى الآثار اللازمة لتحقيق الأهداف العسكرية.

ثالثا – تطبيق النهج ذي الشقين

ترى بلغاريا أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة توفر إطارا دوليا مناسبا لإجراء مناقشات وتبادل الآراء والخبرات بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن المسائل والمفاهيم المتعلقة بمختلف الأبعاد المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مثل التكنولوجيا والآثار العسكرية والقانون الدولي والاعتبارات الأخلاقية.

وبلغاريا، بصفتها رئيسة الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لعام 2024، ملتزمة ببذل جميع الجهود اللازمة لتيسير عمل فريق الخبراء الحكوميين من أجل إعطاء دفع للمداولات المتعلقة بتنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والوفاء بولايته المتمثلة في مواصلة النظر في مجموعة من العناصر اللازمة لإنشاء صك وصياغتها بتوافق الآراء.

ويستفيد فريق الخبراء الحكوميين، في هذا المسعى، من عدة سنوات من المناقشات المتعمقة والسليمة التي تقوم على أسس متينة، ومن التقارير المعتمدة سابقا، ومن العشرات من ورقات العمل التي شجعت الدول على ترسيخ فهم مشترك وعلى السعي لإيجاد مزيد من القواسم المشتركة بشأن القضايا الجوهرية الأساسية. ويمكن اعتبار تقارب وجهات النظر بشأن النهج ذي الشقين القائم على المحظورات والقواعد التنظيمية أحد الإنجازات التي تحققت بفضل عمل الفريق في السنوات الأخيرة.

وستواصل بلغاريا عملها الاستباقي والبنّاء في إطار فريق الخبراء الحكوميين سعيًا منها لزيادة تقريب وجهات النظر بشأن النهج ذي الشقين القائم على أساس المحظورات والقواعد التنظيمية. ويمثل توضيح مضمون النهج ذي الشقين في القانون القائم، وتطبيقه على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في إطار صك ما شرطًا من شروط فعالية التنظيم[2].

وفيما يتعلق بشكل أي صك بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، تعرب بلغاريا عن استعدادها لدعم الشروع في مفاوضات بشأن بروتوكول إضافي سادس ملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة على أساس النهج ذي الشقين ولاعتماد البروتوكول.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

في القرار 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل المعتمَد في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، طلبت الجمعية العامة التماسَ آراء الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب بشأن تلك المنظومات، وبشأن أمور من جملتها سبل التصدي لما تثيره تلك المنظومات من تحديات وشواغل من كل من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي، وبشأن دور البشر في استخدام القوة، لكي يُقدَّم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقرير موضوعي يعرض الآراء الواردة من تلك الدول لتواصل الدول الأعضاء مناقشتها.

وفي الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، كان من دواعي سرور كندا أن تؤيد القرار 241/78 وأن يحصل القرار على تأييد إضافي من 163 دولة أخرى. ونرى أن هذا القرار يمثل التقدم الملائم للبيان المشترك بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي أُدلي به خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أيدته كندا أيضا.

وقد أعربت كندا عن تقديرها لتحسين الصياغة الواردة في القرار 241/78 بفضل المشاورات غير الرسمية التي أجريت في جنيف ونيويورك، وهي تعتقد أن القرار يمكن أن يوضّح أكثر أهميةَ التحيزات الخوارزمية، مثل التحيزات المتصلة بالنوع الجنساني، في مرحلة تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

(2) يمكن الاطلاع على مقترح شامل بشأن وضع صك في إطار ولاية فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على الرابط التالي: https://docs-library.unoda.org/Convention_on_Certain_Conventional_Weapons_-Group_of_Governmental_Experts_on_Lethal_Autonomous_Weapons_Systems_(2024)/CCW-GGE.1-2024-WP.3.pdf.

وأعربت كندا عن تقديرها أيضا لتسليط القرار الضوء على ضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني ولتعزيز النهج ذي المسارين (القواعد التنظيمية والحظر) الذي نوقش إلى حد كبير في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي أنشئ في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والذي تشارك كندا في أعماله بنشاط. وتود كندا أن يراعي الفريقُ القرارَ 241/78 بشكل كامل، نظرا إلى أنه يسلط الضوء على الفريق بوصفه "محفلا مركزيا وفريدا معنيا بمعالجة مختلف المسائل المتصلة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل".

ويعكس القرار 241/78 أيضا اتساع نطاق الاهتمام بمناقشة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الأمم المتحدة، وهو ما تؤكده أيضا الإشارة إلى منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في الوثيقة المقبلة المعنونة "ميثاق من أجل المستقبل". ويقرّ القرار بالآفاق الواعدة التي تنطوي عليها التكنولوجيات الجديدة والناشئة لحماية المدنيين في النزاعات، إلى جانب الشواغل المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ووقعها المحتمل على الأمن العالمي والاستقرار الإقليمي والدولي. وتتفق كندا مع فكرة أنه ينبغي أن تؤخذ الاعتبارات الجيوسياسية الأوسع نطاقا في الاعتبار أثناء المناقشات المقبلة.

ويتطلب تسارع وتيرة التكنولوجيا إحراز تقدم مماثل على مستوى المناقشات السياساتية الدولية المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ويعتمد هذا الرد الذي يعرض آراء كندا على أعمال حظيت بتقدير كبير قدمتها دول أخرى من منطلق التعاون والرغبة في إعطاء دفع للمناقشة الدولية المتعلقة بهذا الموضوع. ويتعين إجراء مزيد من المناقشات لدراسة التحديات المحتمل أن تثيرها التكنولوجيات الناشئة في مجالات مثل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وخاصة دور البشر في استخدام القوة الفتاكة، والتفاعل بين الإنسان والآلة، والقواعد والمبادئ التي تنطبق على تطوير ونشر واستخدام التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وتعترف كندا بأن هناك خيارات متنوعة لمعالجة المحظورات المحتملة، من بينها إمكانية وضع صك ملزم قانونًا. غير أن الثغرات الموجودة في الإطار الدولي الحالي التي سيسعى صك جديد إلى سدها غير واضحة في هذه المرحلة، ولهذا فإن ما قد يترتب على معاهدة جديدة غير واضح أيضا.

وترى كندا أن جميع المناقشات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يجب أن ترتكز على ضمان الامتثال للقانون الدولي القائم، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وهذا يعني أن أي منظومة أسلحة يجب أن تحافظ دائما على قدر من المشاركة البشرية وأن المساءلة والمسؤولية يجب أن تظلا على عاتق البشر. ولذلك ستكون منظومات الأسلحة التي يمكن أن تعمل دون قدر من التحكم البشري والمساءلة غير ممتثلة للقانون الدولي الإنساني.

وستتمثل الخطوة التالية في السعي إلى بناء توافق في الآراء بشأن التوصل إلى فهم مشترك لشروط "المشاركة البشرية" لكي تكون منظومات الأسلحة ممتثلة للقانون الدولي الإنساني. وبإجراء مزيد من المناقشات وصقل تفسير هذا المفهوم، يمكن للدول أن تتفق على الخط الفاصل بين "منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل" (التي تفتقر للمشاركة البشرية المناسبة، وبالتالي فهي لا تمتثل للقانون الدولي الإنساني)، ومنظومات الأسلحة التي يقترن فيها التشغيل الذاتي بمشاركة بشرية مناسبة وبالتالي تكون قادرة على الحفاظ على الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

ومن وجهة نظر كندا، يرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بالمبدأ التوجيهي (ج) من المبادئ التوجيهية الأحد عشر التي وضعها فريق الخبراء الحكوميين. ويجب الحفاظ على المشاركة البشرية المناسبة في استخدام القوة. وعملا بالمادة 36 من البروتوكول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)، تجري كندا استعراضات قانونية وطنية للأسلحة أو الوسائل أو الأساليب الحربية الجديدة بهدف ضمان امتثالها للقانون الدولي الإنساني. وتضمن كندا هذا العنصر الضروري أولا من خلال استعراضاتها القانونية الوطنية لجميع الأسلحة الجديدة، التي تضمن تقيد منظومات الأسلحة بالتزامات كندا القانونية الدولية. ونضمن أيضا الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني طوال الدورة العمرية للأسلحة.

وهناك مجال آخر ينبغي النظر فيه وهو الصلة بين إجراء استعراضات بموجب المادة 36 وضمان الحفاظ على المشاركة البشرية المناسبة في استخدام القوة. فكندا ترى أن البشر هم المسؤولون عن استخدام القوة، وليس الآلات. وبإزالة المشاركة البشرية من جزء من الدورة العمرية كما هو الشأن في حالة منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل، يصبح من الصعب تتبع الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل كندا تعارض استخدام تلك المنظومات. فالقادة العسكريون مسؤولون عن جميع استخدامات القوة التي تحدث تحت قيادتهم، سواء كان ذلك من قبل مرؤوس بشري أو آلة. ونرى أن مصطلح "المشاركة" يشمل كلا من التقدير البشري والتحكم البشري؛ ونرى أن النزاع المسلح ينبغي أن يظل في جوهره عملا بشريا. وسيمثل تبادل الممارسات الجيدة خطوة منطقية أولى في هذا المجال.

وينبغي للدول أيضا أن تواصل دراسة مفهومَي القدرة على التنبؤ بأداء منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وموثوقيتها. ويبدو أن الدول تختلف في تفسيراتها لكيفية تطبيق مقاييس القدرة على التنبؤ على تلك المنظومات. وعند استخدام الأسلحة التقليدية الحالية، يجب على العسكريين أن يتوقعوا بشكل معقول وموضوعي ما سيحدث نتيجة لاستخدام أي سلاح. غير أن العسكريين المسؤولين يتبعون مجموعة متنوعة من الأساليب لتعزيز القدرة على التنبؤ وتقليل الأضرار الجانبية بهدف ضمان عدم استخدام منظومات الأسلحة إلا وفقا للقانون الدولي.

وترى كندا أن التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة يجب أن ينبع من مستوى عال من الثقة في المنظومة عندما يكون مستوى عدم القدرة على التنبؤ منخفضا بالقدر الكافي، وعندما يمكن التخفيف من أي مخاطر باتخاذ تدابير مناسبة مماثلة لتلك التي تُتَّخذ عند استخدام الأسلحة التقليدية. وتؤيد كندا المبادئ القائمة على توافق واسع النطاق في الآراء، بما في ذلك المبادئ التالية:

- حَظْر منظومات الأسلحة القائمة على التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن استخدامها في امتثال للقانون الدولي الإنساني.
- لكي تكون التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ممتثلةً للقانون الدولي الإنساني، يجب أن تحافظ على مستوى مناسب من المشاركة البشرية.
- ينبغي تحديث السياسات والعقائد والتوجيهات والعمليات الوطنية لضمان استخدام التكنولوجيات الجديدة في امتثال للقانون الدولي المنطبق.
- ينبغي لأصحاب المصلحة المشاركة في التبادل الطوعي للمعلومات بشأن الاستعراضات القانونية للأسلحة الجديدة والتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

ولا يزال أحد الشواغل الرئيسية لكندا يكمن في إمكانية إدراج تحيزات غير مقصودة أو مقصودة في تطوير وبرمجة وظائف التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة. ونحن نشعر بالقلق من أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل قد لا تكون متسقة مع المبادئ الواردة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وخلال حوار أجرته كندا مع شركاء من الشعوب الأصلية والمجتمع المدني حول سياستها الخارجية النسوية، أثار المشاركون عددا من الشواغل المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بما في ذلك مسألة الأضرار الجانبية التي تلحق بالنساء والأطفال في مناطق النزاع، واحتمال أن تؤدي منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل إلى تفاقم اختلال موازين القوى والتحيزات القائمة.

وبالإضافة إلى ذلك، أعربت دول عديدة عن رغبتها في مناقشة التداعيات المعنوية والأخلاقية الناتجة عن أتمتة منظومات الأسلحة. وكندا ملتزمة بالنهوض بالمناقشات الدولية المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تأخذ في الاعتبار جميع هذه الشواغل.

وأخيرا، تود كندا أن تعرب عن تقديرها للمساهمات القيمة (بما في ذلك ورقات البحث وعروض البيانات والمداخلات) التي قدّمها المجتمع المدني والمنظمات الدولية للمساعدة على دفع عجلة المناقشات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

شيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، إكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وكازاخستان، ونيجيريا، وبنما، وبيرو، والفلبين، وسيراليون، ودولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

لمحة عامة

نظرا إلى أن أهداف ومقاصد اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر التي تُعرف عموماً باسم الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، تشمل "مواصلة تدوين قواعد القانون الدولي المنطبقة في المنازعات المسلحة وتطويرها تدريجيا"[(1)]، تستمر مجموعة تضم 16 بلدا من الأطراف السامية المتعاقدة المتقاربة التفكير في الاتفاقية في دعوة جميع الأطراف المتعاقدة السامية إلى التصدي على وجه السرعة للمخاطر والتحديات التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل خلال دورات فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وتؤكد مجموعة الـ 16 مجددا أن ظهور منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتأثيرها على المشهد المتغير للحرب يتطلبان وضع قواعد ومبادئ ملزمة قانونا، بما في ذلك قواعد تنظيمية ومحظورات بشأن تطوير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وإنتاجها وامتلاكها وحيازتها ونشرها ونقلها واستخدامها دون تحكم بشري هادف أو دون الامتثال للقانون الدولي.

(1) تعليق كتابي يدعو إلى وضع صك ملزم قانونًا بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، وهو متاح على الرابط التالي: https://documents.unoda.org/wp-content/uploads/2022/05/20220309-G13-Written-Submission.docx.

وفي هذا السياق، اقترحت مجموعة تضم 13 وفدا في البداية مشروع البروتوكول السادس بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وقدمته خلال دورة فريق الخبراء الحكوميين المعقودة في تموز/يوليه 2022. وفي أيار/مايو 2023، قدمت المجموعة التي تضم 13 وفدا صيغة منقحة لمشروع البروتوكول السادس خلال الدورة السنوية الثانية للفريق، وضمنتها بعض التحديثات والتنقيحات التي أُدخلت بناء على المناقشات التي أجريت والمقترحات التي قُدمت خلال الدورة المعقودة في آذار/مارس 2023[2]. ومنذ ذلك الحين، تلقت المجموعة التي تضم 13 وفدا تأييدا من ثلاثة وفود أخرى، هي الجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وكولومبيا.

الهيكل

يهدف مشروع البروتوكول السادس إلى التصدي للشواغل التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من كل من المنظور الأخلاقي والقانوني والإنساني والأمني. وهو يتضمن محظورات وقواعد تنظيمية بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل يمكن أن تشكل أساسا للتفاوض على صك ملزم قانونا. ويشدد مشروع البروتوكول السادس أيضا على حظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل إذا كانت وظائف التشغيل الذاتي فيها مصممة للاستخدام في شن هجمات خارج نطاق التحكم البشري الفاعل[3].

ويتضمن مشروع البروتوكول ديباجة وثماني مواد كما يلي: (أ) أحكام عامة؛ (ب) التوصيف؛ (ج) المحظورات؛ (د) القواعد التنظيمية؛ (هـ) استعراض الأسلحة؛ (و) تخفيف المخاطر؛ (ز) الامتثال؛ (ح) مشاورات الأطراف المتعاقدة السامية. وتسلط تلك المواد الضوءَ على الأحكام التالية:

- أولا، يتضمن المقترح توصيفا بسيطا لـ "منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل" و "التحكم البشري الفاعل".

- وينص مشروع البروتوكول السادس على مجموعة من المحظورات المفروضة على تصميم أو تطوير أو إنتاج أو امتلاك أو اقتناء أو نشر أو نقل أو استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يمكن استخدامها بالاعتماد على تحكم بشري هادف، بما في ذلك تلك التي لا يمكن تفعيلها بطريقة يمكن التنبؤ بها أو شرحها أو توقعها أو فهمها أو تتبعها.

- وينشئ أيضا تدابير تنظيمية لضمان الإشراف البشري الفعال على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والتدخل البشري الفعال فيها وإمكانية إبطالها. ويشدد مشروع البروتوكول السادس على قدرة البشر على تقليص نوع الأهداف الممكنة ومدة استخدام تلك المنظومات ونطاقه الجغرافي وحجمه. وينص على ضرورة وضع إجراءات واضحة لإعلام البشر وتمكينهم في إطار ممارسة التحكّم في منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ويفرض مشروع البروتوكول السادس أيضا اختبارات وقيودا صارمة على تعقيد معالجة البيانات لضمان قابلية الفهم وقابلية الشرح والقدرة على التنبؤ.

---

(2) توصيف أكثر دقة للتحكم البشري الفاعل يتضمن المواقف التي تم التعبير عنها خلال دورة فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل المعقودة في آذار/مارس 2023، وتحسين للصياغة المتعلقة بحظر المنظومات التي تقع خارج نطاق التحكم البشري الفاعل لتعكس تبادل الآراء الذي دار خلال نفس الجلسة، وفرع إضافي مخصص للقواعد التنظيمية (مما أدى إلى فصل المحظورات عن القواعد التنظيمية) يتضمن عناصر مقترح لمشاريع مواد مقدّمة من مجموعة من الدول بقيادة الولايات المتحدة خلال نفس الجلسة.

(3) المادة 3 من مشروع البروتوكول السادس، وهو متاح على الرابط التالي: https://docs-library.unoda.org/Convention_on_Certain_Conventional_Weapons_-Group_of_Governmental_Experts_on_Lethal_Autonomous_Weapons_Systems_(2023)/CCW_GGE1_2023_WP.6_2.pdf.

- وأخيرا، ينص مشروع البروتوكول على آلية لإجراء استعراضات وإدخال تعديلات بانتظام لضمان أن يظل البروتوكول مفيدا ومواكبا للتطورات في ظل تقلبات البيئات التكنولوجية والأمنية.

ويمثل مشروع البروتوكول السادس هذا خطوة هامة نحو اقتراح سبل للتصدي للتحديات التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتقديم مخطط مقترح للشروع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانونًا يعنى بهذه المسألة. ويدعو مشروع البروتوكول جميع الأطراف المهتمة إلى الدخول في حوار بنّاء من أجل مواصلة تطوير هذا المقترح وتحسينه.

التوصيات

(أ) الاعتراف بالحاجة إلى وضع قواعد ومبادئ جديدة ملزمة قانونا للحماية من المخاطر والتحديات التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، نظرا لاتساع نطاق الاعتراف المشترك بأن القانون الدولي الإنساني الحالي لا يتضمن جميع الإجابات على الأسئلة الإنسانية والقانونية والأخلاقية التي تلك تثيرها المنظومات؛

(ب) التأكيد على أن المسؤولية والمساءلة عن القرارات المتعلقة باستخدام القوة يجب أن تظل على عاتق البشر لأنه لا يمكن نقلها إلى الآلات؛

(ج) التأكيد على أن التقدير البشري والتحكم البشري القائمان على السياق ضروريان لضمان استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في امتثال للقانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني. ولذلك، يجب أن يضمن التحكم البشري الفاعل قدرة الإنسان على اتخاذ قرارات أخلاقية وقانونية بشأن مقبولية آثار الهجوم. ويجب أن يضمن أيضا أن المستخدم البشري مسؤول قانونيا وأخلاقيا عن آثار الهجوم.

(د) الدعوة إلى إطلاق مفاوضات بشأن معاهدة ملزمة قانونًا لتنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تكون عملية التفاوض المذكورة شاملة، وأن تشرك جميع أصحاب المصلحة المهتمين، وأن تحافظ على نهج متعدد التخصصات، يدمج عناصر من القانون الدولي لحقوق الإنسان، والالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات نزع السلاح الأخرى، والقانون الجنائي الدولي، والاعتبارات الأخلاقية، والأنظمة المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسلحة، والأنظمة البيئية، من جملة عناصر أخرى.

الصين

[الأصل: بالصينية]
[23 أيار/مايو 2024]

إن "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل" هي نتاج التطور العلمي والتكنولوجي والثورة العسكرية الجديدة، وهي مسألة أمن دفاعي وطني ومسألة إنسانية في آن واحد. ويتزايد اهتمام المجتمع الدولي بمسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وفهمه لها. وإن الإدارة الفعالة للمخاطر الأمنية والقانونية والأخلاقية والإنسانية التي يشكلها الذكاء الاصطناعي هي من الاحتياجات الأمنية والتنموية لجميع الدول ومسؤولية لا يمكنها التنصل منها، وذلك من أجل حماية القيم والمصالح المشتركة للبشرية جمعاء.

ولقد شـاركت الصـين دائما في المناقشـات وعمليات الحوكمة الدولية ذات الصـلة بطريقة بناءة، وسـاهمت بنشـاط في برامج الحوكمة. ومنذ عام 2017، شـاركت الصـين في جميع اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسـلحة تقليدية معينة، وقدمت ورقة موقف الصـين بشـأن تنظيم التطبيق العسـكري للذكاء الاصـطناعي في منبر الاتفاقية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعلن الرئيس الصـيني شـي جين بينغ عن المبادرة العالمية لحوكمة الذكاء الاصـطناعي. وتشـدد هذه المبادرة على أن تطوير الذكاء الاصـطناعي ينبغي أن يمتثل للقانون الدولي السـاري، وأنه ينبغي لجميع الدول، ولا سـيما الدول الكبرى، أن تتبنى موقفا حكيما ومسـؤولا إزاء تطوير واسـتخدام تكنولوجيا الذكاء الاصـطناعي في المجال العسـكري، وأن تكفل بقاء الذكاء الاصـطناعي تحت سيطرة الإنسان.

وترى الصـين أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتعامل مع مسـألة منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل من منظور منع حدوث سـباق تسـلح جديد، وفقا لمبادئ الأمن المتساوي والمشـترك والشـامل، وأن تعارض السـعي إلى تحقيق التفوق والهيمنة العسـكريتين المطلقتين من خلال اسـتخدام منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وتؤكد الصين ما يلي:

أولا، إن منبر الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هو منتدى مناسب لمناقشة مسألة منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل. ومن المهم للغاية التمسـك بمبدأ توافق الآراء في مجال الأمن الدولي. ولا تزال المناقشات في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة تحرز تقدما. وقد اضطلع فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بدور بناء من خلال تيسير التوصل إلى نتائج مهمة، مثل المبادئ التوجيهية الأحد عشـر. وهناك درجة من التقارب في مواقف مختلف الأطراف بشـأن العديد من المسائل، وقد توصل فريق الخبراء في عام 2023 إلى تقرير موضوعي يعكس القيمة الفريدة لمنبر الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وإزاء هذه الخلفية، يهدد التسرع في "البدء من نقطة الصفر" والترويج لمناقشـة منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل في منابر أخرى بتقويض العمليات القائمة، وتوسـيع الخلافات بين الدول، وإلغاء المكاسب والتوافقات التي تم التوصل إليه على مر السنين.

ثانيا، إن مسـألة تحديد الخصـائص هي الأسـاس والمفتاح لوضـع أي تدابير عملية للرقابة. وإن المسائل التي تنطوي عليها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل معقدة، وكلما تباينت وجهات النظر في المناقشات، زادت الشواغل والاختلافات، وزادت صعوبة إحراز تقدم جوهري. وينبغي إعطاء الأولوية لمناقشة التعاريف، بغية التوصـل إلى فهم مشـترك لعناصـر التعاريف والخصـائص التقنية وما إلى ذلك. وعلى هذا الأسـاس، ينبغي صـياغة تدابير هادفة للتفاوض على صـك دولي ملزم قانونا. ولا ينبغي مناقشـة منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل بمعزل عن قدرتها الفتاكة، لأن ذلك من شـأنه أن يتعارض مع الغرض الأصـلي المتمثل في تحديد الأسـلحة للأغراض الإنسـانية، ويخلط بين مفهومي منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشغيل و "منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل"، ويعقد المسألة، ويزيد من تأخير عملية المناقشة.

ثالثا، من الضـروري إجراء دراسـة للتطبيق القانوني المتعلق بمنظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل ومناقشـته بشـكل كامل في ضـوء اتجاهات التطور التكنولوجي. وينطبق القانون الدولي الإنسـاني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاها الإضـافيان، انطباقا كاملا على جميع منظومات الأسـلحة، بما في ذلك منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل. ومع ذلك، وفي ظل الحالة الراهنة للتكنولوجيا، لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشـأن ما إذا كان القانون الدولي الإنسـاني الحالي كافيا للتصـدي

للتحديات التي تطرحها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، مثل ما إذا كانت منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لديها القدرة على التمييز واتخاذ قرارات متناسبة في بيئة ساحة المعركة. وفي ضوء ذلك، ينبغي للدول أن تبتكر بمسؤولية وأن تتخذ تدابير وقائية وفعالة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين إلى أدنى حد عند استخدام التكنولوجيات الجديدة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بما يتماشى مع الأغراض والأهداف الإنسانية.

رابعا، تمثل إدارة "التوصيف والتصنيف" طريقة معقولة لمعالجة مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وقد يؤدي فرض الحظر أو القيود بشكل عام إلى تقويض القدرات الدفاعية الوطنية المشروعة للدول، بل قد يقوض حق الدول في استخدام التكنولوجيات ذات الصلة للأغراض السلمية. وترى الصين أنه ينبغي النظر في تصنيف منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من حيث "المقبول" و "غير المقبول"، وأن الجزء "غير المقبول" يمكن حظره بموجب صك قانوني، على غرار البروتوكول المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى. أما بالنسبة للجزء "المقبول"، فينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من المخاطر. وقد طرحت الصين خمس خصائص لـ "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل غير المقبولة"، وهي على استعداد لمواصلة مناقشتها مع جميع الأطراف.

وستواصل الصين التمسك بروح الانفتاح والشمولية والتعلم المتبادل، والحفاظ على التواصل مع جميع الأطراف في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وتعزيز المزيد من التوافق حول مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والعمل المشترك على صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[24 أيار/مايو 2024]

تؤكد كوستاريكا مجددا، بوصفها دولة محايدة وديمقراطية غير مسلحة، التزامها بالسلام والأمن العالميين، واحترامها لتعددية الأطراف وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد انعكس هذا الالتزام في دورها كمستضيف لمؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الأثر الاجتماعي والإنساني للأسلحة الذاتية التشغيل في عام 2023 ومشاركتها النشطة في المجموعة الأساسية التي دفعت باتجاه اتخاذ القرار 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة. واستجابةً لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة، تقدم كوستاريكا موقفها الداعم للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لحظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

الحاجة إلى صك ملزم قانوناً

يفضل استعمال مصطلح منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل على مصطلح منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وذلك بسبب التفسير الذي تتقاسمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودول شتى، إذ تعتبر "الفتك" صفة تعتمد على استخدام منظومة الأسلحة وليس على تصميمها. وتثير هذه المنظومات تساؤلات أخلاقية وقانونية مهمة، خاصةً فيما يتعلق بقدرتها المحدودة على اتخاذ قرارات محكومة بالسياق كما يفعل البشر. ويثير هذا الأمر شكوكا حول مدى توافق هذه المنظومات مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولا يملك الإطار التنظيمي الدولي الحالي جميع الإجابات على التحديات القانونية التي تطرحها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وفي هذا السياق، تدعو كوستاريكا إلى فرض حظر كامل على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يوجد تحكم بشري فاعل في وظائفها الحرجة. ويشمل ذلك المنظومات التي لا يمكن التنبؤ بأدائها أو تعليله أو توقعه أو فهمه أو تتبعه.

وتدعو كوستاريكا إلى تنفيذ صك ملزم قانوناً ينظم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، وينص على تطبيق نهج متكامل. ومن شأن هذا الصك أن يتضمن قواعد من القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي ومن صكوك أخرى مثل معاهدة تجارة الأسلحة، إلى جانب الاعتبارات الأخلاقية المتفق عليها. ويسعى هذا النهج إلى ضمان وجود تحكم بشري فاعل في جميع المراحل، وتعزيز الشفافية والقابلية للتعليل لمواجهة التحيزات في تشغيل هذه المنظومات وتجنب الاستنساخ المنهجي للتقييمات التمييزية للفئات السكانية الضعيفة تاريخياً.

اعتبارات حول منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من منظور كوستاريكي

(أ) التحكم البشري الفاعل كركيزة أساسية

بالنسبة لكوستاريكا، فإن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا تسمح بالحفاظ على الدور الفاعل للبشر، بما في ذلك استمرار إخضاع استعمال القوة لتمييز الإنسان وتدخله، لا يمكن أن تتوافق مع مبادئ القانون الدولي.

وتشمل العناصر اللازمة لضمان التحكم البشري الفاعل القدرة على ضبط الأهداف وفقًا للبيئة، وتعطيل المنظومة عند الضرورة وتقييد التشغيل الذاتي لها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنظيم نطاق الأهداف واختيارها وتمييزها، مع مراعاة الجوانب الزمانية والمكانية. من الضروري أن تفهم المنظومة وتعلل طريقة عملها من أجل الامتثال للمتطلبات القانونية ومتطلبات المساءلة، بما يضمن إسناد المسؤولية وتعليل أفعالها بأثر رجعي.

(ب) إسناد المسؤولية والمساءلة

تلاحظ كوستاريكا بقلق عدم الوضوح في إسناد المسؤوليات والمساءلة في استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، مما قد يؤدي إلى تمييع إسناد المسؤوليات وتسهيل الإفلات من العقاب في حالة عدم الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان إنشاء آليات واضحة لضمان أن تكون القرارات والأفعال التي تُقدِم عليها هذه المنظومات قابلة للتتبع والعزو إلى صانعي القرار من البشر، وبالتالي ضمان المساءلة واحترام المعايير الدولية.

(ج) اقتناء واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من قبل الجهات غير التابعة للدول

تشعر كوستاريكا بقلق خاص إزاء عواقب حصول الجهات غير التابعة للدول على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل واستخدامها. وعلى الصعيدين الدولي والإقليمي، عملت البلدان معًا على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وأدانت الأنشطة التي تشجع الإرهاب والجماعات شبه العسكرية. ومع ذلك، فإن استحداث هذه المنظومات يمكن أن يوفر للجماعات الإجرامية وسيلة جديدة لتنويع ترسانتها، مما يشكل خطراً كبيراً على الاستقرار والأمن الإقليميين. ويمكن استخدام هذه المنظومات لحماية نقل المخدرات، والسيطرة على الأراضي، ومهاجمة قوات الشرطة والطوارئ، بل والمدنيين.

ويمثل التخصص المطلوب من أجل هذه المنظومات فرصة لانتشار الجماعات الإجرامية السيبرانية، حيث إن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل معرضة للاختراق. وقد يؤدي ذلك إلى التلاعب بوظائفها وأهدافها المبرمجة، مما يقلل من إمكانية التنبؤ بسلوكها ويشجع الأنشطة الإجرامية التي تقوض الاستقرار الإقليمي والجهود الدولية المبذولة لتعزيز الأمن والسلام.

(د) تشجيع استخدام التكنولوجيا من أجل السلام

يهدد انتشار منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل السلام العالمي، وتشعر كوستاريكا بقلق عميق إزاء إمكانية أن تؤدي هذه المنظومات إلى استثارة النزاعات المسلحة. فهذه المنظومات تتيح خوض الحروب دون تدخل جهات عسكرية بشرية، مما قد يؤدي إلى هجمات تعسفية لا أساس لها في القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد أدى استحداثها إلى سباق تسلح يتعارض مع مبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار التي يشجع عليها ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية التاريخية التي تعزز السلام.

وتدعو كوستاريكا إلى استخدام التكنولوجيات الناشئة للأغراض السلمية، مثل الصحة والتعليم ومكافحة تغير المناخ، وترفض استحداث التكنولوجيات التي تشجع النزاعات المسلحة.

(هـ) الاعتبارات الأخلاقية

من غير المقبول تفويض قرارات الحياة والموت إلى منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، لأن ذلك يختزل البشر إلى مجرد بيانات ويتعارض مع المبادئ الأخلاقية الأساسية. وتشجع كوستاريكا التطور التكنولوجي الذي يحترم كرامة الإنسان والحقوق العالمية.

اعتبارات ختامية

- ترى كوستاريكا أن من الضروري إطلاق ولاية مفتوحة في إطار الأمم المتحدة لبدء مفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانونا بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.
- ويجب أن يتوخى التفاوض على هذا الصك الجديد وضع محظورات وقواعد تنظيمية لضمان التحكم البشري الفاعل لتجنب ازدياد تجرد الحروب من إنسانيتها وضمان المساءلة الفردية ومسؤولية الدولة، وبالتالي ضمان الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومعالجة المنظورات الأخلاقية، فضلاً عن منع الآثار الاجتماعية والإنسانية لهذه المنظومات.
- وتعرب كوستاريكا عن مشاطرتها القلق إزاء المخاطر والتحديات التي يشكلها التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة، مؤكدة ضرورة أن تكون قابلة للتنبؤ والفهم والتعليل، نظراً لآثارها الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية.
- وتدعو كوستاريكا إلى تناول هذا الأمر من منظور متعدد التخصصات يضمن احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويتضمن معايير واضحة للقابلية للتنبؤ والتناسب والتعليل، فضلاً عن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والبيئية وغيرها من الاعتبارات.
- ويجدر التأكيد أيضا على ضرورة أن تكون عملية التفاوض شاملة، بما يضمن التمثيل الحقيقي لجميع الدول المعنية ويسمح بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

البيان الختامي لمؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالأثر الاجتماعي والإنساني للأسلحة الذاتية التشغيل

(أ) تطرح التكنولوجيات الناشئة تحديات محددة في وجه السلم والأمن الدوليين، وتثير تساؤلات جديدة حول دور البشر في الحروب. وهناك حاجة إلى فهم شامل لآثار التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة وتأثيرها على التحكم البشري الفاعل فيها، وذلك من أجل إجراء تقييم كامل لآثارها الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية.

(ب) ومع استمرار تطوير تكنولوجيات الأسلحة الجديدة واستخدامها في النزاعات المسلحة، هناك حاجة ملحة إلى فرض محظورات وقواعد جديدة تسترشد بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستند إلى مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام، ومبادئ التمييز والضرورة والتناسب، وإلى أهمية المسؤولية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن المنظورات الأخلاقية.

(ج) ووفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن المجتمع الدولي مدعو إلى مواجهة هذه التهديدات بتطوير وتعزيز الإطار القانوني الدولي من أجل منع آثار النزوح وسقوط المدنيين بين قتيل وجريح وتدمير الأعيان المدنية.

(د) ويكتسي الحفاظ على تحكم بشري فاعل أهمية بالغة لتجنب ازدياد تجرد الحروب من إنسانيتها، ولضمان المساءلة الفردية ومسؤولية الدولة.

(هـ) وقد شاركت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنشاط في مناقشات فريق الخبراء الحكوميين المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل (فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل)، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وقدمت مجموعة من الدول عناصر لإطار معياري مستقبلي ومشروع بروتوكول سادس في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. كما انضمت بعض الدول في المنطقة إلى إعلان سبعين دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 بشأن الأسلحة الذاتية التشغيل.

(و) وعلاوة على ذلك، سلط إعلان بوينس آيرس في مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 24 كانون الثاني/يناير 2023 الضوء على إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي تم التوقيع عليه في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا في كانون الثاني/يناير 2014.

(ز) وأعرب كل من الأمين العام للأمم المتحدة، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمجتمع المدني، والدوائر العلمية، والأوساط الأكاديمية، عن قلقهم إزاء التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة، ودعوا الدول مراراً وتكراراً إلى التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن هذه المسألة.

(ح) وأقر مندوبو دول المنطقة بالمخاطر والتحديات التي يشكلها التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة، وبالحاجة إلى صك دولي ملزم قانوناً يرسي محظورات وقواعد تنظيمية لضمان التحكم البشري الفاعل فيها.

وتدرك وفود دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل:

1 - التعاون من أجل تعزيز التفاوض العاجل على صك دولي ملزم قانوناً يتضمن محظورات وقواعد تنظيمية تتعلق بالتشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة، من أجل ضمان الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والمنظورات الأخلاقية، فضلاً عن منع الأثر الاجتماعي والإنساني للتشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة؛

2 - الالتزام بالمشاركة الفعالة من أجل تعزيز المواقف المشتركة للمضي قدمًا في هذه المفاوضات؛

3 - مواصلة وتعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، للاستفادة من خبراتهم ودعمهم في هذا الشأن؛

4 - مواصلة المناقشات بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بهدف وضع توصيات محتملة يمكن اعتمادها في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف.

لا ريبيرا دي بيلين، إيريديا، كوستاريكا

23 و 24 شباط/فبراير 2023.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[25 أيار/مايو 2024]

تدعو كوبا إلى التعجيل باعتماد صك دولي ملزم قانوناً يحظر تصنيع وحيازة واستعمال الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل، ويضع قواعد تنظيمية لاستعمال الأسلحة شبه الذاتية التشغيل، بما في ذلك الطائرات المسيّرة.

وتناولت المناقشات التي دارت بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الأبعادَ القانونية والأخلاقية والإنسانية والأمنية التي تهمّ الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية.

ونحن نأخذ بعين الاعتبار النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، في الدورات المعقودة في الفترة من عام 2018 إلى عام 2024.

بيد أننا نرى أن المناقشات يجب أن تتقدم باتجاه وضع صك ملزم قانوناً يبيّن المحظورات فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل والقواعد التنظيمية للأسلحة شبه الذاتية التشغيل، وينص على التزام عام بالحفاظ على تحكم بشري فاعل في استخدام القوة، وحظر أي منظومة "غير قابلة للتنبؤ" أو تحول دون إسناد المسؤولية في حالة عدم الامتثال للتعهدات الملزمة. ونأمل أن يتمكن فريق الخبراء الحكوميين، بموجب الولاية الجديدة المعهودة إليه لإعداد مجموعة من عناصر صك قانوني، من التوصل إلى نتائج ملموسة في هذا الصدد.

واستعمال الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لا يمكن أن يضمن الامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدولي والتقيد بها، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ التمييز ومبدأ التناسب.

ولن يتيح استعمال الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل إجراء تقييم فعال لمسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دولياً. فبحكم الخصائص التي تميز الأسلحة الذاتية التشغيل، يتعذر أو يستحيل إسناد المسؤولية إلى دولة أو فرد في حالة الأفعال غير المشروعة التي تنطوي على استخدام هذه الأسلحة. ولا يجوز أن تحل الآلات محل البشر في اتخاذ أهم قرارات الحرب، كما لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتخذ قرارات لها تبعات على حياة الأشخاص.

وينبغي الاسترشاد في حظر أو تنظيم الأسلحة الذاتية التشغيل بدرجة القدرة على التشغيل الذاتي والفتك. فمتى زادت درجة القدرة على التشغيل الذاتي والفتك وجب أن يكون الإطار القانوني الذي ينظمها أكثر صرامة.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]
[23 أيار/مايو 2024]

تشكل الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، وتثير عددا من الشواغل الإنسانية والقانونية والأخلاقية التي يجب معالجتها، من أجل ضمان توافق تلك الأسلحة مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك خاصة المبادئ الأساسية المتعلقة بالإنسانية والضرورة والتناسب والتمييز.

وتمثل الأمم المتحدة وآليتها لنزع السلاح المنبر الوحيد الفعال والشامل لوضع القواعد الدولية اللازمة والإطار المعياري اللازم، نظرا إلى أن سرعة التطورات التكنولوجية لا تزال تفوق بكثير التنظيم اللازم على المستوى الدولي.

وتولي مصر أهمية كبيرة للنهوض بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد، وهي تؤيد بقوة قرار الجمعية العامة 241/78 الذي يمثل خطوة جيدة أولى نحو تعزيز تعددية الأطراف بشأن مسألة منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وإتاحة فرصة متساوية أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة والدول التي لديها مركز مراقب للمشاركة مباشرة في اتخاذ قرارات بشأن كيفية التصدي للتحديات والشواغل ذات الصلة.

وفي نفس السياق، ترحب مصر بالاهتمام الذي حظيت به هذه المسألة في الموجزات السياساتية التي أعدها الأمين العام للأمم المتحدة في سياق الخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وتؤيد إدراج توجيهات واضحة بشأن هذا الموضوع الهام في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

وتعتقد مصر أيضا أن البند الثاني من جدول الأعمال المقترح أن تنظر فيه هيئة نزع السلاح في دورتها للفترة 2024-2027 يتيح فرصة جيدة لطرح مبادئ متفق عليها وتوصيات عملية نحو وضع الإطار المعياري اللازم. ومن شأن التركيز على هذا الموضوع خلال الدورة الحالية للهيئة، التي تمثل الدعامة التداولية لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، أن يتيح فرصة ممتازة لإعطاء دفع للمناقشات التي أجريت في إطار فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وبينما تسلم مصر بأهمية المناقشات ذات الصلة التي أجريت في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل المذكور آنفا، فهي تعرب عن أسفها لضآلة التقدم المحرز ولعدم التوصل إلى نتائج ملموسة. ويعزى ذلك أساسا إلى استمرار اعتقاد بعض الدول الخاطئ بأنه يمكن الحفاظ على الهيمنة أو التفوق بشكل مطلق في هذا المجال، ولذلك تجدها تقاوم أي جهود تهدف إلى وضع قواعد من شأنها أن تقيد أو تحظر الاستخدامات الخبيثة لتلك التكنولوجيات التي لا تتسق مع القانون الدولي الإنساني أو تهدف إلى وضع حد للتسليح المفرط لتلك التكنولوجيات.

وفي هذا الصدد، تود مصر أن تشير إلى العناصر الرئيسية التي يقوم عليها الموقف المصري من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، وهي كما يلي:

(أ) ترى مصر أن اتباع نهج ذي شقين، يتضمن حظر الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل وتنظيم التطبيقات العسكرية الأخرى للذكاء الاصطناعي، هو مسار العمل الأكثر واقعية وفعالية.

ويبعث التطور السريع لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على القلق بشدة ويتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك بفرض حظر ملزم قانونا على الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل، كما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة في مقترحه المتعلق بوضع خطة جديدة للسلام.

وغني عن الذكر أن هذا الحظر يجب أن يستند إلى تعريف واضح لمصطلح "الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بالكامل" ليقتصر على الأسلحة التي يمكن أن تعمل دون أي تحكم أو تدخل بشري هادف، أو دون تحقق فعال.

(ب) يبرهن تعدد المبادرات الدولية المتعلقة بوضع مبادئ توجيهية وقواعد للتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي على زيادة الوعي الدولي بالمخاطر المرتبطة بها. غير أنه هناك حاجة واضحة لتبسيط هذه المبادرات ووضعها تحت مظلة الأمم المتحدة لضمان شموليتها وفعاليتها. وعلاوة على ذلك، يجب على تلك المبادرات أن تتجنب استحداث أية آليات إشراف دولية تعسفا أو فرض أي نوع من ضوابط التصدير التمييزية. والأهم من ذلك هو أنه لا ينبغي اعتبار أن تلك المبادرات تمثل بديلا عن الهدف المتعلق بفرض حظر ملزم قانونًا على الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل.

(ج) لا يمكن المبالغة في التأكيد على مركزية مبدأ المسؤولية الإنسانية. فببساطة لا يمكن القبول بالمخاطر والشواغل المرتبطة باستخدام أسلحة يمكنها أن تشغّل نفسها بنفسها، وأن تختار أهدافها وتضربها بشكل مستقل، وتزهق أرواحا بشرية دون تحكم أو إشراف بشري مباشر. وبناء على ذلك، يجب أن تظل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل تحت تحكم وإشراف بشري هادف، لضمان المسؤولية الإنسانية والمساءلة من منظور القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وبغض النظر عن نوع منظومات الأسلحة التي تمارس القوة، فإن تفويض قرارات متعلقة بإزهاق أرواح بشرية إلى آلات أمر غير أخلاقي ويمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني.

وحتى إذا أتيحت برمجة خوارزمية لتحديد ما هو قانوني بموجب القانون الدولي الإنساني، فلا يمكن أبدا برمجتها لتحديد ما هو أخلاقي. وهناك أيضا حاجة إلى ضمان مسؤولية الدول عن الأفعال غير القانونية أو غير المشروعة الناجمة عن استخدامها للأسلحة الذاتية التشغيل.

وعلاوة على ذلك، من الضروري ضمان أن تظل جميع البرمجيات والخوارزميات والتصاميم التي تنطوي على استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي في المجال العسكري خاضعة للمراجعة البشرية ومبدأ قابلية الشرح طوال دورة حياتها.

(د) تدعو مصر إلى اتباع نهج متوازن وواقعي، يمكننا من خلاله جميعا الاستمرار في الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع معالجة التحديات ذات الصلة بطريقة واقعية وفعالة. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية بناء قدرات البلدان النامية وسد الفجوات الهائلة القائمة في هذا المجال.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 أيار/مايو 2024]

ترحب حكومة جمهورية فيجي بالفرصة التي أتيحت لها لتقديم آرائها وتوصياتها لكي ينظر فيها الأمين العام للأمم المتحدة عملا بالقرار 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل المعتمَد في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويطلب القرار مدخلات من البلدان وأصحاب المصلحة بشأن سبل التصدي لما تثيره منظومات الأسلحة تلك من تحديات وشواغل من كل من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي.

التحديات والشواغل

بوصفنا دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، نحن نشعر بقلق بالغ من المسائل الخطيرة المرتبطة بالأسلحة الذاتية التشغيل في المجالات الأخلاقية والمعنوية والقانونية والبيئية والأمنية وفي مجال المساءلة، وخاصة بسبب تأثيرها على بلدان الجنوب والمحيط الهادئ. ويثير تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل مخاطر كبيرة يجب التصدي لها على وجه السرعة.

وتشكل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل خطرا على المدنيين والعسكريين على حد سواء، مما قد يؤدي إلى تصعيد النزاعات بطرق لا يمكن التنبؤ بها. وتثير تلك المنظومات تحديات على مستوى الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وقد يؤدي استخدام آلات تتخذ قرارات تتعلق بالحياة والموت إلى تقويض القواعد التي تنظّم سير الأعمال العدائية وحماية المدنيين. وتثير الاستعاضة عن التقدير البشري بعمليات تؤديها آلات شواغل أخلاقية جوهرية.

وهناك خطر واضح يتمثل في انتشار تلك الأسلحة على الصعيد العالمي، وإمكانية حصول جهات غير تابعة للدول عليها واستخدامها لتنفيذ أنشطة إجرامية. ونظرا لمواطن الضعف التي تنفرد بها جزر

المحيط الهادئ فهي تعتبر هذه المسألة شاغلا رئيسيا. وإن احتمال وقوع الأسلحة الذاتية التشغيل في أيدي جهات غير تابعة للدول مفزع بشكل خاص، لأنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار والعنف.

وتاريخيا، قد تسببت التكنولوجيات العسكرية في إلحاق أضرار بيئية دائمة. ومن المرجح أن يتواصل هذا الاتجاه نتيجة لتطوير واستخدام الأسلحة الذاتية التشغيل. فأتمتة العنف تقلل من الإشراف البشري على عواقب استخدام الأسلحة، مما قد يخلّف أضرارا بيئية كبيرة. وهناك أدلة متزايدة على أن تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يترك بصمات كربونية كبيرة. وتبعث تكلفة الطاقة المحتمل أن يتسبب فيها تدريب وتشغيل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل على القلق، حيث تشير دراسات إلى أن تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم في تغير المناخ إلى حد كبير. وفي الوقت الذي يمثل فيه الحد من انبعاثات الكربون أولوية عالمية، يمكن أن يؤدي تطوير واستخدام الأسلحة الذاتية التشغيل إلى زيادة تدهور كوكبنا.

ويبعث التحيز الخوارزمي في منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل على القلق البالغ، خاصة بالنسبة للسكان المهمشين تاريخيا. ويمكن أن تؤدي تلك المنظومات إلى إدامة التحيزات العرقية والجنسانية وأشكال التحيز الأخرى، مما يؤدي إلى إلحاق أضرار غير تناسبية ببعض المجموعات. ويمكن أن يؤدي الاعتماد على البيانات التي توفرها أجهزة الاستشعار لممارسة القوة إلى ترسيخ التحيزات المنهجية في عمليات صنع القرار على مستوى الأسلحة الذاتية التشغيل. ويتضّح من الأدلة المستمدة من التطبيقات المدنية للذكاء الاصطناعي، مثل ما هو الشأن في مجال أعمال الشرطة وإصدار الأحكام الجنائية، أن الفئات السكانية المهمشة تتضرر بشكل غير تناسبي من التحيز الخوارزمي.

وتكتسي مسألة المساءلة أهمية حاسمة أيضا. إذ لا يمكن إسناد المسؤولية عن أعمال الأسلحة الذاتية التشغيل إلى مشغلين بشريين بسهولة، لأنهم لا يتحكمون مباشرةً في وقت ومكان ممارسة الأسلحة للقوة وضد مَن تمارسها. وفي سياق النزاعات المسلحة، حيث تؤدي ضبابية الحرب أصلا إلى تعقيد المساءلة، من شأن الأسلحة الذاتية التشغيل أن تقوض أكثر الجهودَ الرامية إلى مساءلة مرتكبي العنف. ومن شأن الافتقار إلى المساءلة أن يزيد من صعوبة تحقيق العدالة للضحايا.

وعلاوة على ذلك، يؤدي السماح للآلات بإزهاق الأرواح البشرية إلى تجريد الأفراد من إنسانيتهم، ويحوّلهم إلى مجرد نقاط بيانات يتم التعامل معها عن طريق أجهزة الاستشعار والخوارزميات. وتحط مكننة العنف من كرامة الإنسان وتقوض المبادئ الأخلاقية.

التصدي للتحديات

للتصدي للتحديات التي تثيرها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ندعو إلى الشروع في التفاوض فورا على صك ملزم قانونًا بشأن الأسلحة الذاتية التشغيل. وينبغي لهذا الصك أن يفرض ما يلي:

(أ) حظرا على منظومات الأسلحة التي تستهدف الأشخاص؛

(ب) حظرا على منظومات الأسلحة التي لا يمكن استخدامها بالاعتماد على تحكم بشري هادف؛

(ج) قواعد تنظيمية بشأن جميع منظومات الأسلحة الأخرى لضمان مراقبتها وفهمها بفعالية، وتقليص مساحة ومدة استخدامها؛

(د) إدراج قواعد تنظيمية لمنع انتشار الأسلحة الذاتية التشغيل واستخدامها غير المأذون به؛

(هـ) التصدي للآثار البيئية وضمان مساءلة العسكريين عن انبعاثات الكربون مع المطالبة بتوفير جبر فوري ومناسب للضرر الذي يلحق بالبيئة وحياة الناس؛

والجمعية العامة هي المحفل المثالي لإجراء هذه المفاوضات لأنها تكفل تمثيلا متنوعا وشاملا للجميع. وهي تضم في عضويتها دولا من جميع أنحاء العالم، مما يكفل الاستماع إلى آراء الدول الصغيرة والنامية. وفي الوقت نفسه، نعترف بأنه من المفيد مواصلة الحوار في جميع المحافل المتعددة الأطراف المناسبة لأنه يمكنها أن تعزز بعضها. ولقد حان الوقت للانتقال من منبر فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى منتدى يمكنه أن يضع أهدافا أسمى ويتحرك بسرعة أكبر ويشمل عددا أكبر من البلدان ليضم بلدانا ليست أطرافا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فضلا عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني. ولا يكفي القانون الدولي الإنساني الحالي للتصدي للتحديات التي تثيرها الأسلحة الذاتية التشغيل.

ونحن نقف مع 109 دول تؤيد وضع صك ملزم قانونًا لمعالجة مسألة الأسلحة الذاتية التشغيل. وفي الخطة الجديدة للسلام، دعا الأمين العام للأمم المتحدة الدولَ إلى التعجيل باعتماد معاهدة لحظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتنظيمها بحلول عام 2026. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، دعا الأمين العام ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ميريانا سبولياريك إيغر، الدول إلى "التعجيل بوضع قواعد دولية جديدة بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، لحماية البشرية".

ونحن ممتنون للفرصة التي أتيحت لعرض آرائنا وتوصياتنا بشأن التصدي لهذا الخطر الشديد الذي يهدد البشرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة وبشكل حاسم لإنشاء أطر قانونية متينة تمنع انتشار منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وإساءة استخدامها. ويجب أن تكون حماية كرامة الإنسان وضمان المساءلة وحماية البيئة في طليعة تلك الجهود بما في ذلك بتوفير جبر مناسب للأضرار التي تلحق بحياة البشر والبيئة. ويعتمد مستقبل السلام والأمن العالميين على عملنا الجماعي في مواجهة تطوير ونشر الأسلحة الذاتية التشغيل دون قيد أو رادع.

فنلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[23 أيار/مايو 2024]

تتشرف فنلندا بالإشارة إلى المذكرة الشفوية المؤرخة 1 شباط/فبراير 2024 المتعلقة بالقرار 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل المعتمَد في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام التماس آراء الدول الأعضاء بشأن "سبل التصدي لما تثيره تلك المنظومات من تحديات وشواغل من كل من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي، وبشأن دور البشر في استخدام القوة"، وتقدم الآراء الوطنية الواردة أدناه.

يكتسي اعتماد مبادئ أو قواعد تنظيمية دولية بشأن الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، أهمية بالغة لضمان الامتثال

للقانون الدولي، وتعزيز الأمن وتقليل احتمال نشوب نزاعات. وفي الوقت نفسه، من الضروري التمكين من تطوير قدرات وطنية للدفاع عن النفس تكون ممتثلة للقانون الدولي.

وتؤيد فنلندا إجراء مفاوضات بشأن مبادئ أو قواعد تنظيمية، مثل إبرام اتفاق دولي بشأن تطوير ونشر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ويمكن أن يكون الصك ملزمًا سياسيا أو قانونيا. ويتمثل هدف فنلندا في إبرام صك دولي، دون الحكم مسبقا على طبيعته، مع أكبر مجموعة ممكنة من الدول، بما في ذلك البلدان التي تطور تلك الأسلحة وتنتجها وتستخدمها، وفي أن يكون لهذا الصك أثر حقيقي في الممارسة العملية. وتشارك فنلندا بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي يعمل في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وتؤيد هذا الفريق بوصفه المحفل الملائم لمواصلة المناقشات بشأن صك مقبل. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون المبادرات الأخرى الرامية إلى ضمان الاستخدام العسكري الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي مفيدة أيضا، ولكن يجب ألا تتعارض مع أهداف فريق الخبراء الحكوميين.

وتشدد فنلندا على أهمية الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، أثناء تطوير ونشر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ومن الأهمية بمكان أن يحتفظ البشر بصلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة. ويحظر القانون الدولي القائم منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن أن تمتثل لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه الأساسية المتمثلة في التناسب والتمييز والحيطة، ولا ينبغي استخدامها أو حيازتها أو تطويرها. غير أن التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة يتطلب تنظيما دوليا إضافيا لتوضيح كيفية انطباق القانون الدولي الإنساني على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وهذا التنظيم ضروري أيضا للتمكين من تطوير واستخدام التكنولوجيات الجديدة التي تمتثل للقانون الدولي.

ولذلك ينبغي تنظيم منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل باستخدام نهج ذي شقين يجمع بين المحظورات والقواعد التنظيمية. ويسعى هذا النهج إلى ما يلي:

(أ) حظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تعمل دون أي شكل من أشكال المشاركة البشرية وخارج التسلسل القيادي البشري المسؤول (أي المنظومات القادرة على تحديد أهدافها أو تعديلها و/أو تنفيذ تلك الأهداف، دون أي تحقق بشري من برنامجها الأولي أو إطار مهمتها)؛

(ب) تنظيم تطوير واستخدام جميع منظومات الأسلحة الأخرى التي لديها خاصيات أو وظائف تشغيل ذاتي[1] لضمان امتثالها لقواعد ومبادئ القانون الدولي. وينبغي أن يتضمن الإطار أحكاما لضمان وجود مستويات مناسبة من المشاركة والمساءلة البشرية، والشفافية وإمكانية التنبؤ أثناء الاختبار والتشغيل، والاستعراضات القانونية، وتدابير تخفيف المخاطر أثناء تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

(1) ينبغي أن يفهم التشغيل الذاتي على أنه القدرة على أداء المهمة (المهام) المعينة بطريقة فيها اكتفاء ذاتي وتحكّم ذاتي. ويشمل ذلك حرية التخطيط الذاتي في إطار أداء المهام والمهام الفرعية المطلوبة. ويكتسي تقييم السياق أهمية حاسمة عند تقييم امتثال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل للقانون الدولي الإنساني. ويجب وضع إطار محدد ومحدود لأي مهمة يتم فيها استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل (يتضمن تحديد الأهداف، والحدود المكانية والزمانية، والموافقة البشرية على أي تعديل جوهري على بارامترات المهمة)، والتأكد من أن منظومة الأسلحة ستعمل بطريقة يمكن التنبؤ بها. ولا تتطلب المشاركة البشرية الفعلية دائما اتصالا مستمرا بين الإنسان والآلة، إذا كان الامتثال للقانون الدولي الإنساني مضمونا بطريقة أخرى.

وإنتاجها وشـرائها ونشـرها. ولا ينبغي أن تتطرق القواعد التنظيمية إلى تكنولوجيات محددة في حد ذاتها، بل إلى تطبيقات تلك التكنولوجيات التي لا تتوافق مع القانون الدولي الإنسـاني. وهذا يسـمح للقواعد التنظيمية أيضا بأن تظل مواكبة للعصر وللتطورات التي تشهدها تكنولوجيات الأسلحة.

فرنسا

[الأصل: بالإنكليزية]
[23 أيار/مايو 2024]

ترى فرنسـا أنه للتصـدي بشـكل ملائم للتحديات والشـواغل التي تثيرها منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل، ينبغي الاحتفاظ بنهج ذي شقين يتيح التمييز بوضوح بين منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن أن توفر أي ضمان دائم بالامتثال للقانون الدولي الإنساني ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الأخرى. وتحديداً، ترى فرنسا ما يلي:

(أ) ينبغي حظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن تطويرها واستخدامها وفقا للقانون الدولي الإنسـاني. وتشـمل منظومات الأسـلحة التي تندرج ضـمن تلك الفئة ما يلي: ’1‘ المنظومات العشـوائية بطبيعتها؛ ’2‘ والمنظومات التي لا يمكن الحد من آثارها أو توقعها أو التحكم فيها؛ ’3‘ والمنظومات القادرة على أن تسبب إصابات لا مبرر لها أو معاناة لا داعي لها؛ ’4‘ والمنظومات التي تعمل بالكامل خارج نطاق التحكم البشري والتسلسل القيادي المسؤول (أي منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ”بالكامل“)؛

(ب) يجب تنظيم منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل التي يمكن للقيادة العسـكرية أن تكلفها بحسـاب وتنفيذ المهام المتعلقة بالوظائف الرفيعة المسـتوى (تحديد الهدف واختياره وضـربه) في إطار عمل محدد (أي منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ”جزئيا“) من خلال تنفيذ التدابير المناسبة طوال دورة حياتها من أجل التخفيف من التحديات القانونية والأخلاقية والتقنية والأمنية المحتملة.

ويضـمن هذا النهج أساسًا استمرار انطباق القانون الدولي الإنساني بالكامل على جميع منظومات الأسلحة، بما في ذلك على إمكانية تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ويأخذ هذا النهج في الاعتبار أيضـا دور البشـر في اسـتخدام القوة، ولا سـيما أهمية الحفاظ على التحكم البشـري وكذلك المسؤولية والمساءلة البشرية. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام القوة هو مسؤولية متأصلة في التسلسل القيادي البشري والتحكم البشري ويجب أن يظل كذلك، ولا سيما في حالات انتهاك القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصـدد، يجب أن يحتفظ التسـلسـل القيادي البشـري والتحكم البشـري بالقدرة على اتخاذ القرارات الحاسـمة فيما يتعلق باستخدام القوة الفتاكة.

وعند تحديد نوع التفاعل بين الإنسـان والآلة ومدى هذا التفاعل، ينبغي النظر في مجموعة من العوامل، بما في ذلك السـياق التشـغيلي، وخاصـيات وقدرات منظومة الأسـلحة ككل. وترى فرنسـا أن التحكم البشـري الكافي يتطلب ما يلي: (أ) أن يتخذ البشـر قرارات مسـتنيرة بشـأن نشـر الأسـلحة واسـتخدامها؛ (ب) وأن تكون لدى البشـر معلومات كافية لضـمان اسـتخدام القوة وفقا للقانون الدولي، بالاعتماد على ما يعرفونه عن الهدف المحتمل، وقدرات وخاصيات السلاح الذي سيُستخدَم، والسياق التشغيلي الذي سيُنشر فيه السـلاح. وقد يتخذ التحكم البشـري أشـكالا مختلفة ويمكن تطبيقه في مراحل مختلفة من الدورة العمرية

للسلاح. وعلى وجه الخصوص، وبالقدر الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني، يجب على البشر القيام بما يلي:

- أن يكون لديهم فهم كاف، حسب دورهم ومستوى مسؤولياتهم، لطريقة عمل منظومات الأسلحة تلك ولتأثيرها على البيئة وتفاعلها المحتمل معها، وأن يكونوا قادرين على التنبؤ بسلوك منظومات الأسلحة وعلى شرحه.
- تحديد وتدقيق قواعد الاستخدام وقواعد الاشتباك، ووجود إطار دقيق للمهمة المسندة إلى المنظومات يكون محدودا زمنيا ومكانيا ويتضمن أهدافا مقررة وفقا للحالة والسياق.
- الحفاظ على القدرة على مراقبة موثوقية وقابلية استخدام المنظومات أثناء نشرها، وعلى الموافقة على أي تعديل جوهري على بارامترات المهمة.
- يجب أن يكونوا في وضع يسمح لهم بممارسة تقديرهم فيما يتعلق بالامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط في الهجوم، مما يتيح اتخاذ قرارات حاسمة بشأن استخدام القوة.

وينبغي أن يشكل النهج ذي الشقين أساسا لوضع هيكل صك مقبل بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وهذه الاتفاقية، بوصفها صكا رئيسيا من صكوك القانون الدولي الإنساني يسعى إلى تحقيق التوازن بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية، تظل المنتدى الأنسب لمعالجة المسائل الأخلاقية والقانونية التي تثيرها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وعلاوة على ذلك، توفّر الاتفاقية التي تضم دولا تقوم بتطوير تطبيقات عسكرية للذكاء الاصطناعي، وهيكلها الفريد الذي يتيح إمكانية التفاوض بشأن بروتوكولات إضافية واعتمادها، المرونةَ اللازمة لمعالجة تكنولوجيات الأسلحة الجديدة. وأخيرا، فإن فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي يضم خبراء حكوميين وممثلين عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، يجمع بين الخبرات التقنية والعسكرية والقانونية والدبلوماسية، وهو بذلك يوفر إطارا فريدا للنظر في الأبعاد المتنوعة للتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

ولذلك ترى فرنسا أنه يجب متابعة عمل فريق الخبراء الحكوميين والتنفيذ الكامل لولايته الحالية المتمثلة في وضع مجموعة من العناصر اللازمة لوضع صك وتقديم استنتاجاته أثناء المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر المقرر عقده في عام 2026. وترى فرنسا أنه استناداً إلى النهج ذي الشقين، ينبغي أن يتضمن ذلك الصك العناصر التالية:

(أ) جزء يضم الديباجة، لإعادة التأكيد، في جملة أمور، على أهداف ومقاصد الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والمبادئ التوجيهية الأحد عشر التي اتفقت عليها الأطراف المتعاقدة السامية في عام 2019، وعلى انطباق القانون الدولي الإنساني على تلك المنظومات؛

(ب) نطاق للتطبيق يتضمن تعريفا لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ويستثني المنظومات التي لا ينطبق عليها هذا التعريف، ويميّز بشكل واضح بين منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية

التشغيل التي تعمل بالكامل خارج نطاق التحكم البشري والتسلسل القيادي المسؤول، والمنظومات التي لديها خاصيات تشغيل ذاتي لأداء وظائف رفيعة المستوى؛

(ج) محظورات تتضمن قائمة بخاصيات منظومات الأسلحة التي ينطبق عليها الحظر، والتذكير بأن الدول مسؤولة في جميع الأوقات عن التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي المنطبق؛

(د) قواعد تنظيمية لفرض حدود وشروط على تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تتسم باستقلالية اتخاذ القرار لأداء وظائف رفيعة المستوى. ويمكن لتلك التدابير أن تشمل استعراضات قانونية؛ وتقييمات للمخاطر والضمانات وتدابير التخفيف (لضمان موثوقية تلك المنظومات وتفادي الأعطال وسوء الاستخدام وتحويل الوجهة والتخلي عن الصلاحيات البشرية)؛ والتدريب الكافي (لضمان أن متخذي القرارات والمشغلين البشريين على وعي كافٍ بآثار المنظومات وتفاعلها المحتمل مع بيئتها)؛ والحفاظ على قدر كافٍ من التحكم البشري (لضمان أن البشر سيقومون دائما بتحديد وتدقيق قواعد الاستخدام وقواعد الاشتباك، ووضع إطار دقيق للمهمة المسندة إلى المنظومة، واتخاذ قرارات حاسمة بشأن استخدام القوة)، وتسلسل قيادي بشري ومسؤولية بشرية (لضمان المسؤولية والمساءلة)؛

(هـ) آليات لتيسير التشاور والتعاون فيما بين الأطراف المتعاقدة السامية، وتشجيع تلك الأطراف على التبادل الطوعي لأفضل الممارسات المتعلقة بالتدابير الوطنية التي تضعها لتنفيذ الشروط الواردة في الصك.

وفيما يتعلق بالشكل الذي يمكن أن يتخذه صك بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، تؤيد فرنسا التفاوض بشأن بروتوكول إضافي للاتفاقية واعتماد هذا البروتوكول.

وعلاوة على ذلك، يمكن إنشاء لجنة تضم خبراء تقنيين مستقلين في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لإطلاع الأطراف المتعاقدة السامية دوريًّا على التطورات التكنولوجية الجديدة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وللمساعدة على الحفاظ على مستوى عال من اليقظة بشأن هذه المسألة، التي هي بطبيعتها متصلة بالمستقبل ومتقلبة ديناميكيا، وللقيام بعد مرور الوقت، وحسب الاقتضاء، بمساعدة الدول على اعتماد تدابير إضافية مناسبة في إطار الاتفاقية من أجل التصدي لتحديات معينة لم تظهر بعدُ.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[23 أيار/مايو 2024]

أولا - مقدمة

تُعتبر المسائل والتحديات المتصلة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من بين أكثر القضايا إلحاحا وتعقيدا المطروحة حاليا في مجال تحديد الأسلحة. وتتضمن التحديات المحتملة المتصلة بتطوير واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل إمكانيةَ حدوث عواقب غير مقصودة عند استخدام تلك المنظومات في النزاعات المسلحة، والمسائل المتعلقة بتوافقها مع القانون الدولي، ولا سيما مع متطلبات القانون الدولي الإنساني، فضلا عن المسائل المتعلقة بالمساءلة والآثار السلبية المحتمَل أن تخلفها على

الأمن والاستقرار الدوليين. وفي الوقت نفسه، يجب إحراز تقدم تكنولوجي، بما في ذلك في مجال التكنولوجيات المزدوجة الاستخدام، لزيادة عمق وسرعة تجهيز البيانات واتخاذ القرارات. ومع أن تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي العسكري ومنظومات الأسلحة التي لديها وظائف تشغيل ذاتي قد يكون مفيدا لأن البشر الذين يتخذون القرارات ليسوا معصومين عن الخطأ، فإن التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة ينطوي على مخاطر عالية ويثير تحديات إنسانية في الحالات التي لا يتم فيها تطوير تلك المنظومات وإيصالها إلى الميدان ونشرها وفقا للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

وتثني ألمانيا بالغ الثناء على الجهود الإقليمية المبذولة لتعزيز النقاش الدائر بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مثل تلك التي بذلتها ترينيداد وتوباغو، وسيراليون، والفلبين، وكوستاريكا، ولكسمبرغ. وبالإضافة إلى ذلك، قد أتاح مؤتمر فيينا المعنون "البشرية أمام مفترق طرق: منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والتحديات التي يثيرها تنظيمها" منبرا قيّما لتبادل الآراء والبحوث لإيجاد مزيد من النقاط المشتركة. وتواصل ألمانيا التفاعل بنشاط في إطار عملية الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري التي أُطلقت بمبادرة من جمهورية كوريا وهولندا، وفي تنفيذ الإعلان السياسي بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي الصادر عن الولايات المتحدة. وترى ألمانيا أن تلك المبادرات تؤدي دورا هاما لأنها تكثف النقاش وتساهم في وضع معايير للسلوك المسؤول.

ثانيا - المبادئ وافتراضات العمل

المبادئ الرئيسية

يستند موقف ألمانيا إلى المبادئ التوجيهية الأحد عشر التي أكدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في عام 2019 ومبادئ الاستخدام المسؤول التي وافقت عليها منظمة حلف شمال الأطلسي لاحقا في عام 2021، وهي تشمل ما يلي: (أ) مشروعية تطوير واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ (ب) والمسؤولية البشرية لضمان المساءلة عن تصميم وتشغيل الذكاء الاصطناعي في المنظومات العسكرية؛ (ج) وقابلية شرح وتتبع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري؛ (د) وضمان الموثوقية والسلامة والأمن والمتانة طوال الدورة العمرية للمنظومات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والتي لديها وظائف تشغيل ذاتي؛ (هـ) وإمكانية التحكّم لإتاحة التفاعل المناسب بين الإنسان والآلة وللتقليل من التحيز.

منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

حسب فهم ألمانيا، تشكل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل منظومات قادرة، ما إن يتم تفعيلها، على تحديد الأهداف واختيارها وتتبعها وممارسة القوة، وهي تعمل خارج نطاق التحكم البشري وتسلسل قيادي مسؤول. وبالإضافة إلى ذلك، لا تسمح تلك المنظومات بمزيد من التدخل البشري وهي قادرة على تحديد أهدافها أو تعديل برنامجها الأولي أو إطار مهمتها، دون إمكانية اللجوء إلى أي تحقق بشري.

وفي هذا السياق، ترى ألمانيا أن بعض منظومات الدفاع الذاتي، مثل منظومة صواريخ باتريوت، يمكن ويجب أن تكون قادرة على العمل بطريقة تلقائية دون تدخل بشري بعد تفعيلها، دون أن تثير أي تحديات متصلة بالقانون الدولي الإنساني أو أي تحديات أخلاقية. فتلك المنظومات مصمّمة للقيام تلقائيا، بمجرد تفعيلها، بالكشف عن الأهداف واختيارها وضربها دون مزيد من التفاعل البشري عندما تقتضي ذلك

عوامل يكون فيها التوقيت في غاية الأهمية (على سبيل المثال، ضرب أهداف سريعة جدا مثل طلقات مدفعية أو في حالة الدفاع المضاد للقذائف). ولا ينبغي النظر إلى المنظومات مثل تلك الموصوفة أعلاه على أنها منظومات ذاتية التشغيل، وإنما على أنها منظومات أوتوماتيكية لأن خوارزمياتها للكشف عن الأهداف وضربها حتمية، على عكس المنظومات الذاتية التشغيل التي تعتمد خوارزمياتها على حسابات الاحتمالات.

ثالثا - التحكم البشري باعتباره شرطا رئيسيا لضمان التطوير والاستخدام المسؤولين لمنظومات الأسلحة التي لديها وظائف تشغيل ذاتي

ترى ألمانيا أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل حسب التعريف الوارد أعلاه تتعارض مع القانون الدولي، ولا سيما مع متطلبات القانون الدولي الإنساني.

وعند تقييم مقبولية منظومات الأسلحة التي لديها وظائف تشغيل ذاتي، ترى ألمانيا أن الحفاظ على إطار للتحكم البشري هو شرط رئيسي. ويجب أن يكون التسلسل القيادي المسؤول والتحكم البشري في صميم تطوير واستخدام أي منظومة أسلحة، بما في ذلك منظومات الأسلحة التي لديها وظائف تشغيل ذاتي. ويجب أن يتخذ البشر القرارات المتعلقة بالحياة والموت.

ويعتمد المستوى المطلوب من التحكم البشري على السياق التشغيلي وعلى خاصيات وقدرات منظومة الأسلحة. ويمكن الاحتفاظ بالتحكم في تلك المنظومات من خلال إطار للتحكم البشري.

ولا يشمل إطار التحكم البشري الكائن البشري فحسب، وإنما يشمل أيضا التدابير والشروط الأخرى التي تُستخدَم لصنع القرار ودعمه (أي التحكم أثناء التصميم والتحكم أثناء الاستخدام). ويستتبع هذا الإطار ما يلي:

- طرائق لتحليل البيانات وتدابير محددة للتخفيف من التحيزات غير المقصودة؛ وخوارزميات تستخدم الذكاء الاصطناعي تعتمد على معايير أخلاقية من أجل تجنب تعزيز وتفاقم الهياكل القائمة لعدم المساواة.
- المساءلة، من خلال تدريب المشغّلين المشاركين في استخدام الأسلحة وقدرتهم على التنبؤ بسلوك المنظومة التي يجري تشغيلها وعلى شرح هذا السلوك.
- القدرة على التنبؤ، من خلال وضع قواعد اشتباك تضع الحدود التي يُسمح فيها للقائد والمشغل باستخدام المنظومة، وبإجراء اختبار للأسلحة وفقا للمادة 36 من البروتوكول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول).
- تسلسل قيادي بشري مسؤول يضمن أن المنظومة تعمل ضمن الحدود الموضوعة من حيث المدة والمنطقة الجغرافية للعملية ونوع الأهداف التي سيتم ضربها وحجم العملية.
- الضمانات التقنية مثل التدمير الذاتي والإبطال الذاتي للمنظومة المنشورة لضمان عملها في حدود البارامترات المسموح بها.
- إجراءات الإبلاغ عن الحوادث التي قد تنطوي على انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وإزاء هذه الخلفية، يكتسي تصميم التفاعل بين الإنسان والآلة أهمية كبيرة لأنه يحتاج إلى ضمان بقاء منظومات الأسلحة تحت إمرة البشر الذين ينشرونها ويشغّلونها. ويجب أن يكون البشر قادرين باستمرار على ممارسة التحكم في منظومات الأسلحة، ويجب أن يظلوا العنصر الأساسي في هذا التفاعل وأن يتحملوا المسؤولية عنها بشكل عام.

رابعا - سبل المضي قدما

النهج ذو الشقين للتصدي بفعالية للتحديات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

كما هو الشأن بالنسبة لعدد متزايد من أعضاء فريق الخبراء الحكوميين، لا تزال ألمانيا مقتنعة بأن النهج ذي الشقين هو أنسب نهج لضمان الامتثال للمبادئ المذكورة أعلاه. ونظرا إلى التقارب الكبير في وجهات النظر الذي تحقق بفضل هذا النهج، تؤيد ألمانيا إحراز مزيد من التقدم الذي يمكن أن يعتمد على المقترحات التالية:

- **أولا**، الموافقة على صك ملزم قانونًا في إطار فريق الخبراء الحكوميين يَحظر تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني أو إيصالها إلى الميدان أو نشرها، مما يجعلها محظورة بحكم الواقع.
- **ثانيا**، الموافقة في إطار فريق الخبراء الحكوميين على مجموعة من القواعد التنظيمية المتعلقة بمنظومات الأسلحة التي لديها وظائف تشغيل ذاتي، لضمان الإبقاء على التحكم البشري في جميع الأوقات.

بروتوكول إضافي بشأن تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

تؤيد ألمانيا وضع بروتوكول إضافي ملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة يؤدي إلى حظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تعمل خارج نطاق التحكم البشري والتسلسل القيادي المسؤول.

فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بوصفه منبرا شاملا

يسترشد عمل فريق الخبراء الحكوميين بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وبالمنظورات الأخلاقية ذات الصلة. ويضم الفريقُ خبراءَ من الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بما في ذلك من الدول التي لديها قوات مسلحة متقدمة تكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، يضم خبراءَ من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وتعرب ألمانيا عن تقديرها الكبير للإسهام القيّم الذي قدمه أولئك الخبراء في النقاش. وقد سمحت المناقشات التي أجريت في إطار الفريق بتحقيق تقارب كبير وجوهري في وجهات النظر، وهي تواصل الإسهام في إيجاد مزيد من النقاط المشتركة.

وألمانيا مقتنعة بأن النهج الشامل الذي يتبعه فريق الخبراء الحكوميين مهم للتوصل إلى نتيجة فعالة، وهي تظل ملتزمة بدعم عمل الفريق بنشاط. وبهدف إدماج معارف أعمق بشأن التطورات التكنولوجية، قد يكون إنشاء فريق من الخبراء التقنيين خيارا صائبا، على النحو المبين في ورقة العمل المشتركة المقدمة من ألمانيا وفرنسا في عام 2021.

وفي الوقت نفســـه، لا يمكن التأخر أكثر ليتمكّن فريق الخبراء الحكوميين من تنفيذ ولايته وتحقيق نتائج ملموسة. ولذلك، كانت ألمانيا من أوائل مقدمي القرار 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشـــغيل المعتمَد في عام 2023، وهي ترحب بتقرير الأمين العام الذي يأخذ في الاعتبار جميع الآراء باعتبار ذلك ممارسة قيّمة للغاية لجمع وجهات النظر القائمة. وترى ألمانيا أن ذلك سيساعد كثيرا على تحديد مزيد من المجالات التي يوجد فيها تقارب في وجهات النظر، وعلى تنشـــيط النقاش الهام الذي يجري في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

اليونان

[الأصل: بالإنكليزية]
[23 أيار/مايو 2024]

إن إدماج واســتخدام التكنولوجيات الناشــئة والكاســحة، مثل الذكاء الاصــطناعي والتعلم الآلي في منظومات الأسلحة يثير شواغل كبيرة من المنظور السياسي والقانوني والمعنوي والأخلاقي. ومن وجهة نظر سياسية، قد يؤدي تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى خفض عتبة المشاركة في النزاعات المسلحة، مما يؤثر على القرارات ذات الصلة.

ولا يزال امتثال منظومات الأســلحة الذاتية التشــغيل بالكامل للقانون الإنســاني الدولي موضــع شكوك. وعلى وجه الخصوص، يثير امتثال تلك المنظومات للمبادئ والشروط الأساسية للقانون الدولي الإنســاني، مثل مبادئ وشــروط تمييز الأهداف والتناســب والحيطة فيما يتعلق بالبيئة المتقلبة لســاحة المعركة، شواغلَ كبيرة.

وتؤيد اليونان النهج ذي الشـــقين الذي أشـــارت له بلدان عديدة خلال مداولات فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي دارت في جنيف.

وعلى ضـــوء ما تقدم، نود أن نؤكد من جديد أن اليونان تعتقد اعتقادا راســـخا أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر تظل المحفل المناسب لمواصــلة مناقشــة حظر وتقييد اســتخدام الأســلحة التقليدية، بما في ذلك منظومات الأســلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. إذ أن الاتفاقية تكفل التوازن الضروري بين الشواغل الإنسانية والضرورة العسكرية.

وترحب اليونان بالتقدم الذي أحرز خلال العام الماضي بشأن هذه المسألة، بما في ذلك اعتماد قرار الجمعية العامة 241/78 بشـــأن منظومات الأســـلحة الفتاكة الذاتية التشـــغيل في 22 كانون الأول/ديسـمبر 2023، والإعلان السـياسـي بشـأن الاسـتخدام العسـكري المسـؤول للذكاء الاصـطناعي وخاصـية التشـــغيل الذاتي، وعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأســـلحة الفتاكة الذاتية التشـــغيل في جنيف، ومشـــاركة أعداد كبيرة في المؤتمر الدولي المعنون "البشـرية أمام مفترق طرق: منظومات الأسـلحة الذاتية التشـــغيل والتحديات التي يثيرها تنظيمها" الذي عُقد مؤخرا في فيينا يومي 29 و 30 نيســـان/أبريل 2024.

وبالإضـــافة إلى ذلك، لا يزال التطور التكنولوجي الســـريع للذكاء الاصـــطناعي يمثل شـــاغلا رئيسيا لبلدنا.

وتؤيد اليونان فكرة أن الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي يجب أن يمتثل امتثالا تاما للقانون الدولي الساري، ولا سيما القانون الدولي الإنساني ومبادئه وشروطه الأساسية، مثل مبادئ ومتطلبات التمييز والتناسب والحيطة، وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وستشارك اليونان بنشاط في المداولات المستقبلية التي ستتناول هذه المسألة المعقدة وفي تشكيل صك دولي يكفل امتثال منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بشكل تام للقانون الدولي الإنساني.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[23 أيار/مايو 2024]

ترى غواتيمالا أن من المهم مراعاة ما نصت عليه اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، التي تتضمن قواعد رئيسية تهدف إلى الحد من ويلات الحرب، وفقرات تتعلق بقمع جرائم الحرب تنص بوضوح على أن قمع تلك الجرائم يتطلب تحديد المسؤولية الجنائية الفردية.

وفي هذا الصدد، تعتقد غواتيمالا أن إنشاء منظومة لها قدرة فتاكة ولا يتحكم فيها الإنسان يشكل انتهاكاً للحق في الحياة وللقانون الدولي الإنساني، وكذلك لاتفاقيات جنيف، في ضوء استحالة تحديد المسؤولية لأن الكيان المجرد، كما هو الشأن بالنسبة لسلاح يعمل بوسائل ذاتية التشغيل (أو بتقنيات الذكاء الاصطناعي)، لا يمكن أن يخضع للمسؤولية الجنائية.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]
[24 أيار/مايو 2024]

الذكاء الاصطناعي ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والتحدي الذي يواجهه العالم فيما يتعلق بقواعدها التنظيمية

نواجه في الوقت الراهن صعوبات كبيرة في التمكن من ممارسة الرقابة على هذا النوع من التقنيات والأنشطة التي يتوالى ظهورها يوماً بعد يوم، ولكن من المؤكد أن عقد المؤتمرات أمر مهم للغاية وخطوة تمهيدية كبيرة في هذا الصدد، كما ينبغي تنظيم الحلقات الدراسية والدورات والأنشطة المختلفة من أجل تحديد الأساليب التي تساعد على إيجاد سبل ممارسة الرقابة والتمكن من الشروع في وضع القواعد التنظيمية المناسبة التي تتيح القدرة على التحكم وتساهم في إذكاء وعي المجتمع بشكل عام لكي يستخدم هذه الأدوات التكنولوجية بطريقة مناسبة ومسؤولة.

ومن الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاعتبار جميع الضوابط التي يجب أن تراعى فيما يتعلق بالاستخدام غير المحدود لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، وذلك دون التقليل من أهمية الابتكارات التي يقدمها إلينا العالم والطفرة الكبيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتطبيق واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، كما لا يمكننا أن ننكر أن التقنيات الجديدة تنطوي على ابتكارات تغير جميع العمليات والإجراءات، وهي ابتكارات تعود بالنفع إلى حد ما على الدول، ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن القدرة على التحكم في شيء ما يستلزم استيفاء هذا الشيء لقواعد معينة تحد من استخدامه بشكل غير مناسب،

وذلك ضمن إطار تنظيمي، ولا يمكن استثناء الذكاء الاصطناعي من هذه القاعدة لما له من تأثير إيجابي وسلبي لأننا أصبحنا نعيش في عالم يتغير ويتطور باستمرار.

وهندوراس تدرك ضرورة الالتزام بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة في جميع المحظورات والقواعد التنظيمية التي يجب وضعها من أجل تحقيق التوازن والتصرف بمسؤولية فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، الموجود منها وتلك التي ستظهر في المستقبل القريب، بالإضافة إلى توعية المجتمع بالاستخدام السليم للذكاء الاصطناعي، ومن ثم تجنب الاستخدام غير المناسب لهذه الأدوات والحد من آثارها السلبية.

ومن الأهمية بمكان أن نكون قادرين على تحديد واتخاذ أفضل القرارات بتوافق الآراء، فيما يتعلق بالقواعد التنظيمية التي يجب وضعها من أجل ضمان التحكم البشري الشامل في جميع منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي يمكن أن تكون مصدر عون أو عامل تأثير بالنسبة لدول أو مناطق بأكملها، وهو ما ينبغي تحليله من جميع الزوايا وبالاستناد دائمًا إلى القواعد الأساسية لحقوق الإنسان تلافيا لانتهاكها، ومن الجدير بالذكر أن عدم وجود قواعد تنظيمية بشأن الرقابة على هذا النوع من الأسلحة الذاتية التشغيل يعرضنا لخطر فقدان القدرة على التحكم في الاستخدام التمييزي للقوة من جانب الذكاء الاصطناعي، فتصبح حقوق المجتمع ككل معرضة للانتهاك.

ومن المهم أن نأخذ بعين الاعتبار أن الأمن التكنولوجي في العصر الحديث معرض بشكل كبير جدًا لخطر الاختراق من جانب أشخاص قد يضمرون نوايا خبيثة ويتصرفون بسوء نية، مما يتسبب في إلحاق أضرار بتلك المنظومات، سواء تعلق الأمر بوحدات التحكم بالذكاء الاصطناعي، أو بمنظومات التحكم بالأسلحة الذاتية التشغيل الموجودة في العالم، الأمر الذي يعرض للخطر آلية اتخاذ القرارات المستقلة الموكولة إلى المنظومات التكنولوجية اليوم.

ومن المهم أيضًا أن نأخذ في الاعتبار أن تلك المنظومات ليست خالية من العيوب، فهي عرضة للأعطال الميكانيكية أو أوجه الخلل في أنظمة التشغيل الخاصة بها، وبالتالي، من المتوقع أن تعتريها مجموعة من الأعطاب التي قد تؤثر على سلامة الإنسان وعلى بلدان ومناطق بأكملها.

وصحيح أن المنظومات التكنولوجية الجديدة واعدة جدًا، لكنها يجب أن تخضع دائمًا للتحكم البشري، ذلك أن الأساس المنطقي للقرارات والإجراءات المتخذة في استخدام هذه التقنيات ينبغي أن يهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، والسعي دائمًا إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتجنب تجريده من إنسانيته، وبالتالي فإن الطريقة التي يجب أن ننظم بها الأضرار التي تسببها التكنولوجيا لها تأثير كبير على مستقبلنا كمجتمع وعلى قدرتنا على جني فوائد إيجابية من هذه التقنيات، لذلك من الضروري أن يكون هناك تحكم بشري مدعوم بالتكنولوجيا، بحيث تسهم هذه الأخيرة في دعم وترشيد جميع العمليات والإجراءات المطبقة في كل من الذكاء الاصطناعي واستعمال منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، بدلاً من أن تتسبب في الإضرار بالمجتمع؛ ذلك أن المنظومات المذكورة تقوم، عند تفعيلها، باختيار هدف واحد أو أكثر وممارسة القوة بأقل قدر من التدخل البشري، وهو ما يشكل مصدر قلق كبير من المنظورات القانونية والأخلاقية والأمنية. وتنطوي منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل أيضا على أخطار تهدد السلام والأمن على الصعيد العالمي.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك جماعات مسلحة من غير الدول تهدد بالتلاعب بأمن هذه التقنيات الجديدة لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل لخدمة مآربها واستخدامها ضد الدول نفسها، وهو ما يهدد سلامة المجتمع ككل، من الناحيتين المادية والمعنوية.

وكما سبق ذكره، فإن وضع قواعد تنظيمية تمكن من التحكم الشامل في التكنولوجيات الجديدة ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل مسألة ذات أهمية قصوى وتتطلب قيادة سياسية عاجلة وحاسمة، وبصيرة تتناسب مع أهمية هذا التطور حيث أصبحت البشرية تقف عند منعطف حرج عندما يُترك للآلات اتخاذ قرارات الحياة والموت.

وفي الختام، فإن هندوراس، بصفتها من الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة، تدرك ما يستجد من التطورات التكنولوجية وهشاشة هذه التطورات، ولذلك فهي بصدد اتخاذ تدابير أساسية لضمان الأمن السيبراني وتدريب الموظفين والتكيف مع الفرص الجديدة الناشئة والتهديدات الماثلة أمامها. وينبغي التأكيد على أننا بلد يمتلك منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل الأساسية، لكننا نواصل إجراء تحديثات معينة وفقا للتكنولوجيات الجديدة التي تنشأ في جميع أنحاء العالم، لأن بلدنا يولي أهمية قصوى لمواكبة التطورات والمستجدات في سياق التكنولوجيا الجديدة التي تظهر على مستوى العالم، مع احترام المبادئ المعترف بها عالميًا، ذلك أن التطورات العلمية والتكنولوجية الهامة المستجدة تساعد العالم بشكل عام، لكنها يمكن أيضا أن تهدد مستقبل البشرية على نحو مثير للقلق.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

تعترف الهند بأن التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تثير عددا من التحديات والشواغل. وتلتزم الهند بالتصدي لهذه التحديات والشواغل، وقد شاركت بنشاط وبشكل بنّاء في النظر في تلك المسائل في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ومنذ عام 2016 في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وتعتقد الهند أيضا أن التكنولوجيات الناشئة يمكن أن تحدث تحولات على مستوى الحد من الفقر وتحسين حياة جميع الأشخاص. ويكتسي هذا أمر أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. ولهذا، ينبغي تجنب وصم تلك التكنولوجيات.

وترى الهند أنه يجب احترام قوانين النزاعات المسلحة في جميع الأوقات. ويجب أن يتم الاستخدام العسكري للتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وفقًا للقانون الدولي الإنساني.

ودون التقليل من وجاهة العديد من المسائل القانونية والأخلاقية المشروعة التي تثيرها التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، تؤيد الهند أيضا الرأي القائل عموما بأن التكنولوجيات الناشئة قادرة فعلا على تحسين الامتثال للقانون الإنساني الدولي.

والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي المحفل المناسب لمناقشة المسائل المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بغية تحقيق توازن بين الضرورات العسكرية والإنسانية. ويمكن للاتفاقية أن تجمع أصحاب المصلحة المعنيين، وقد قامت بذلك فعلا. ونجحت الاتفاقية أيضا في جمع الخبراء المعنيين بالجوانب القانونية والعسكرية والتكنولوجية. ويبرهن اتساع نطاق وتنوع المشاركة في المناقشات، وعدد ورقات العمل التي قدمتها عدة بلدان، والاهتمام العالمي بتلك المناقشات، على استمرار صلاحية وأهمية المداولات التي تجري في إطار فريق الخبراء الحكوميين.

وتدرك الهند أهمية الإنجازات التي حققها فريق الخبراء الحكوميين بوضع مفاهيم ومصطلحات تعكس بعض الخاصيات الصعبة للتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ولآثارها المحتملة. وتشمل تلك الإنجازات المبادئ التوجيهية الأحد عشر التي توفر إطارا تأسيسيا للتصدي للتحديات المحتملة التي تثيرها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والتفاهمات التي توصل إليها الفريق. وترد التفاهمات في التقارير التوافقية التي اعتمدها الفريق وكذلك الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتولي الهند أهمية خاصة للاستنتاجات الواردة في تقرير دورة عام 2023 للفريق (CCW/GGE.1/2023/2)، الذي ورد فيه، في جملة أمور، أنه دون الإخلال بعمل الفريق مستقبلاً واستمرار استرشاده بأحكام القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، وكذلك المنظورات الأخلاقية ذات الصلة بالموضوع، خلص الفريق إلى ما يلي:

(أ) يستمر تطبيق القانون الدولي الإنساني تطبيقاً كاملاً على إمكانية تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها؛

(ب) يجب عدم استخدام منظومات الأسلحة القائمة على التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إذا كان يتعذر استخدامها في امتثال للقانون الدولي الإنساني؛

(ج) ضرورة المراقبة فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة القائمة على التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل دعماً للامتثال لأحكام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ ومتطلبات التمييز والتناسب والحيطة في الهجوم.

وخلص فريق الخبراء الحكوميين أيضاً إلى أنه يجب على الدول أن تكفل الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، طوال الدورة العمرية لمنظومات الأسلحة القائمة على التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وينبغي للدول، عند الضرورة، أن تقوم في جملة أمور بما يلي:

(أ) الحد من أنواع الأهداف التي يمكن أن تضربها المنظومة؛

(ب) الحد من مدة تشغيل منظومة الأسلحة ونطاقه الجغرافي وحجمه؛

(ج) توفير التدريبات والتعليمات المناسبة للمشغلين البشريين.

وخلص فريق الخبراء الحكوميين كذلك إلى أنه وفقاً لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي، يجب، في سياق دراسة أسلحة أو وسائل أو أساليب حرب جديدة أو تطويرها أو حيازتها أو اعتمادها، تحديد ما إذا كان القانون الدولي يحظر استخدامها، في بعض الحالات أو كلها. وفي هذا السياق، يشجَّع التبادل

الطوعي لأفضل الممارسات ذات الصلة بين الدول، مع مراعاة اعتبارات الأمن القومي أو القيود التجارية المفروضة على المعلومات المشمولة بحقوق الملكية.

ويجب الاعتراف بهذه التفاهمات والاتفاقات، واستخدامها كأساس لمواصلة العمل، وإدراجها في عناصر أي صك يحتمل وضعه، دون الحكم مسبقا على طبيعة الصك، وأن تظل المحور الرئيس لتركيز عمل فريق الخبراء الحكوميين في المستقبل.

وتعتقد الهند أن عمل فريق الخبراء الحكوميين ينبغي أن يواصل إعطاء الأولوية لزيادة التفاهمات بشأن التوصيفات والتعاريف المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ولا بد من التشديد على أهمية توحيد كيفية فهم وتفسير العناصر المفاهيمية المتصلة بتطوير ونشر تلك المنظومات من الناحية العملية.

وتؤيد الهند النظر في اتخاذ إجراءات مناسبة للتصدي للمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وللتخفيف من حدتها. وينبغي لأي اتفاق بشأن التخفيف من المخاطر أن يراعي الالتزامات القانونية القائمة، وأن يحترم الولاية القضائية والاختصاص الوطنيين، وكذلك القدرات الوطنية المعنية.

وتكتسي تدابير الشفافية وبناء الثقة أهمية حاسمة للتصدي للشواغل المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

ومن المهم أيضا أن يعترف جميع الأطراف بأن الواقع الأمني مختلف باختلاف الدول الأعضاء. وينبغي أن تسعى المناقشات المتعلقة بالتدابير الممكن اتخاذها إلى إيجاد نقاط مشتركة بمراعاة شواغل الجميع. والأهم من ذلك هو أنه لا ينبغي أن تؤدي المداولات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى تفكك المجال المعياري. ومن المهم تفادي ازدواجية العمل الذي تضطلع به مختلف المنتديات في إطار ولاياتها القائمة. ويجب تجنب الجهود الرامية إلى تهيئة أرضية ملائمة لإنشاء ولايات متوازية أو مجموعات متوازية من القواعد.

أيرلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

مقدمة

تربط أيرلندا هذه المساهمة بموجز الرئيس الذي أعده عن مؤتمر فيينا بشأن "البشرية أمام مفترق طرق: منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والتحديات التي يثيرها تنظيمها".

وتطرح منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل مخاطر شديدة، بما في ذلك:

- مخاطر إنسانية (على سبيل المثال، عدم التمييز بين المدنيين والمقاتلين)
- مخاطر قانونية (على سبيل المثال، ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والمسؤولية والمساءلة بموجبه)

- مخاطر أمنية (على سبيل المثال، تأجيج سباق تسلح)
- مخاطر تكنولوجية (على سبيل المثال، العطل والتحيز الخوارزمي)
- مخاطر أخلاقية (على سبيل المثال، فقدان الكرامة والتجريد من الإنسانية).

وتشارك أيرلندا بنشاط في المنتديات الرئيسية المعنية بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وشاركت في المبادرات الإقليمية التي استضافتها الفلبين (2023) وكوستاريكا (2023) وسيراليون (2024)[1].

ويركز موقف أيرلندا على ما يلي:

- التوصيف الوظيفي
- القانون الدولي
- التحكم والمساءلة البشريان
- الأخلاقيات
- التحيز
- الحلول المتعددة الأطراف.

التوصيف الوظيفي

التشغيل الذاتي سمة من سمات الأداء الوظيفي لسلاح من الأسلحة، وليس نوعا معينا من السلاح. وبالتالي، ينبغي أن يكون التركيز على حظر أو تنظيم إدماج التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة، وليس على البحث عن تعريف ثابت يستند إلى خاصيات تقنية محددة. ومن غير المرجح أن يظل النهج الأخير صالحا لتحقيق الغرض المنشود في سياق التطور التكنولوجي السريع.

وتستخدم أيرلندا التعريف العملي للجنة الدولية للصليب الأحمر، كما يرد أدناه:

يقصد بـ "منظومة الأسلحة الذاتية التشغيل" منظومة أسلحة مصممة لاختيار وضرب هدف واحد أو أكثر دون الحاجة إلى تدخل بشري بعد تفعيلها[2].

والنقاط التالية هي قائمة غير شاملة بالخاصيات الوظيفية التي تثير شواغل كبيرة:

- القدرة على المرور عبر دورة استهداف، بغية ممارسة القوة في آخر المطاف، دون تدخل بشري
- القدرة على التحول إلى أداة فتاكة دون تدخل بشري

(1) انظر: https://conferenciaawscostarica2023.com؛ https://dfa.gov.ph/dfa-news/dfa-releasesupdate/33834-philippines-calls-for-indo-pacific-voices-to-address-lethal-autonomous-weapons-systems-risks؛ و https://mofaic.gov.sl/sierra-leone-hosts-first-regional-conference-on-autonomous-weapons.

(2) مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، المتاحة على الرابط التالي: https://www.icrc.org/sites/default/files/wysiwyg/war-and-law/icrc_submission_on_autonomous_weapons_to_unsg.pdf.

- القدرة على إعادة تحديد المهمة أو الهدف دون تدخل بشري
- عدم القدرة على وقف حالة الاشتغال الذاتي أو إلغاء تفعيلها.

القانون الدولي

ينطبق القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي بشكل كامل على تطوير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل واستخدامها.

ويتطلب الامتثال للقانون الدولي الإنساني تقديرا خاصا بالسياق ومستندا إلى القيمة يقوم به البشر (ولا يمكن أن تقوم به منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بدلا منهم)، والنظر فيما يلي:

- أوجه القصور الإدراكية (الافتقار إلى المنطق السليم والتقدير البشري)
- أوجه القصور المعرفية (القيام بتقديرات بناء على بيانات متحيزة أو غير كاملة أو غير مناسبة)
- التحيز الخوارزمي.

ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يمكن استخدامها وفقا للقانون الدولي الإنساني محظورة بحكم الواقع بالفعل بموجب القانون الدولي[3]. ومع ذلك، هناك حاجة إلى قواعد ومبادئ توجيهية جديدة لتوضيح تطبيق القانون الدولي الإنساني على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

التحكم والمساءلة البشريان

تعتمد أيرلندا نهجا يركز على الإنسان فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

ويتطلب الامتثال للقانون الدولي الإنساني أن يتخذ البشر القرارات بالنسبة لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وأن يظلوا خاضعين للمساءلة عنها، وأن يمارسوا التحكم الكامل في هذه المنظومات – الاحتفاظ بالقدرة على التدخل، ووقف عمل المنظومات وإلغاء تفعيلها طوال دوراتها العمرية[4]. ويمتد نطاق هذه المسؤولية ليشمل المطورين والمصنعين، ولا يمكن نقلها إلى الآلات.

ويجب الانتباه إلى ما يلي:

- الاعتبارات السياقية: ما إذا كانت منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل تظهر إلماما كافيا بالحالة ويمكنها تفسير السياق العملياتي تفسيرا صحيحا.
- الاعتبارات التقنية:
  - ما إذا كانت منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل تعمل بقدر كاف من الموثوقية والقابلية للتنبؤ في تحديد الأهداف واختيارها وضربها.

(3) البيان الوطني المدلى به في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، آذار/مارس 2023.

(4) انظر بيان الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة التقليدية المدلى به في اجتماع للجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، والمتاح على الرابط التالي: https://estatements.unmeetings.org/estatements/11.0010/20231023 100000000/6geoPnJ6HnKK/M8SpW99Xe5MF_en.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 أيار/مايو 2024).

- ما إذا كانت هناك حدود بيئية مناسبة لضمان احترام القرارات المتخذة في مرحلة التخطيط طوال مرحلة التنفيذ.

- أشكال التحكم البشري:

- ما إذا كان يُحتفظ بالتحكم البشري في الوظائف الحاسمة لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، مثلا تحديد الأهداف واختيارها وضربها.

- ما إذا كانت درجة التحكم البشري تمنع إعادة تحديد مهام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل دون التحقق البشري وتسمح بوقف اشتغال المنظومات أو إلغاء تفعيلها.

وتتطلب منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل سلسلة قيادة وتحكم بشريين طوال دوراتها العمرية. ويجب إبلاغ القادة والمشغلين وتدريبهم بشأن أي خاصيات و/أو وظائف و/أو بارامترات جديدة لهذه المنظومات قبل النشر أو الاستخدام.

الأخلاقيات

يجب أن تأخذ أطر الحوكمة في الاعتبار ما إذا كان استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل سيكون مقبولا قانونيا وأخلاقيا، بما في ذلك من خلال الاعتراف بما يلي[5]:

- الاعتبارات الأخلاقية، بما في ذلك مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام، أساسية لتحديد مقبولية منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والقيود التي تفرض عليها (بما في ذلك درجة التحكم البشري التي يجب الاحتفاظ بها).

- ينجم عن التنازل عن تحكم البشر و/أو تصرفهم و/أو مسؤوليتهم و/أو نيتهم فيما يخص القرارات المتعلقة باستخدام القوة، وتركها للخوارزميات والعمليات التي يتحكم فيها الحاسوب، شواغل أخلاقية أساسية.

- تتطلب المسؤوليات الأخلاقية عن قرارات ممارسة القوة تقديرا محددا بالسياق ومستندا إلى القيمة يقوم به البشر، وهذا التقدير غير ممكن قانونا ولا مرغوب فيه أخلاقيا تفويضُه إلى منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

- يجب أن تكون هناك صلة مباشرة، مع خط واضح لا لبس فيه من المسؤولية والمساءلة البشرية، بين الأساس المنطقي البشري لنشر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والآثار المباشرة لاستخدامها لمنع تلاشي المعايير الأخلاقية الحالية.

(5) أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى هذه النقاط، من بين نقاط أخرى. انظر: https://www.icrc.org/en/document/autonomous-weapons-icrc-submits-recommendations-un-secretary-general.

التحيز

فيما يلي، تسلط أيرلندا الضوء على النقاط الرئيسية لمساهمة مشتركة مقدمة إلى فريق الخبراء الحكوميين[6].

قد تؤدي الخوارزميات والتعلم الآلي المرتبط بها إلى تكرار التحيزات غير العادلة أو تضخيمها أو المساهمة فيها.

أولا، تعيد النظم القائمة على البيانات إنتاج أوجه عدم المساواة الموجودة. فقد وجدت دراسة أجريت في عام 2016 لبرنامج حاسوب مصمم لتقييم إمكانية معاودة الإجرام من أجل نظام العدالة الجنائية أن النظام توقع بشكل غير متساو معاودة الإجرام بين الأعراق والأنواع الاجتماعية[7].

ثانيا، تميل مجموعات البيانات والخوارزميات الحالية نحو تفضيل الذكور البيض، مما يعني أن النساء ذوات البشرة الملونة، على سبيل المثال، أقل قابلية بشكل كبير للفهم بالنسبة لبرامج التعلم الآلي المدربة على التعرف على الصور[8] والأصوات[9].

ووجد استعراض[10] للمعلومات المتاحة للجمهور بشأن 133 نظاما متحيزا للذكاء الاصطناعي، منتشرة في قطاعات اقتصادية مختلفة من عام 1988 إلى عام 2021، أن 44,2 في المائة (59 نظاما) تظهر تحيزا جنسانيا وأن 25,7 في المائة (34 نظاما) تظهر تحيزات جنسانية وكذلك عرقية.

وتتعاظم عواقب التحيز في التعلم الآلي في سياق عسكري، كما أظهر تقرير حديث لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح[11]. فقد قد يتم التعرف على النساء ذوات البشرة الملونة بشكل خاطئ بمعدل أعلى، مما يجعلهن عرضة لمخاطر مختلفة، أو قد يخطئ نظام ذاتي التشغيل في تصنيف الرجال المدنيين كمقاتلين، بسبب أدوارهم التقليدية في الحرب.

وتشمل التوصيات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) القيام باختبارات واستعراضات شاملة، من أجل تحديد وتصحيح التحيزات المحتملة؛

(ب) التوثيق الدقيق لمجموعات البيانات المستخدمة في الأسلحة الذاتية التشغيل، من أجل تعزيز إمكانية التتبع والشفافية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالدوافع، وعملية الجمع والاستخدام الموصى به؛

---

(6) مساهمة مشتركة مقدمة من ألمانيا وأوروغواي وأيرلندا وبلجيكا وبنما وكندا وكوستاريكا ولكسمبرغ والمكسيك والنمسا (CCW-GGE.1-2024-WP.5).

(7) انظر: www.propublica.org/article/machine-bias-risk-assessments-in-criminal-sentencing.

(8) انظر: http://gendershades.org/.

(9) انظر: https://hbr.org/2019/05/voice-recognition-still-has-significant-race-and-gender-biases.

(10) انظر: https://ssir.org/articles/entry/when_good_algorithms_go_sexist_why_and_how_to_advance_ai_gender_equity.

(11) انظر: https://unidir.org/publication/does-military-ai-have-gender-understanding-bias-and-promoting-ethical-approaches-in-military-applications-of-ai/.

(ج) اختبار النماذج الخوارزمية باستخدام نقاط مرجعية تقيم عملها حسب الجنس والعمر والعرق، وفي سيناريوهات مختلفة عن مجموعات البيانات المستخدمة لتدريب نموذج التعلم الآلي؛

(د) التدريب الشامل بشأن هذه المسألة والوعي بها من قبل أولئك الذين يختبرون النظام ويستخدمونه.

الحلول المتعددة الأطراف

تؤيد أيرلندا القواعد الملزمة قانونا والمبادئ التوجيهية بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وتدعم أيرلندا العمل الحاسم الجاري الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين، إلى جانب المبادرات الموازية التي تكمل عمل هذا الفريق وتيسر اتباع نهج شامل للجميع. ونشير إلى الأدوار الأساسية التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي والجمعية العامة.

وتدعم أيرلندا النهج ذا الشقين، الذي يُحظر فيه بعض منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بشكل كامل وتُنظم فيه جميع المنظومات الأخرى.

ويجب حظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في الحالات التالية:

- عندما لا يمكن أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمييز و/أو التناسب و/أو تجنب إحداث الإصابة المفرطة و/أو المعاناة التي لا مبرر لها؛
- عندما لا يمكن التنبؤ بها أو التحكم فيها أو فهمها بشكل كاف؛
- عندما يمكنها اختيار الأهداف وضربها دون الدرجة الضرورية من التحكم البشري لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وينبغي تطبيق قواعد تنظيمية متعددة الأطراف على جميع منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل الأخرى، بما في ذلك:

- فرض قيود فيما يتعلق بنوع الهدف
- فرض قيود فيما يتعلق بمدة الاستخدام ونطاقه الجغرافي وحجمه
- ضمان الحفاظ على التحكم البشري.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

تحيط إسرائيل علما باعتماد قرار الجمعية العامة 241/78 المعنون "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل" المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، ووفقا للفقرة 2 من القرار، تتشرف بتقديم مساهمتها الوطنية في تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين لمواصلة مناقشته من قبل الدول الأعضاء.

وتدرك إسرائيل المزايا والتحديات المحتملة فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي هذا الصدد، تود إسرائيل أن تشير إلى أن منظومات الأسلحة القائمة على التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمكن أن تخدم الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية على حد سواء، ويمكن استخدامها لدعم الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وترى إسرائيل أهمية كبيرة في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وتعترف بتفردها كمنتدى يركز على القانون الدولي الإنساني بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين الذين لديهم خبرة عسكرية وقانونية وتقنية، ولديه القدرة على تحقيق التوازن المناسب بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية في أي مداولات بشأن الأسلحة التقليدية. وقد جعلت هذه الخصائص الإنجازات المتعلقة بالاتفاقية في مجال الأسلحة التقليدية باعتبارها ذات الأثر العملي الأكبر على أرض الواقع، وهي أساسية أيضا عند مناقشة مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ينبغي الاعتراف بالتقدم المحرز في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، إلى جانب الحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات المتعمقة في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة مبنية على توافق الآراء. ويؤكد الجو البناء الذي ساد أثناء المناقشات مؤخرا من جديد اقتناع إسرائيل بأن الاتفاقية لا تزال أنسب منتدى للتعامل مع التحديات والفرص التي تتيحها التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وأسندت لفريق الخبراء الحكوميين ولاية قوية تتمثل في مواصلة النظر في مجموعة عناصر لوضع صك وصياغتها، بتوافق الآراء، دون الحكم مسبقا على طبيعة الصك، وغير ذلك من التدابير الممكنة للتعامل مع التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ويعزز هذا المنتدى القائم على توافق الآراء، الذي يشهد مشاركة واسعة للدول وممثلي المجتمع المدني والخبراء، الشمولية. ولا تنطوي المبادرات الخارجية التي تفتقر إلى هذه الخاصيات على خطر ازدواجية الجهود فحسب، بل تجزؤ النُهج أيضا. ومن الضروري عدم تقويض المكاسب الهامة التي تحققت في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ومواصلة الحوار في إطارها، بما في ذلك عن طريق اتخاذ مبادرات مختلفة ترمي إلى صياغة تدابير في مجال السياسة العامة بشأن موضوع منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن موقف إسرائيل هو أن أي توصيف للموضوع يجب أن يستمر في التركيز على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل (بدلا من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل)، كما كان محور تركيز فريق الخبراء الحكوميين منذ إنشائه.

ومن المهم التشديد على أن القانون الدولي القائم، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، ينطبق بالكامل على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وترى إسرائيل أنه يوفر إطارا قانونيا كافيا لأي استخدام لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في سياق النزاعات المسلحة في المستقبل.

وتعتقد إسرائيل أنه عند مناقشة موضوع منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، يجب أن ينصب التركيز على مناقشة تطبيق القانون الدولي الإنساني القائم على هذه المنظومات مع الأخذ في الاعتبار السياق التشغيلي. وتثير مناقشة مشروعية منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مع التركيز فقط على قدرات السلاح، دون النظر إلى السياق التشغيلي الذي يعتزم استخدامه فيه أو نوع ومستوى التدخل

البشري في العملية، إشكالا. كما ينبغي عدم الخلط بين مناقشة تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني التي تستند إلى السياق ومناقشة مشروعية الأسلحة في حد ذاتها.

ومن الأهمية بمكان التمييز بين القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني – بما في ذلك أشكال الحظر القاطع للأسلحة، وقواعد الاستهداف، والقواعد القانونية الأخرى من ناحية – والجوانب القانونية أو العملية التي ليست في حد ذاتها قواعد أساسية للقانون الدولي الإنساني، من ناحية أخرى. وهذا يشمل مسائل مثل التحكم والمسؤولية وإمكانية التنبؤ والقدرة على التوقع والموثوقية. وفي حين أن بعض هذه المفاهيم له أهمية في مجالات قانونية أخرى، مثل قانون مسؤولية الدول أو القانون الجنائي الدولي، أو لها معنى عملي في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، فإن التعامل معها على أنها قواعد للقانون الدولي الإنساني، أو حتى تحديد محظورات عند استخدامها، سيكون إشكاليا على العديد من المستويات القانونية والعملية. فعلى سبيل المثال، لا يوجد اشتراط بموجب القانون الدولي يشير إلى التحكم البشري في سياق استخدام الأسلحة. فالتحكم البشري ليس غاية في حد ذاته، بل يمكن أن يكون مفهوما مفيدا في تنفيذ التزامات مختلفة بموجب القانون الدولي الإنساني في ظروف مختلفة (كما يمكن أن تكون مفاهيم أخرى مفيدة أيضا).

وأخيرا، وبالنظر إلى التطور المستمر للتكنولوجيا، من المهم إدراك أن فهمنا وتوقعاتنا للتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمكن أن تتغير بمرور الوقت. ولذلك، ومن أجل إجراء مناقشة جادة ومسؤولة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، هناك حاجة إلى التعامل مع المسألة بطريقة حذرة ومدروسة.

إيطاليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

شاركت إيطاليا في تقديم قرار الجمعية العامة 241/78 وترحب بفرصة تقديم آرائها لإدراجها في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، وفقا للفقرة 2 من القرار المذكور.

ومنذ عام 2013، شاركت إيطاليا بنشاط في النقاش الدولي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي بدأ تحت رعاية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، أولا في إطار اجتماعات الخبراء غير الرسمية وبعد ذلك كمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وتندرج منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ضمن فئة واسعة تشمل التطورات الجديدة في القتال الحربي، والنزاعات المسلحة، وتكنولوجيات الأسلحة، بالإضافة إلى مفاهيم مرتبطة بها مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. وقد أحرزت المناقشات الفعالة والمنظمة بشأن زيادة استخدام التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة والآثار ذات الصلة تقدما كبيرا مع مرور الوقت.

وترى إيطاليا أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي إلى حد بعيد أنسب محفل لمعالجة المسائل الراهنة والناشئة المتعلقة بتطوير منظومات الأسلحة واستخدامها. وقد انضم عدد كبير من الأطراف إلى الاتفاقية، ومن بينهم الدول التي تعد من كبار مطوري ومنتجي التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي.

وعلاوة على ذلك، تتيح الاتفاقية الجمع بين الخبرات الدبلوماسية والقانونية والعسكرية، بما في ذلك من خلال ممثلي ليس فقط الدول الأطراف ولكن أيضا المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني. كما أن الاتفاقية هي أفضل منتدى لاستعراض توافق منظومة أسلحة معينة مع القانون الدولي الإنساني.

ورحبت إيطاليا بتجديد ولاية فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل حتى عام 2026، وهي ملتزمة بالمضي قدماً في المناقشات بشأن وضع عناصر صك يبرم في المستقبل. وينبغي أن يحدد هذا الصك محظورات وقواعد تنظيمية واضحة لاعتمادها في نهاية المطاف كبروتوكول إضافي يلحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. والواقع أن إيطاليا ملتزمة التزاما تاما بروح وأهداف الاتفاقية، التي تعترف فيها الأطراف المتعاقدة السامية، كما هو مؤكد في ديباجتها، "بأهمية بذل كل جهد يمكن أن يسهم في تحقيق التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة". ويشكل ذلك فعلا تحديا كبيرا لنا جميعا ويجب أن يكون مصدر إلهام لعملنا.

وينطبق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، بشكل كامل على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، كما هو مذكور في المبادئ التوجيهية التي تم تأييدها في عام 2019، التي تنص على أن "القانون الإنساني الدولي لا يزال ينطبق بالكامل على جميع منظومات الأسلحة، بما في ذلك التطوير المحتمل لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها". ويفرض القانون الدولي الإنساني متطلبات على أطراف نزاع ما قبل الهجوم وأثناءه. وتشمل هذه المتطلبات أن يكون الهجوم تمييزيا، أي أنه يسمح بالتمييز بين الأهداف المشروعة (المقاتلون والأهداف العسكرية) والأهداف غير المشروعة (المدنيون، والأشخاص العاجزون عن القتال، والأعيان المدنية)؛ ومتناسبا، أي تُحظر الهجمات التي يتوقع أن تتسبب، في جملة أمور، في خسائر عرضية في أرواح المدنيين، وإصابات للمدنيين، وأضرار للمدنيين تكون مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية المتوقع تحقيقها؛ ومستوفيا لمتطلبات الاحتياطات في الهجوم، الأمر الذي يستوجب توخي الحذر المستمر لتجنيب السكان المدنيين، والمدنيين، والأعيان المدنية الأذى والضرر.

وبالإضافة إلى هذه المبادئ، تؤكد المادة 35 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول) من جديد أن الأساليب والوسائل أو الحرب ليست غير محدودة، وهو مفهوم تطبقه المادة 36، التي تفرض التزاما على الدول الأطراف بضمان عدم استخدام الأسلحة غير المشروعة. وعمليات استعراض الأسلحة هي آلية تكفل الوفاء بهذا الالتزام أثناء استحداث أسلحة جديدة واقتنائها. وفي حالة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، هناك تحدٍ جوهري في عمليات الاستعراض يرتبط بتعقيد التكنولوجيا الأساسية واحتمال عدم القدرة على التنبؤ بعمل المنظومة الذاتية التشغيل في بيئات مادية وتشغيلية المتغيرة.

وعلى الرغم من أن إيطاليا لا تواجه فراغا قانونيا، فإنها ترى أن هناك حاجة إلى زيادة تطوير إطار معياري وتشغيلي ينظم مسائل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ويمكن القيام بذلك باستخدام نهج ذي شقين لتحديد المحظورات والقواعد التنظيمية. ووفقا لهذا النهج، فإن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن تطويرها واستخدامها وفقا للقانون الدولي الإنساني ستكون محظورة بحكم الواقع. ومن ناحية أخرى، ستخضع للتنظيم المنظومات التي تتسم باستقلالية اتخاذ القرار في الوظائف الحاسمة، والتي يمكن تطويرها واستخدامها في امتثال كامل للقانون الدولي الإنساني. وبشكل أكثر تحديدا، وتمشيا مع أحكام

القانون الدولي الإنساني القائمة، تندرج منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل العشوائية بطبيعتها أو التي لا يمكن الحد من آثارها أو توقعها أو التحكم فيها، أو التي قد تسبب إصابة مفرطة أو معاناة لا مبرر لها، ضمن فئة المحظورات. وستشمل هذه الفئة أيضا منظومات الأسلحة التي تعمل تماما خارج نطاق التحكم البشري وتسلسل قيادي مسؤول.

وستندرج منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الأخرى ضمن فئة المنظومات الخاضعة للقواعد التنظيمية. وستشمل هذه المنظومات تلك التي يمكن تقييم امتثالها للقانون الدولي الإنساني بالأخذ في الاعتبار قدراتها الحالية، أو بتطبيق ما يناسب من الاختبارات وتدريب المشغلين من البشر (لتقييم موثوقية المنظومات وإمكانية فهمها والتنبؤ باشتغالها) أو بالحد من أنواع الأهداف فضلا عن مدة العمليات وحجمها ونطاقها الجغرافي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون تدخل المشغل ممكنا أثناء القيام بالوظائف البالغة الأهمية و "العالية المستوى". ولكي تعتبر منظومة غير ذاتية التشغيل بالكامل ولا تُحظر بل تُخضع للقواعد التنظيمية، يكفي أن يحتفظ مشغل بشري بالوظيفة النهائية البالغة الأهمية على الأقل، وهي قرار ما إذا كان سيجري ممارسة القوة ضد هدف تم تحديده واختياره مسبقا أم لا.

وترى إيطاليا أن العنصر البشري بالغ الأهمية بالنسبة للدورة العمرية الكاملة لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، أي التصميم والاستحداث والإنتاج والنشر والاستخدام. وإذا كان الهدف هو ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، فينبغي إذن الإبقاء على مستوى مناسب من التقدير والتحكم البشريين لضمان المساءلة بموجب القانون الدولي الإنساني. فالإنسان وحده هو الذي يمكن أن يساءل بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا تُساءل آلة أبدا. وعلى امتداد سلسلة القيادة والتحكم وتمشيا مع مختلف مستويات المسؤولية، يجب أن يكون لدى البشر فهم كاف لخاصيات منظومات الأسلحة واشتغالها. وينبغي أن يطبق التحكم الممارس البارامترات التي تسمح بنوع المهام والأهداف المحددة لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ويجعل وجود آليات وقف التفعيل وضمان عدم الاختلال ضروريا، ويضع حدودا زمنية ومكانية على تشغيلها وفقا لتقييم الوضع والسياق العسكري.

وفيما يتعلق بتعريف منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وتوصيفها، ترى إيطاليا أن الطابع الفتاك لمنظومة ما ينبغي ألا يتحدد بخاصياتها الجوهرية فحسب، بل أيضا بسياق استخدامها وآثارها غير المقصودة أو الثانوية. وفي إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة نفسها، لا يحدد البروتوكول الأول وظائف الأسلحة، ولكنه يشير إلى العمى الدائم باعتباره الأثر المقصود أو الناجم للسلاح. ويشير البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة (البروتوكول الثالث) إلى الأسلحة المحرقة على أنها أسلحة تسبب إصابات بالحروق.

وأخيرا، نؤيد إنشاء آلية تعاونية وتشاورية في المستقبل يمكن أن تيسر تبادل الآراء بين الأطراف المتعاقدة السامية بشأن تنفيذ صك وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن تدابير التخفيف من المخاطر والاستعراضات القانونية.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

تدرك اليابان أن من الأهمية بمكان العمل على توضـــيح الإطار المعياري والتشـــغيلي المتعلق بمنظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل، مع النظر في الوقت نفسـه في علاقتها بالقانون الدولي القائم، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، تحسباً لمزيد من التطوير للتكنولوجيات الناشئة.

وينبغي دراسـة الاسـتخدام العسـكري للتكنولوجيات الناشـئة بطريقة شـاملة، مع فهم كافٍ لمخاطرها وفوائدها، ومراعاة الاعتبارات الإنسـانية والمنظورات الأمنية على حد سـواء. وتعلق اليابان أهمية على إجراء الاسـتخدام العسـكري للتكنولوجيات الناشـئة بطريقة مسـؤولة، مع الحفاظ على مبدأ "التركيز على الإنسـان" وضـمان الموثوقية والقدرة على التنبؤ. وتؤيد اليابان أيضـا الرأي القائل بأن التزامات القانون الدولي الإنسـاني تنطبق على جميع منظومات الأسـلحة، بما في ذلك منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل، وأنه يجب عدم استخدام منظومات الأسلحة إذا كانت غير قابلة للاستخدام بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني، وأن منظومات الأسلحة الأخرى ينبغي أن تخضع للقيود اللازمة لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وتدرك اليابان أنه عند اسـتخدام منظومات الأسـلحة، لا يمكن نقل المسـؤولية البشـرية إلى الآلات، وأنه يجب اتخاذ تدابير لضـمان تشـغيلها في ظل سلسلة من القيادة والتحكم البشريين المسؤولين، وبطريقة تتفق مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي الإنساني، حيث تُسند المسؤولية بوضوح إلى الجهة المناسبة.

أولا - الآراء المتعلقة بالمواضيع الرئيسية ذات الصلة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

1 - الخاصيات

تدرك اليابان أن منظومات الأسـلحة التي تتعلق بها المناقشـة الحالية بشـأن منظومات الأسـلحة الذاتية التشغيل هي تلك التي يمكنها، بمجرد تفعيلها، تحديد الأهداف واختيارها واستخدام القوة الفتاكة ضدها، دون تدخل إضافي من مشغل.

2 - تطبيق القانون الدولي الإنساني

لن تقوم اليابان بإجراء أبحاث بشأن منظومات الأسلحة التي لا يسمح باستخدامها بموجب القانون المحلي أو الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، أو بتطوير هذه المنظومات أو تشغيلها.

والتدخل البشري مطلوب لضمان استخدام منظومة الأسلحة بما يتوافق مع القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنسـاني، حيث أن البشـر هم الذين يمكن أن يخضـعوا للمسـاءلة بموجب القانون الدولي الإنساني. وبالنسبة لمنظومات الأسلحة التي تعمل بشكل كامل دون تدخل بشري، قد يتم ضرب الأهداف بطريقة تجعل من الصـعب تحديد القائد أو المشـغل المسؤول عن عواقب اسـتخدامها. وبالإضـافة إلى ذلك، قد يؤدي انعدام التدخل البشري إلى عدم قدرة المنظومة على الاشتغال على النحو الذي ينشده مستخدموها، مما قد يؤدي بدوره إلى إلحاق ضرر غير متوقع بالمدنيين.

وتعتقد اليابان أن منظومات الأسلحة الذاتية التشـغيل المزودة بالقوة الفتاكة التي تعمل بشكل كامل دون تدخل بشري لم تصل بالضرورة إلى مرحلة ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وعلى العكس من

ذلك، تعتقد اليابان أن منظومات الأسلحة التي تضمن التدخل البشري يمكن أن تقلل من الأخطاء البشرية مما يوفر كفاءة في العمالة والقوى العاملة، الأمر الذي يمكن أن يوفر فوائد كبيرة للأمن. وبناءً على ذلك، ذكرت اليابان أنها لا تعتزم تطوير "منظومات أسلحة ذاتية التشغيل مزودة بقوة فتاكة تعمل بشكل كامل دون تدخل بشري".

وفي ضوء ما سبق، ترى اليابان أن تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تستوفي الشروط المبينة أدناه يجب ألا يُسمح بها دولياً، لأن هذه المنظومات يمكن أن تتسبب في عواقب غير مقبولة:

- أن تكون منظومات الأسلحة ذات طبيعة تسبب إصابات مفرطة أو معاناة لا مبرر لها، أو أن تكون عشوائية بطبيعتها أو غير قابلة للاستخدام وفقاً للقانون الدولي الإنساني.
- منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل المزودة بالقوة الفتاكة التي تعمل بشكل كامل دون تدخل بشري، ولا تشمل مستوى مناسباً من التقدير البشري ولا يمكن تشغيلها ضمن سلسلة من القيادة والتحكم البشريين المسؤولين.

وينبغي تقييد استعمال منظومات الأسلحة غير تلك المذكورة التي لا يمكن استخدامها بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني، أو ينبغي اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر فيما يتعلق بهذه المنظومات، من أجل ضمان استخدامها بطريقة تتوافق مع القانون الدولي الإنساني. وتعتقد اليابان أنه من المهم بشكل خاص، فيما يتعلق بالتدابير التنظيمية، مراقبة أو تقييد أنواع الأهداف التي يمكن أن تضربها المنظومات، وكذلك مدة عملياتها ونطاقها الجغرافي وحجمها، بما في ذلك من خلال آليات التدمير الذاتي والتعطيل الذاتي والتحييد الذاتي. وعلاوة على ذلك، من الضروري تحسين القدرة على التنبؤ بآثار استخدام هذه المنظومات وموثوقيتها كشرط أساسي مسبق لمستوى مناسب من التقدير البشري.

3 - التدخل البشري

إن أهم جانب من جوانب التدخل البشري هو ضمان قدرة القادة والمشغلين على تشغيل منظومات الأسلحة على النحو الذي يريدونه. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن يكون لديهم معلومات كافية عن منظومة الأسلحة التي يجري استخدامها وضمان التدخل البشري الذي يسمح بممارسة مستويات مناسبة من التقدير البشري لكفالة التشغيل السليم في ظل سلسلة قيادة وتحكم بشريين مسؤولين.

4 - المسؤولية والمساءلة

استناداً إلى المبادئ التي تم تأكيدها في المبادئ التوجيهية الأحد عشر (CCW/GGE.1/2019/3، المرفق الرابع، الفقرة الفرعية (ب))، وتقرير دورة فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لعام 2019 (CCW/GGE.1/2019/3، الفقرة 17 (ج)) وتقرير دورة فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022 (CCW/GGE.1/2022/2، الفقرة 19)، تقر اليابان بضرورة تشغيل منظومات الأسلحة في إطار سلسلة من القيادة والتحكم البشريين المسؤولين، وبضرورة إسناد المسؤولية وضمان المسؤولية البشرية، أو الوسائل التي يمكن من خلالها مساءلة البشر عن أفعال الآلات.

5 - تقييم المخاطر وتدابير التخفيف من حدتها

على النحو المعترف به في المبادئ التوجيهية الأحد عشر (CCW/GGE.1/2019/3، المرفق الرابع، الفقرة الفرعية (ز))، ينبغي أن تكون تقييمات المخاطر وتدابير التخفيف من حدتها جزءاً من دورة تصميم واستحداث واختبار ونشر التكنولوجيات الناشئة في أي منظومة أسلحة.

ومن المهم بشكل خاص اتخاذ تدابير مثل التقليل من التحيز إلى أقصى حد، ومراقبة القدرات التي يتم تحديثها من خلال التعلم الذاتي، وإدخال ضمانات لتجنب العواقب غير المقصودة والتثقيف بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الأخرى.

وستنفذ اليابان برامج تدريبية لضمان الاستخدام المناسب لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي.

6 - الاستعراض القانوني

عند تحديد ما إذا كان استخدام منظومة أسلحة جديدة تستعمل التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل محظوراً بموجب القانون الدولي المنطبق على البلد المعني، من المهم أن تجري كل دولة استعراضاً قانونياً بشأن نظم الأسلحة هذه وفقاً للمادة 36 من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول).

ثانيا - آراء بشأن مستقبل المناقشات

تكرر اليابان التأكيد على أن المطلوب في النتيجة التي ينبغي أن تسفر عنها المناقشات المستقبلية ليس أحكاما ملزمة قانوناً، بل قواعد فعالة. وفي بيئة أمنية مليئة بالتحديات، فإن وضع القواعد بتوافق الآراء هو المفتاح لضمان فعالية تلك القواعد. ومن المهم في هذه العملية مراعاة منظور السعي إلى تحقيق التوازن بين الاعتبارات الإنسانية والمنظورات الأمنية ومنظور ضمان مشاركة جميع الدول صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول ذات القدرات التكنولوجية المتقدمة. ولهذا السبب، تؤيد اليابان بقوة استمرار المناقشات في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وعلاوة على ذلك، ترحب اليابان بالمناقشات الأخيرة بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي. وتتوقع اليابان أن تكمل هذه المناقشات وتعزز المناقشات داخل فريق الخبراء الحكوميين في إطار الاتفاقية.

وأخيراً، تؤكد اليابان من جديد أنها ستساهم بنشاط وبشكل بنّاء في وضع قواعد دولية لمنظومات الأسلحة التي تستخدم التكنولوجيات الناشئة.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

لمحة عامة

ترحب كيريباس بالفرصة المتاحة لتقديم آرائها لكي ينظر فيها الأمين العام، وفقا للقرار 241/78 المعنون "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل"، الذي اتخذته الجمعية العامة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يلتمس آراء بشأن سبل التصدي لما تثيره منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من تحديات وشواغل من كل من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي، وبشأن دور البشر في استخدام القوة.

وكيريباس دولة جزرية صغيرة تقع في منطقة المحيط الهادئ، وهي منطقة مسالمة وليست منتجا رئيسيا للأسلحة الذاتية التشغيل. ومع ذلك، لا تزال كيريباس تشعر بقلق بالغ إزاء وجود الأسلحة الذاتية التشغيل وقدرتها على إلحاق ضرر جسيم بالبيئة والمدنيين على حد سواء، لا سيما في ضوء الصلة بين الأسلحة النووية والأسلحة الذاتية التشغيل.

البعد النووي

شهدت جمهورية كيريباس في الفترة بين عامي 1957 و 1962 إجراء 33 تجربة للأسلحة النووية في كل من جزيرتي مالدن وكيريتيماتي. ونتيجة لذلك، تشعر كيريباس بالجزع إزاء الاستخدام المحتمل للمنظومات الذاتية التشغيل في القرارات النووية كما تردد في العديد من المنشورات الحديثة.

وتتذكر كيريباس أيضا بجزع الأفلام المشهورة التي تشن فيها آلات ذاتية التشغيل ضربات نووية. وينبغي تجنب أي حالة تقوم فيه الدول المسلحة نوويا بتمكين الآلات الذاتية التشغيل من التحكم في أسلحتها النووية. ولذلك، تطالب كيريباس الدول المسلحة نوويا بعدم السماح أبدا لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بالتحكم في نظم القيادة والتحكم الخاصة بها وبحظر الأسلحة النووية.

المشاركة في تقديم قرار النمسا

إزاء هذه الخلفية، شاركت كيريباس في تقديم قرار النمسا بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة.

الحضور في مؤتمر "البشرية أمام مفترق طرق" في فيينا

في مؤتمر "البشرية أمام مفترق طرق: منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والتحديات التي يثيرها تنظيمها"، استمعت كيريباس باهتمام إلى بيانات الخبراء وممثلي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وفي هذا الصدد، تتفق كيريباس تماما مع الرأي الوارد في موجز الرئيس بأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، التي يمكنها – ما إن يتم تشغيلها – أن تختار أهدافا وتستخدم القوة دون مزيد من التدخل البشري، تثير شواغل من وجهات نظر قانونية وأخلاقية وأمنية. ولذلك، تؤيد كيريباس تأييدا تاما موجز الرئيس.

طلب حظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل

نظرا لشواغل كيريباس المشتركة بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، فهي تدعو إلى إبرام معاهدة جديدة ملزمة قانونا لحظر هذه الأسلحة. ويستند موقفها إلى الآراء العامة المعرب عنها بين دول المناطق، كما هو مبين في بيان فريتاون الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبيان بيلين الصادر عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإعلان بورت أوف سبين الصادر عن الجماعة الكاريبية.

ويمكن التفاوض على هذه المعاهدة إما تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة أو بين الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

إدماج القانون الدولي

ينبغي أن يؤكد صك جديد ملزم قانونا على ضرورة امتثال جميع الدول في جميع الأوقات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

تعريف منظومة الأسلحة الذاتية التشغيل

ينبغي أن تتضمن المعاهدة الجديدة تعريفا لا لبس فيه لما يشكل منظومة أسلحة ذاتية التشغيل. وفي هذا الصدد، تتفق كيريباس مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أن منظومة الأسلحة الذاتية التشغيل تعني "منظومة أسلحة مصممة لاختيار هدف واحد أو أكثر وضربه دون الحاجة إلى تدخل بشري بعد تفعيلها".

ويمكن الاستفاضة فيما يتعلق بعبارة "دون الحاجة إلى تدخل بشري". وكما أوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يمكن تفسير هذه العبارة على النحو التالي:

> بعد التفعيل الأولي من قبل الإنسان، يتم تشغيل استخدام القوة استجابة للمعلومات الواردة من البيئة من خلال أجهزة استشعار تقيس ظواهر مثل الحرارة أو الضوء أو الحركة أو الشكل أو السرعة أو الوزن أو الإشارات الصوتية أو الكهرومغناطيسية؛ وعلى أساس "سمات الهدف" المعممة مثل الشكل أو "التحديد الفريد" باستخدام الأشعة تحت الحمراء أو جهاز الرادار، وسرعة واتجاه نوع من المركبات العسكرية، وما إلى ذلك. وينبغي فهم "التدخل البشري" ، لهذه الأغراض، على أنه يستبعد المساهمات أو الإجراءات البشرية التي لا تؤثر تأثيرا كبيرا على الوظيفتين الذاتيتي التفعيل وهما اختيار الهدف أو ضربه.

المحظورات

تؤيد كيريباس بقوة وجهة نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن أي معاهدة جديدة وملزمة قانونا ينبغي أن تتضمن حظرا لما يلي:

> تطوير أو إنتاج أو حيازة بشكل آخر أو تخزين أو استبقاء، أو نقل، بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أي كان أو استخدام أي منظومة أسلحة ذاتية التشغيل مصممة أو ذات طبيعة أو تستخدم بطريقة لا تسمح لمستخدم بشري بالقيام بكل من (1) فهم كيفية عمل [منظومة الأسلحة الذاتية التشغيل] في أي ظروف استخدام عادية أو متوقعة، وعلى وجه الخصوص الظروف أو الشروط المحددة التي ستدفع المنظومة إلى استخدام القوة، والتنبؤ بهذا العمل وشرحه (2) التنبؤ بآثار المنظومة والحد منها في جميع الظروف على النحو الذي يقتضيه [القانون الدولي الإنساني].

وتتفق كيريباس أيضا على أن الصك ينبغي أن يحظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل المضادة للأفراد. وعلى وجه التحديد، وكما أوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ينبغي للصك:

> أن ينص على أنه يُحظر في جميع الظروف استحداث أي من منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التالية أو إنتاجها أو حيازتها بشكل آخر أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها إلى أي كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو استخدامها:

- المنظومة المصممة أو المستخدمة بطريقة تنجم عن وجود شخص أو أكثر أو قربهم أو الاتصال بهم، أو
- المنظومة التي تمثل سمات الأهداف فيها شخصا أو أكثر.

الشمولية

إذا بدأ المجتمع الدولي مفاوضات بشأن معاهدة جديدة لحظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، فمن الأهمية بمكان أن ندعو ممثلي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والطوائف الدينية والمنظمات الشبابية إلى تبادل إسهاماتهم ووجهات نظرهم. فيمكنهم أن يقدموا أفكارا جديدة إلى الدول، ويجب أن نشجعهم على الإسهام وتقديم آرائهم.

خاتمة

بالنظر إلى الأوضاع الجيوسياسية الراهنة في جميع أنحاء العالم، يجب أن نحمي أرواح المدنيين. ولا يمكن أن تكون لدينا أسلحة لا يمكن التحكم فيها ومن شأنها أن تسبب أضرارا عشوائية ولا تستطيع أن تميز بين المدنيين وغير المدنيين. ونتيجة لذلك، ينبغي للمعاهدة المقترحة أن تعالج سلسلة من المحظورات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، التي تتمتع بالذكاء الاصطناعي وتعيق المستخدمين من البشر من فهم سلوكيات المنظومات والتنبؤ بها.

ولا يمكننا السماح بأي نوع من الأسلحة يمكن أن يلحق الضرر بالمدنيين.

لكسمبرغ

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 أيار/مايو 2024]

شاركت لكسمبرغ بنشاط في مبادرات دولية مختلفة متعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، واستضافت مؤتمرا بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في نيسان/أبريل 2023، بهدف التوعية العامة بالموضوع وتوفير منصة لمناقشة المخاطر والتحديات.

وفي تموز/يوليه 2022، أنشأت حكومة لكسمبرغ فريق عمل مشترك بين الوزارات معني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وتمثلت مهمته في وضع اقتراح بشأن موقف لكسمبرغ فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وكذلك إجراءات المتابعة الرامية إلى تحديد المبادئ والقواعد وآليات المراقبة على المستوى الوطني، ريثما يتم تنظيمها على المستوى الدولي.

واستناداً إلى تحليل للتعاريف الموجودة، اقترح الفريق التعريف التالي لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل:

"منظومات الأسلحة القادرة على تحديد هدف واختياره واستخدام القوة ضده دون تدخل بشري".

وبالنظر إلى أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل يمكن أن تستخدم بشكل فتاك أو غير فتاك، وأن استخدام القوة لا يحتاج إلى أن تترتب عنه آثار مميتة ليكون مخالفا للقانون الدولي الإنساني، فإن موقف لكسمبرغ هو الإشارة إليها باسم "منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل" بدلا من "منظومات الأسلحة الفتاكة

الذاتية التشغيل". وتمشيا مع المصطلحات المستخدمة في قرار الجمعية العامة 241/78، ستواصل لكسمبرغ مع ذلك الإشارة إلى "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل" لأغراض هذه المساهمة.

وأحد العوامل الرئيسية في توصيف منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل هو قدرتها على التكيف، التي أصبحت ممكنة بفضل الذكاء الاصطناعي، والتي تعد جزءا لا يتجزأ من قدراتها والمناقشات الأخلاقية والقانونية ذات الصلة. ومع ذلك، ونظرا لأن هذه التكنولوجيات لا تزال قيد التطوير، فإن التشغيل الذاتي هو خاصية لا تكفي لتقديم تعريف دقيق. ولذلك، تعتقد لكسمبرغ أنه من الأكثر فعالية تحديد درجة التدخل البشري، بدلا من محاولة تحديد درجة التشغيل الذاتي.

وعلاوة على ذلك، ترى لكسمبرغ أن وضع تعريف موحد ليس ضروريا لبدء مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

أولا - التصدي للتحديات والشواغل التي تثيرها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

ترى لكسمبرغ أن النهج ذا الشقين هو السبيل المناسب للتصدي للتحديات والشواغل التي تثيرها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، لأنه ينطوي على:

(أ) حظر تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن نشرها وفقا للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني؛ والتي هي عشوائية بطبيعتها، ولا يمكن الحد من آثارها وتوقعها والتحكم فيها؛ وذات طبيعة تسبب إصابات مفرطة أو معاناة لا مبرر لها؛ والتي تعمل بشكل كامل دون تحكم بشري فيها.

(ب) تنظيم جميع منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الأخرى لضمان امتثالها للقانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني. ولضمان تحقيق ذلك، ينبغي تطبيق سلسلة من الالتزامات الإيجابية على الدول لاتخاذ التدابير المناسبة طوال الدورة العمرية لهذه المنظومات للتخفيف من التحديات القانونية والأخلاقية والتقنية والأمنية المحتملة. ويمكن أن تشمل هذه الالتزامات الحفاظ على تحكم بشري فاعل في استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ومن بين أمور أخرى، إجراء استعراضات قانونية للأسلحة لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، والتدريب الكافي، وتدابير التخفيف وغيرها من الضمانات.

ويضمن النهج ذو الشقين أن يستمر تطبيق القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، تطبيقا كاملا على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، منذ تطويرها وحتى استخدامها. ويشكل دور البشر في استخدام القوة عاملا رئيسيا في النهج ذي الشقين لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وهكذا، فمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تعمل خارج نطاق التحكم البشري وبدون إطار دقيق ومحدود للمهمة يحدده تسلسل قيادي مسؤول، ستكون محظورة، لأنه لا يمكن ضمان الامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأخيرا، ينبغي عدم النظر إلى الهدف من حظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وتنظيمها على أنه محاولة لإعاقة الابتكار التكنولوجي، بل من الضروري ضمان أن يحكم القانون الدولي الإنساني تطويرها ونشرها على حد سواء.

ثانيا – دور البشر في استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

إن مفهوم التحكم البشري ضروري لضمان استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار مبدآن رئيسيان هما التحكم والمسؤولية البشريان المناسبان.

وفيما يتعلق بالتحكم البشري المناسب، يمكن اتخاذ التدابير المبينة أدناه.

- بعد تفعيل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ينبغي أن تعمل بشكل يمكن التنبؤ به وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ونوايا القائد والمشغل.
- والفهم الكافي لطريقة اشتغال المنظومة بالغ الأهمية. وينبغي أن يكون المشغلون قادرين على التنبؤ بشكل كاف باشتغال المنظومة وآثارها في بيئات تشغيلية مختلفة، لتجنب الاشتباكات غير الممتثلة للقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن يكون المشغلون قادرين على أن يفهموا في ما بعد ما قامت به المنظومة من أفعال.
- ويجب أن تكون هناك قدرة على وضع أطر نشر محددة، والحد من التفاعلات غير المرغوب فيها مع بيئة المنظومة، ومنع ظهور حالات حرجة تؤدي إلى انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.
- وينبغي تطوير القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ليشملا استعراضات قانونية متوافقة معهما لتقييم الموثوقية والقدرة على التنبؤ وبدء العمل بإجراءات منح شهادات الاعتماد.
- ويجب الاحتفاظ بالتقدير البشري فيما يتعلق بالامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني أثناء النشر وفي مرحلة اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة باستخدام القوة. وينبغي أن يكون المشغل، قدر الإمكان، على دراية بجميع العوامل البيئية والتقنية المتعلقة بالمنظومة، لتحديد ما إذا كان استخدامها يمكن أن ينتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني.
- وينبغي ألا تكون منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة فيما يتعلق ببارامترات المهمة أو الإطار المكاني أو الزمني للمهمة.
- وإذا اشتغلت منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بشكل ذاتي تماما، خلافا لإرادة المشغل أو القائد، ينبغي أن يكون الأخير قادرا على تعطيل المنظومة ("مفتاح الإيقاف") لمنع انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وينبغي دائما الحفاظ على المسؤولية البشرية وعدم نقلها أبدا إلى الآلات. ويمكن اتخاذ تدابير متنوعة، بما في ذلك تلك المبينة أدناه.

- وضع مبادئ وإجراءات دقيقة لاستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، منذ اللحظة التي يتم فيها النظر في دمج هذه المنظومات في الترسانة العسكرية. وينبغي تكييف المبادئ والإجراءات مع الخصائص التكنولوجية للمنظومات المعنية.
- التدريب الكافي لصانعي القرار والمشغلين البشريين لفهم آثار منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وتفاعلها مع البيئة فهما كاملا.

- المسؤولية البشرية عن قرارات النشر وعن تحديد قواعد تشغيل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها ومشاركتها في العمليات والتحقق من صحة هذه القواعد.
- تنفيذ استعراض لما بعد النشر لتقييم الامتثال للقانون الدولي الإنساني.
- إجراءات الإبلاغ عن انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.
- الإجراءات التأديبية والملاحقات القضائية للمرتكبين المزعومين للانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.

وأخيرا، فإن التمثيل الناقص للمجتمعات المحلية المهمشة تاريخيا أو ضحايا التمييز، في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يمكن أن ينشئ تحيزات كبيرة في نظم الذكاء الاصطناعي. وقد تتفاقم هذه التحيزات بسبب وظائف الذكاء الاصطناعي التوليدي والتعلم الآلي. ولذلك، من الضروري اعتماد نهج متعدد الجوانب ويراعي الفوارق بين الجنسين إزاء جميع جوانب التكنولوجيات الناشئة فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

ثالثا - التفعيل والتوصيات

ترى لكسمبرغ أن أفضل طريقة للتصدي للتحديات التي تطرحها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل هي في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وينبغي أن تفضي المناقشات إلى وضع عناصر لصك، يمكن أن يكون بمثابة بروتوكول إضافي للاتفاقية، لضمان امتثال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل للقانون الدولي الإنساني والاحتفاظ بالتحكم والمساءلة البشريين الكافيين.

وينبغي لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أن ينجز ولايته الحالية المتمثلة في وضع مجموعة من العناصر لوضع صك يمكن إبرامه وتقديم استنتاجاته في المؤتمر الاستعراضي المقبل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام 2026، والمضي قدماً نحو التفاوض على بروتوكول إضافي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وتجمع الاتفاقية بين دول تطور تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية، وتوفر إطارا مرنا للتعامل مع منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بفضل قدرتها على التفاوض بشأن بروتوكولات إضافية جديدة. ويجمع الفريق خبراء من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، كما يجمع بين الخبرة التقنية والعسكرية والقانونية المطلوبة لدراسة التكنولوجيات الناشئة المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وتقدم ورقة العمل المشتركة المقدمة من ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا والدانمرك وفرنسا ولكسمبرغ والنرويج خلال الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين لعام 2024، عناصر إضافية لوضع صك لمعالجة مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة[1].

(1) CCW/GGE.1/2024/WP.3.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 أيار/مايو 2024]

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية ملاوي لدى الأمم المتحدة بالإبلاغ بأن جمهورية ملاوي تشعر بقلق بالغ إزاء التحديات والشواغل المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من المنظورات الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي. ولذلك، تود جمهورية ملاوي أن تدعو إلى بدء مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في أقرب وقت ممكن. وينبغي إجراء المفاوضات في المنتدى الأكثر شمولا، والمفتوح أمام جميع أصحاب المصلحة، والمرجح أكثر أن يكون طموحا وناجحا. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في بدء المفاوضات في عام 2024 بالتوازي مع استمرار الحوار في جميع المحافل المتعددة الأطراف المناسبة لتشجيع الإنفاذ المتبادل.

وترى جمهورية ملاوي أنه يلزم إبرام معاهدة لحظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل غير المقبولة أساسا وتنظيم استخدام منظومات الأسلحة الأخرى الذاتية التشغيل. وينبغي أن يكون التحكم البشري الفاعل في هجوم ينفذ عنصرا مركزيا في إطار تنظيمي. ويجب أن يكون المستخدم البشري قادرا على القيام بتقدير قانوني وأخلاقي وعلى أن يخضع للمساءلة عن أي انتهاكات للمعايير القانونية والأخلاقية. وهذا يعني أنه يجب أيضا حظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تستهدف الأشخاص، وذلك لأسباب قانونية وأخلاقية. وينبغي تنظيم أمور جميع منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل الأخرى من خلال فرض قيود والتزامات إيجابية لضمان تحكم بشري فاعل في استخدام القوة. وينبغي أن يشمل وضع صك ملزم قانونا بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وجهات نظر بشأن حقوق الإنسان والأخلاقيات والتحيز ووجهات نظر المجتمعات المحلية المهمشة والمتضررة. وجمهورية ملاوي على استعداد للعمل مع جميع الدول لوضع صك قانوني على وجه السرعة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[24 أيار/مايو 2024]

هناك حاجة ملحة لوضع محظورات وقواعد تنظيمية بشأن استعمال منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، لأنها تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين وتتعارض مع المراعاة التامة لقواعد القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

وقد دعمت المكسيك اتخاذ قرار الجمعية العامة 241/78 المعنون "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل" وشاركت في تقديمه، باعتبار أن الجمعية العامة هي المنتدى السياسي الرئيسي المتعدد الأطراف الذي تشمل عضويته جميع دول العالم تقريبا؛ وعقد مناقشات مشتتة في منتديات مختلفة؛ وضرورة تسليط الضوء على مسألة منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، نظرًا للتحديات العديدة التي تطرحها.

وتؤكد المكسيك التزامها بالبيان الصادر عن مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الأثر الاجتماعي والإنساني للأسلحة الذاتية التشغيل (كوستاريكا، 2023)، وتؤيد التقرير النهائي لرئاسة المؤتمر الدولي المعنون "الإنسانية على مفترق الطرق: منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتحديات التنظيم" (فيينا، 2024).

1 - المخاطر والتحديات

تطرح منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل مخاطر وتحديات قانونية وأخلاقية وإنسانية وأمنية متعددة تهدد سير الأعمال العدائية وحماية المدنيين وغير المشاركين في النزاعات المسلحة.

- *المنظور الأخلاقي*: من المثير للجزع أن يُترك اتخاذ قرارات الحياة والموت إلى الآلات.
- *المنظور الأمني*: تشكل تلك المنظومات مخاطر نشوب حروب غير متناظرة، ومن شأنها أن تخفض عتبة استخدام القوة، وتزيد من خطر نشوب النزاعات غير المقصودة، وتصعيد النزاعات الدائرة، ويمكن أن تؤدي إلى تسريع سباق التسلح.
- *المنظور الإنساني*: ثمة خطر كامن يتمثل في إمكانية استحداث واستخدام منظومات للأسلحة الذاتية التشغيل لا تخضع لتحكم بشري فاعل ولا يمكن أن تمتثل بشكل كامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

واستبعاد التحكم البشري سيؤدي إلى الاستعاضة عن التقدير البشري بمؤشرات تقنية أو عملياتية، والاستغناء عن التقييم البشري، والأحكام التقديرية اللازمة بشأن الظروف السائدة لتحديد مدى مشروعية استخدام القوة في الحالات المعقدة والمتغيرة.

2 - تعريف محتمل

على الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، إلا أن ذلك لا يحول دون إحراز تقدم على المستوى التنظيمي.

وعند وضع التعريف، ينبغي تلافي الإفراط في الدقة، بسبب احتمال استبعاد المنظومات التي ستنشأ مستقبلا والتي سيتعين تنظيمها؛ وكذلك الإفراط في الصياغة العامة والمبهمة التي قد تؤدي إلى التباسات وتفسح المجال لاستعمال بعض منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بشكل عشوائي.

وفي عام 2013، عرّف المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء هذه المنظومات بأنها: أي منظومة من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل المصممة لاختيار الأهداف واستخدام القوة ضدها، دون الحاجة إلى تدخل بشري بعد تفعيلها.

ويتضمن هذا التعريف عناصر أساسية تتمثل في: (أ) التشغيل الذاتي، أي القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة، والعمل دون تحكم خارجي في اختيار القوة واستخدامها ضد أهداف عسكرية، بما في ذلك الأهداف البشرية والمدنية؛ و (ب) استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهمتين حرجتين هما الاستهداف واستخدام القوة؛ و (ج) تحكم بشري محدود أو منعدم.

وترى المكسيك أن صفة "الفتك" ليست مناسبة، لأنها ليست مصطلحاً مستخدماً أو مبرراً بموجب القانون الدولي.

3 - انطباق القانون الدولي

يجب أن يخضع استحداث ونشر واستعمال أي منظومة من منظومات الأسلحة لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي وقانون المسؤولية الدولية.

وتنطبق القواعد والمبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني عند النظر في المحظورات والقواعد التنظيمية المحتملة لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وأساليب ووسائل الحرب ليست بلا حدود. ويجب الاسترشاد في استخدام القوة بمبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام (شرط مارتنز)، وهي مسؤولية تقع على عاتق الأفراد وحدهم.

4 - مسؤولية الدول والأفراد

يجب أن يخضع الإنسان للمساءلة وأن يتحمل المسؤولية عن أي قرارات تتعلق باستخدام ونشر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، وعن أي استخدام للقوة وعن أي انتهاك لقواعد القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن تحويل المسؤولية والمساءلة إلى الآلات.

ويجب أن تعمل منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل ضمن تسلسل قيادي مسؤول وتحكم بشري فاعل. فوجود قائد للعملية يتيح إسناد المسؤولية عن الانتهاكات، وكذلك تحديد المسؤولية الجنائية الفردية عند ارتكاب جرائم خطيرة وجرائم حرب.

ومن وجهة نظر المكسيك، يمكن أن تؤدي انتهاكات قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني إلى نشوء مسؤولية الدولة عن أنماط السلوك الخاطئة غير المبررة. ويُنسب سلوك أجهزة الدولة ووكلائها وأفراد قواتها المسلحة إلى الدولة. وبالمثل، تنشأ مسؤولية الدولة عن استخدام القوة (قانون مسوّغات الحرب) الذي يعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر.

5 - عناصر لوضع قواعد تنظيمية في المستقبل

من الضروري إعادة تأكيد المحظورات الموجودة بالفعل في القانون الدولي الإنساني وحظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يمكن، بحكم طبيعتها، أن تُستعمل وفقاً للقيود المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، والتي لا يمكن أن تمتثل لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة في الهجوم، والتي لا يمكن فهمها والتنبؤ بها وتعليلها بشكل كافٍ.

ويجب حظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي:

- لا تضمن التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، والمقاتلين والمدنيين، والمقاتلين في الخدمة وخارج الخدمة.
- لا يمكنها تحديد ما إذا كان الهجوم سيؤدي إلى خسائر عرضية في صفوف المدنيين وأضرار في الأعيان المدنية، قد تكون مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقع.
- لا تكون مزودة بآلية لإلغاء أو تعليق الهجوم إذا تبين أن الهدف ليس هدفًا عسكريًا أو أنه هدف خاضع لحماية خاصة.

- تتسبب في إصابات أو معاناة لا مبرر لها.

وترى المكسيك أن التحكم البشري الفاعل عنصر ضمني في تطبيق القانون الدولي الإنساني، ولذلك، من الضروري تحديد نطاق هذا التحكم.

وإشراك الإنسان في تنفيذ مهمتَي اختيار الأهداف واستخدام القوة لا يحل في حد ذاته إشكالات التوافق مع القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يستوفي التحكم البشري الفاعل الشروط التالية:

- ضمان وجود حدود واضحة للبيئة العملياتية، بما في ذلك الحدود المكانية والزمانية.
- الموافقة على أي قرار عندما يكون السياق العملياتي معروفًا، من خلال ضمان القدر الكافي من الإلمام بالحالة.
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة عند تنفيذ العمليات لضمان عدم إمكانية تغيير بارامترات المهمة دون التحقق البشري.
- تمكين المراقبة المستمرة لضمان التدخل عند الضرورة، ولا سيما إمكانية وقف عمل المنظومة وتعطيلها أثناء التشغيل.
- ضمان أن يكون للقرار البشري أثر مادي وليس رمزيا فقط.

6 - الحاجة إلى صك ملزم قانوناً

ترى المكسيك أنه من الضروري اعتماد صك ملزم قانوناً (وهو ما يكرر تأكيده الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، ينص على المحظورات والقواعد التنظيمية التي تحكم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، ويهدف إلى الحفاظ على تحكم بشري فاعل في المهام الحرجة التي تنفذها تلك المنظومات، ويتضمن تدابير فعالة للتنفيذ والرصد والمساءلة.

فالمعاهدات الدولية توفر إطارا من الالتزام واليقين لا توفره أنواع أخرى من الصكوك؛ وهي الوسيلة الوحيدة لضمان المشاركة الحقيقية لجميع الدول على قدم المساواة؛ وتجنب تجزؤ القواعد التنظيمية نتيجة وضع التدابير الوطنية.

وستكون العملية التي استُهلّت بقرار الجمعية العامة 241/78 بمثابة دليل تسترشد به الجمعية العامة في معالجة هذه المسألة على الساحة الدولية، فضلاً عن كونها حافزاً للتفاوض بشأن إطار تنظيمي فعال واعتماده، مع إشراك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والخبراء المتخصصين.

هولندا (مملكة -)

[الأصل: بالإنكليزية]
[17 أيار/مايو 2024]

ترحب مملكة هولندا بفرصة تقديم آرائها، وفقا لقرار الجمعية العامة 241/78، بشأن سبل التصدي للتحديات والشواغل التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

ففي حزيران/يونيه 2022، حدد وزير الخارجية في رسالة موجهة إلى البرلمان الهولندي أساس الموقف السياساتي للحكومة بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل[1]. وتقوم وزارة الدفاع الهولندية أيضا بصياغة سياسات داخلية إضافية بشأن هذا الموضوع.

ويظل المنتدى الدولي الرئيسي لمناقشة تنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل هو فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، المنشأ بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وهولندا ملتزمة بإحراز تقدم في إطار الاتفاقية لأن جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل ممثلة فيها، وقد أظهرت السنوات الأخيرة أن إحراز التقدم ممكن على الرغم من الديناميات الصعبة.

والمنطلق بالنسبة لهولندا هو أنه يجب تصميم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتطويرها واستخدامها بطريقة مسؤولة ووفقا للقانون الدولي. ويجب الاحتفاظ بمستوى معين من التقدير والتحكم البشريين في استخدام هذه المنظومات خلال المراحل المختلفة من دورتها العمرية لضمان الامتثال. ويجب حظر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يمكن تصميمها أو تطويرها أو استخدامها وفقا للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، حظرا صريحا من خلال صك ملزم قانونا، ويفضل أن يكون ذلك عن طريق إضافة بروتوكول جديد إلى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتتطلب الأنواع الأخرى من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل مزيداً من التنظيم.

ويلخص الفرع الوارد أدناه الموقف الهولندي ويحدد المسائل الرئيسية التي تتطلب زيادة النظر فيها.

التوصيف

تسلم هولندا بالحاجة إلى توصيف عام لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ومع ذلك، لا يوجد في الوقت الحاضر توافق دولي في الآراء بشأن تعريف أو توصيف لـ "منظومة الأسلحة الذاتية التشغيل".

وعلى المستوى الوطني، تستخدم هولندا التوصيف العام التالي لمنظومة الأسلحة الذاتية التشغيل على أنها: "منظومة أسلحة قادرة، بعد تفعيلها، على اختيار هدف وممارسة القوة ضده دون مزيد من التدخل البشري". وإذا كانت هناك حاجة إلى مساهمة بشرية بعد التفعيل لاختيار هدف وممارسة القوة ضده، ولكن كانت هذه المساهمة البشرية شكلية فقط، فإن منظومة الأسلحة تظل تعتبر منظومة أسلحة ذاتية التشغيل.

وضمن هذه الفئة الواسعة من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، تميز هولندا بين المنظومات التي لديها القدرة على تغيير المهمة أو الهدف، بما في ذلك قواعد الاشتباك المعمول بها، اللذين تم تفويضهما إلى المنظومات، دون موافقة بشرية، والمنظومات التي ليست لها هذه القدرة. وتتألف الفئة الفرعية الأولى من منظومات الأسلحة التي لا يمكن التنبؤ باشتغالها بحكم طبيعتها والتي ستعمل خارج تسلسل قيادي مسؤول. ويمكن أن تخضع هذه المنظومات لحظر في المستقبل.

(1) انظر أيضاً تقرير المجلس الاستشاري للشؤون الدولية واللجنة الاستشارية المعنية بالقانون الدولي العام، *منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل: أهمية التنظيم والاستثمار* (11 نيسان/أبريل 2022). متاح على الرابط التالي: https://www.advisorycommitteeinternationallaw.nl/publications/advisory-reports/2021/12/8/autonomous-weapon-systems.

تطبيق القانون الدولي الإنساني

تنطبق قواعد ومبادئ القانون الدولي القائمة، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، على تصميم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتطويرها واستخدامها. ونظرا لخاصيات التشغيل الذاتي التي تتمتع بها هذه المنظومات – مثل انخفاض مستوى التقدير والتحكم البشريين المطلوبين لاستخدام القوة – من المهم تحديد قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني التي تنطبق على وجه الخصوص. وفيما يتعلق بتصميم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتطويرها واستخدامها، فإن مبادئ التمييز والحيطة والتناسب لها أهمية خاصة من منظور القانون الدولي الإنساني. وللامتثال لهذه القواعد والمبادئ، من المهم ضمان مستوى معين من التقدير والتحكم البشريين فيما يتعلق بتصميم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتطويرها واستخدامها. ويتوقف المستوى الضروري من التقدير والتحكم البشريين على عوامل مختلفة مثل سياق الاستخدام وبارامترات منظومات الأسلحة. ومن شأن تحديد المعايير القائمة بدقة أن يساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يمكن تصميمها أو تطويرها أو استخدامها وفقا للقانون الدولي الإنساني، ينبغي اعتماد حظر صريح. ولضمان التنفيذ والإنفاذ الفعالين، ينبغي أن يحدد صك دولي جديد ملزم قانونا، مثل بروتوكول جديد يلحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بوضوح أنواع منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي ينطبق عليها هذا الحظر. ويمكن أن تشمل الفئات المختلفة ما يلي:

- منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل المصممة لممارسة القوة ضد المدنيين أو الأعيان المدنية.
- منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل العشوائية بطبيعتها أو التي تسبب إصابات مفرطة أو معاناة لا مبرر لها.
- منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تُصمم بطريقة لا يستطيع الإنسان التنبؤ والتحكم بشكل معقول في الآثار التي يحدثها استخدام هذه المنظومات في ظروف مختلفة. ويشمل ذلك منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لديها القدرة على تغيير المهمة أو الهدف، بما في ذلك قواعد الاشتباك المعمول بها، اللذين تم تفويضهما إليها، دون موافقة بشرية.

ولضمان تصميم منظومة أسلحة ذاتية التشغيل وتطويرها واستخدامها وفقا للقانون الدولي (وتحديدا القانون الدولي الإنساني)، ينبغي اعتماد أنواع مختلفة من التدابير. وينبغي أن تتوقف طبيعة هذه التدابير على نوع منظوم الأسلحة الذاتية التشغيل وبيئتها التشغيلية ومستخدمها النهائي[2]. وينبغي أن تنظم هذه التدابير أيضا المستوى المطلوب من التقدير والتحكم البشريين لكي تمتثل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل للقانون الدولي، ولا سيما الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التمييز والحيطة والتناسب. وفيما يلي مجموعة من التدابير التي يمكن إدراجها ولكنها تتطلب مزيدا من المناقشة فيما بين الدول:

- فرض (أ) قيود على أنواع وعدد الأهداف التي يمكن أن تضربها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل؛ و (ب) حدود زمنية ومكانية.

(2) Stockholm International Peace Research Institute and International Committee of the Red Cross, *Operationalizing Human Control*, p. 26, 2020.

- الحفاظ على إلمام الإنسان بالحالة عبر المنطقة الجغرافية التي يتم فيها نشر منظومة أسلحة ذاتية التشغيل.
- استحداث واجهة بينية بديهية يحدث من خلالها التفاعل بين الإنسان والآلة.
- وضع إجراءات شاملة لضمان اختبار منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتقييمها والتثبت من صحتها والتحقق منها.
- إجراء استعراضات قانونية مكثفة لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل؛
- تدريب المشغلين البشريين الذين يتفاعلون مع منظومة الأسلحة.

المسؤولية

في سياق مسؤولية الدول، يمكن تحميل الدول المسؤولية بموجب القانون الدولي عن الأعمال غير القانونية التي تنطوي على استخدام منظومات الأسلحة ذات خاصيات تشغيل ذاتي. وعند الاقتضاء، يمكن أن يتعرض الأفراد أو الكيانات الاعتبارية الذين لعبوا دورا في الدورة العمرية لمنظومة أسلحة ذاتية التشغيل للمسؤولية المدنية، وفقا للقانون الوطني، أو للملاحقة القضائية الجنائية. وتقع مسؤولية الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الدولية المحتملة في المقام الأول على عاتق النظام القانوني الوطني، حيث تعمل المحكمة الجنائية الدولية كداعم.

القانون الدولي لحقوق الإنسان

في فريق الخبراء الحكوميين، أبرزت هولندا باستمرار أهمية حقوق الإنسان كنظام قانوني مفيد لتصميم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتطويرها واستخدامها في نطاق النزاعات المسلحة وخارجه على حد سواء. وتلاحظ هولندا أن النظام القانوني لحقوق الإنسان يفرض شروطا أكثر صرامة على استخدام القوة لأغراض إنفاذ القانون مما يفرضه النظام القانوني للقانون الدولي الإنساني فيما يخص العمليات القتالية. وعلى الرغم من أن انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان على تصميم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتطويرها واستخدامها واستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري لم يتم تناولهما بعد بالتفصيل خلال مناقشات الفريق، فإن هولندا تدرك أهمية تناول هذا الموضوع في المحافل الدولية ذات الصلة. وخارج نطاق القانون الدولي، يجلب استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل المزيد من المخاطر، ومنها مثلا المخاطر الإنسانية والأخلاقية والأمنية. ومن المهم بالنسبة لهولندا أن يجري أيضا تحديد هذه المخاطر والتخفيف من حدتها.

المناقشة الأوسع نطاقا بشأن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري

نظرا لأن الذكاء الاصطناعي عامل تمكيني مهم لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، هناك أوجه تشابه واضحة بين هذا المناقشة الأوسع نطاقا بشأن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري والمناقشة بشأن تنظيم مسائل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وتعتبر هولندا المناقشات الدولية بشأن كلا الموضوعين متكاملة ويفيد بعضها بعضا.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 أيار/مايو 2024]

يعكس هذا الموجز النقاط الرئيسية للمساهمة الوطنية لنيوزيلندا ردًا على المذكرة الشفوية المؤرخة 1 شباط/فبراير 2024[(1)].

تسعى نيوزيلندا إلى فرض محظورات دولية ملزمة تتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وإلى تنظيم المسائل المتصلة بهذه المنظومات. وعلى وجه التحديد، فهي تسعى إلى فرض حظر شامل ومحدد على المنظومات التي لا يمكن أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني، على سبيل المثال إذا كانت تعمل بطريقة لا يستطيع المستخدمون التنبؤ بها أو التحكم فيها، ولا تلبي المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة. وإلى جانب ذلك، تسعى نيوزيلندا إلى وضع لوائح مناسبة متعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل الأخرى لضمان التحكم أو الإشراف البشري الكافي طوال الدورة العمرية لهذه المنظومات والامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني.

وللتشغيل الذاتي درجات مختلفة، وبالتالي قد يتعين تحديد طائفة من الضوابط لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ويمكن أن تمنح منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تفي بالمتطلبات الأخلاقية والقانونية مزايا عسكرية مشروعة، لذلك لا تعتبر نيوزيلندا أن الحظر الشامل على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل سيكون بناء أو يحظى بدعم واسع في هذا الوقت.

وتؤيد نيوزيلندا أيضا اتخاذ تدابير مؤقتة مثل المبادئ التوجيهية غير الملزمة قانونا أو الإعلانات أو القواعد، كخطوات نحو وضع صك ملزم قانونا و/أو كأدوات تنفيذ عملية لهذا الصك.

ولا يوجد تعريف متفق عليه دولياً لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وينبغي أن يكون أي تعريف يتم الالتزام به على نطاق واسع مرنا ومحايدا من الناحية التكنولوجية لضمان بقائه مناسبا لتحقيق الغرض المنشود.

الاعتبارات

الاعتبارات الإنسانية

لا تزال النزاعات المسلحة تخلف آثارا إنسانية واسعة النطاق وممتدة لأجيال. ويساور نيوزيلندا القلق من أن يؤدي تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل دون قيود إلى خفض عتبة استخدام القوة وبالتالي تفاقم تواتر النزاعات وحدتها والأزمات الإنسانية المصاحبة لها.

(1) المساهمة الكاملة متاحة على الرابط التالي: https://www.mfat.govt.nz/assets/Peace-Rights-and-Security/Disarmament/New-Zealand-submission-to-the-UN-Secretary-General-on-autonomous-weapon-systems.pdf.

الاعتبارات القانونية

ينطبق القانون الدولي الإنساني بالكامل على جميع منظومات الأسلحة، بما في ذلك منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل[2]. وهناك بعض القلق بشأن ما إذا كان من الممكن استخدام جميع أنواع منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وفقا للقانون الدولي الإنساني. فعلى سبيل المثال:

- من غير الواضح كيف ستستوفي منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل شرط التمييز بين الأشخاص والأعيان المشمولين بالحماية من جهة، والمقاتلين والأهداف العسكرية من جهة أخرى، وخاصة بالنظر إلى التقدير البشري المطلوب في السياق المحدد. فيمكن أن يصبح المقاتل بسرعة كبيرة عاجزا عن القتال، مما يتطلب قدرات القيام بتقدير نوعي وسياقي مفصل.

- يجب على أطراف النزاع ضمان أن تكون جميع الهجمات التي تستهدف هدفا عسكريا متناسبة مع أي إصابات أو أضرار مدنية عرضية، واتخاذ الاحتياطات الممكنة لتجنب ذلك والتقليل منه إلى أدنى حد. والتناسب هو في جوهره عملية صنع قرار يقوم بها البشر تعتمد على القدرة على تقييم الأحداث الحالية والمستقبلية المحتملة عند التفكير في الميزة العسكرية المتوقعة لهجوم. وهو يتطلب دمج أشكال مختلفة من البيانات، ولكنه يتطلب أيضا عملية تقدير معقدة تستند إلى الخبرات التشغيلية، والأطر القانونية، والأخلاقيات، وغير ذلك من الاعتبارات، بما في ذلك الحكم على العملية ككل. ونظرا لطبيعة النزاع، من الصعب تقسيم تقديرات التناسب إلى تعليمات سهلة التكرار أو التدوين.

- إذا تعذر القيام بتقدير ملائم للتناسب في تقييم ما إذا كان ينبغي شن هجوم وكيفية شنه، فإن ذلك يعقد عملية تحديد الاحتياطات الممكنة التي ينبغي اتخاذها.

- بالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح حاليا كيف يمكن ضمان المساءلة القانونية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تنطوي على استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ويتوقف تنفيذ القانون على مساءلة المشاركين في النزاع عن أفعالهم. وإذا تم إضعاف أو كسر سلسلة المساءلة البشرية هذه، فسيُقوَّض عندئذ القانونُ الدولي الإنساني.

وتشكل استعراضات الأسلحة[3] جزءا هاما من الالتزامات الوطنية باحترام القانون الدولي الإنساني، وتؤيد نيوزيلندا تعزيزها. ولئن كانت هذه الاستعراضات ضرورية لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، ترى نيوزيلندا أنها غير كافية بمفردها لمعالجة الشواغل المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وأنه ينبغي استكمالها بقواعد وقيود محددة. وفي حين أن هناك التزاما عاما بإجراء استعراضات الأسلحة، لا توجد معايير موحدة ولا اشتراطات لتبادل النتائج. وهناك أيضا أسئلة تقنية بشأن كيفية تقييم الاستعراضات بشكل موثوق به لطريقة الاشتغال الممكنة لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في أي مناسبة معينة.

ولدى نيوزيلندا أيضا شواغل بشأن كيفية امتثال منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تكون قرارات الاستهداف المتخذة ذاتيا اعتباطية، وهو ما قد يؤدي إلى انتهاك قانون

(2) كما هو مؤكد في الوثيقة CCW/MSP/2019/9.

(3) المادة 36 من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول).

حقوق الإنسان. ويساور نيوزيلندا القلق أيضا من أن التحيزات في مجموعات البيانات التي تقوم عليها الخوارزميات المستخدمة في اختيار الأهداف و/أو قرارات استخدام القوة يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حسب السياق. وهذا لا يستثني انتهاكات مجموعات القوانين الأخرى، بما في ذلك القانون الجنائي الدولي. فبموجب القانون الجنائي الدولي، يمكن أن يشكل استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل جريمة دولية.

الاعتبارات الأمنية

لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل القدرة على أن تكون عاملا مزعزعا للاستقرار في النزاعات وفي سياق الحفاظ على السلام. فعلى سبيل المثال، وحسب نوع منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل المستخدمة، قد تتقلص العتبة السياسية لاستخدام القوة، مما يعني زيادة احتمال نشوب النزاع.

ويكاد يكون من المؤكد أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل سوف تنتشر، وستحصل عليها عاجلا أم آجلا جماعات مسلحة غير تابعة للدول لاستخدامها في النزاعات المسلحة أو الإرهاب أو الجريمة. ومن المتوقع أيضا أن تجد منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في بعض البلدان طريقها إلى الاستخدام من قبل أجهزة إنفاذ القانون الوطنية، مما قد يثير أسئلة إضافية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الاعتبارات التكنولوجية

تقوم نيوزيلندا بالدعوة من أجل اتباع نهج محايد من الناحية التكنولوجية. ولضمان عدم استبعاد التطورات المستقبلية عن غير قصد، يمكن أن تركز المفاوضات على آثار وخاصيات منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تتطلب وضع قواعد وقيود جديدة. وإذا لم يتم فرض قيود مناسبة على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وثبت أن لها آثارا مدمرة لا يمكن التحكم فيها، فقد يكون هناك ضرر لا يمكن إصلاحه للترخيص الاجتماعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل أعم.

الاعتبارات الأخلاقية

ترتبط الاعتبارات الأخلاقية بالمقبولية القانونية. وغالبا ما تكون الشواغل الأخلاقية بشأن أسلوب معين من أساليب الحرب كحافز لاعتماد قيود قانونية. وفي الوقت الراهن، تختلف وجهات النظر بشأن أخلاقيات الاستعاضة عن عملية صنع القرار البشري بالعمليات الخوارزمية، بما في ذلك التعلم الآلي، وهناك أسئلة معلقة ذات صلة بشأن المسؤولية الأخلاقية للبشر، والإنسانية، والكرامة الإنسانية، بما في ذلك الكرامة الإنسانية للمقاتل.

وتسلم نيوزيلندا أيضا بوجود مسائل معلقة فيما يخص ضمان التقدير حسب السياق في استخدام منظومات الأسلحة ذات المستويات الكبيرة من التشغيل الذاتي. والتقدير البشري وفق السياق أمر بالغ الأهمية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني، على سبيل المثال في تقييم التناسب في أي هجوم. ومن غير الواضح كيف يمكن للآلات أن تطبق القانون الدولي الإنساني في اختيار الأهداف أو شن الهجمات. وحتى لو تمكنت منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من القيام بهذا النوع من التقدير، فتظل مسألة ضمان الحفاظ على المساءلة القانونية البشرية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وقد نوقشت مجموعة متنوعة من المفاهيم المتداخلة والمتنافسة في بعض الأحيان، بما في ذلك مفهوما التحكم البشري "الكافي" و "الفاعل"،

و "التقدير البشري المناسب" أو "التدخل البشري المناسب". ويحتاج هذا العمل إلى تسريع، مع إعطاء الأولوية لكل من الاعتبارات القانونية والأخلاقية.

الجهود المتعددة الأطراف

شاركت نيوزيلندا بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وستواصل القيام بذلك. ويشكل الفريق منتدى مفيداً لتبادل الخبرات والجمع بين الأطراف المتعاقدة السامية والدول الأطراف الموقعة على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والمجتمع المدني. ومع ذلك، ترى نيوزيلندا أيضا قيمة في إجراء مناقشة أوسع وأكثر شمولا من خلال الجمعية العامة. وتتمتع الجمعية العامة بعضوية عالمية، في حين انضم إلى الاتفاقية 126 طرفا متعاقدا ساميا، يتركز معظمهم في بلدان الشمال.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

ترحب النرويج بفرصة تقديم آرائها عملا بقرار الجمعية العامة 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وكلف القرار الأمين العام بالتماس آراء الدول الأعضاء وإعداد تقرير موضوعي عن "سبل التصدي لما تثيره تلك المنظومات من تحديات وشواغل من كل من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي، وبشأن دور البشر في استخدام القوة".

وبالنسبة للنرويج، من الأهمية بمكان أن يمتثل تطوير واستخدام أي منظومة أسلحة، بما في ذلك تلك ذات الوظائف الذاتية التشغيل، امتثالا تاما لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب القانون الدولي الإنساني. وينطبق ذلك بشكل عام على أي تطبيق عسكري للذكاء الاصطناعي، وليس فقط على تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وفي حين أن هذه المنظومات تثير أيضا شواغل أخلاقية كبيرة، فإن الطريقة الأكثر فعالية للدول لمعالجة هذه الشواغل هي حاليا ضمان التطبيق السليم للقانون الدولي الإنساني.

وكان الهدف الرئيسي لمشاركة النرويج في فريق الخبراء الحكوميين في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر هو الإسهام في توضيح كيفية تطبيق قواعد القانون الدولي القائمة ذات الصلة على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وترى النرويج أن المناقشات تشير إلى الحاجة إلى صك لتوضيح كيفية انطباق القانون الدولي القائم على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ولا تزال النرويج غير متمسكة بشكل ومركز قانوني محددين لصك يتضمن هذا التوضيح، ولكننا نعتقد أن وضع بروتوكول بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل سيكون نتيجة مستصوبة.

وتؤيد النرويج النهج ذا الشقين الذي يتألف من مزيج من حظر بعض منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والقواعد التنظيمية المتعلقة باستخدام منظومات أخرى من هذا النوع. ولكي يكون الحظر فعالا، يجب أن يتخذ شكلا ملزما. وبهذا المعنى، تؤيد النرويج وضع صك ملزم قانونا لحظر منظومات أسلحة معينة ذاتية التشغيل.

وقدمت النرويج، بالاشتراك مع ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا والدانمرك وفرنسا ولكسمبرغ، ورقة عمل (CCW/GGE.1/2024/WP.3) إلى فريق الخبراء الحكوميين تدعو، في جملة أمور، إلى التمييز بين فئتين من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل:

(أ) منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تعمل بالكامل خارج سيطرة الإنسان ودون تسلسل قيادي مسؤول (أي منظومات قادرة على تحديد أهدافها أو القيام بتبديل برنامجها الأول أو إطار مهمتها دون أي تحقق بشري)؛

(ب) منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تتسم باستقلالية اتخاذ القرار في الوظائف الحاسمة (أي منظومات الأسلحة الفتاكة التي تتميز باستقلالية اتخاذ القرار في وظائف حاسمة مثل تحديد الهوية والتصنيف والاعتراض والمهاجمة والتي يمكن للقيادة العسكرية، بعد تقييم الوضع وتحت مسؤوليتها، أن تكلفها بحساب وتنفيذ المهام المتعلقة بالوظائف الحاسمة في إطار عمل محدد).

وينبغي أن تنظر المناقشات بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في المنظومات التي تندرج ضمن كلتا الفئتين (أ) و (ب). ومن الناحية المثالية، ينبغي تطبيق صك على كلتا الفئتين ولكن يمكن تصور صكين منفصلين إذا كان سييسر التفاوض بشأنهما. وبالنسبة للنرويج، فإن الهدف الرئيسي من هذا التمييز هو ضمان خضوع أي منظومة أسلحة ذاتية التشغيل مسموح بها لتحكم بشري فاعل. ويجب أن يكون التحكم البشري في المنظومات الذاتية التشغيل فاعلا ومفيدا بمعنى أن المساهمة البشرية يجب أن تكون كافية لضمان تشغيل المنظومة في امتثال كامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

والتحكم البشري في المنظومات التي تندرج في الفئة (أ) غير كاف لتلبية متطلبات القانون الدولي الإنساني. ولذلك، يجب اعتبارها بالفعل محظورة بموجب القانون الساري. وتوخيا للوضوح، نعتقد أن هذا الحظر ينبغي أن يكون صريحا في صك يبرم في المستقبل. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن المنظومات التي تندرج في الفئة الثانية قد يكون مسموحا بها في ظل ظروف معينة، فإن تطويرها واستخدامها يجب أن يمتثلا للقانون الدولي. ويترتب على ذلك أن كلا من المنظومات المحظورة والمسموح بها قد تندرج ضمن هذه الفئة. ويجب اعتبار منظومات هذه الفئة محظورة إذا:

- كانت بطبيعتها عشوائية و/أو غير قادرة على التمييز بين الأهداف العسكرية و/أو المقاتلين الأعداء، والمدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال، وغيرهم من الأعيان أو الأشخاص المشمولين بالحماية؛
- لا يمكن الحد من آثارها وتوقعها والتحكم فيها، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني في ظروف استخدامها؛
- ذات طبيعة تسبب إصابات مفرطة أو معاناة لا مبرر لها؛ أو
- لا يمكن تشغيلها وفقا للقانون الدولي الإنساني لأي سبب آخر.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشرع على وجه السرعة في إجراء مناقشات موضوعية لجعل تطبيق القانون الدولي الإنساني على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل أمرا صريحا. وإذا كانت هناك حاجة إلى توضيحات جديدة للقانون الدولي الإنساني، أو حتى قواعد جديدة تندرج فيه، لضمان تطبيق المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني بشكل ملائم على المنظومات الذاتية التشغيل، ينبغي للدول أن تضع هذه القواعد في

صـك يبرم في المسـتقبل. وهناك حاجة ملحة للاسـتجابة لدعوة الأمين العام لاختتام المفاوضـات بشـأن هذا الصك بحلول عام 2026.

ويترتب على ذلك أن تطوير واستخدام بعض منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل لن يكون محظورا. أما المنظومات التي يشـملها صـك يبرم في المسـتقبل، ولكنه لا يحظرها، فلا يمكن تطويرها واسـتخدامها إلا بما يتفق تماما مع القانون الدولي الإنساني. وينبغي للدول أن تضع إطارا لتطبيق القانون الدولي الإنساني على هذه المنظومات وأن تتفق عليه. وينبغي أن يكفل هذا الإطار موثوقية منظومات الأسـلحة هذه وإمكانية فهمها والقدرة على التنبؤ بكيفية اشـتغالها. وينبغي أن يضـع تدابير لمراقبة أنواع الأهداف التي يمكن أن تضربها منظومات الأسلحة هذه أو تقييدها أو التأثير عليها بأي شكل آخر، وكذلك بشأن مدة عملية تشغيل منظومات الأسـلحة هذه، وحجمها، ونطاقها الجغرافي. وينبغي وضـع تدابير للحفاظ على التحكم البشـري والاحتفاظ به في جميع الأوقات وفي جميع الظروف وعبر الدورة العمرية للمنظومة بأكملها.

ولكي يتم تشـغيل منظومة ما وفقا للقانون الدولي الإنسـاني، فإن منطلق النرويج هو أن المشـغلين من البشـر يجب أن يكون لديهم فهم كاف لطريقة تشـغيل منظومات الأسـلحة وآثارها وتفاعلها المحتمل مع بيئتها. ويجب أن يكون البشر قادرين على التنبؤ بسلوك منظومات الأسلحة هذه وتفسيره. ويقوم البشر دائما بتحديد وتدقيق قواعد الاسـتخدام وقواعد الاشـتباك وإطار دقيق للمهمة المسـندة إلى المنظومة يكون محدودا زمنيا ومكانيا ويتضمن أهداف مقررة وفقا للحالة والسياق؛ ويجب أن يكون البشر قادرين على مراقبة موثوقية وقابلية استخدام المنظومات أثناء نشرها، وعلى الموافقة على أي تعديل جوهري لبارامترات المهمة؛ ويجب أن يكون البشـر في وضـع يسـمح لهم بممارسـة تقديرهم فيما يتعلق بالامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنسـاني، ولا سـيما مبادئ التمييز والتناسـب والاحتياطات في الهجوم، وبالتالي اتخاذ قرارات حاسـمة بشـأن استخدام القوة.

ودعا عدد من المنظمات إلى حظر اسـتهداف البشـر من قبل منظومات الأسـلحة الذاتية التشـغيل. وتعتقد النرويج أن اسـتهداف البشـر، في حد ذاته، من قبل منظومات الأسـلحة الذاتية التشـغيل يثير مسـائل هامة ينبغي للدول أن تعالجها عند وضع صك في المستقبل.

ولا يزال فريق الخبراء الحكوميين في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسـلحة تقليدية معينة هو المحفل الرئيسـي للنرويج لإجراء هذه المناقشات. ويمكن أن تكون المناقشات في محافل أخرى مثمرة إذا كانت تيسر أو تسهم بطريقة أخرى في وضع واعتماد عاجلين لتوصيات بشأن صك في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وفقا لولاية فريق الخبراء الحكوميين.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[3 أيار/مايو 2024]

يؤدي تطوير منظومات الأسـلحة الفتاكة الذاتية التشـغيل ونشـرها واسـتخدامها إلى نشـوء تحديات إنسانية وقانونية وأخلاقية وأمنية.

المنظورات الإنسانية والقانونية

يستند جوهر القانون الدولي الإنساني إلى القدرة على التقدير البشري والسلطة التقديرية البشرية، وهو أمر يتوقف بشكل جوهري على السياق. ولا يزال القانون الدولي الإنساني يعتمد على الفاعلية البشرية في تنفيذه.

ولذلك فإن تفويض الوظائف الحاسمة لمنظومة أسلحة، أي اختيار الأهداف وضربها، بما في ذلك استخدام القوة، سيكون إشكاليا للغاية من حيث الامتثال للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني مثل التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم والضرورة العسكرية والتمسك بهذه المبادئ.

ويتبع القانون الدولي الإنساني، الذي يتضمن قواعد بشأن وسائل الحرب وأساليبها وقواعد تنظم سير الأعمال العدائية، نهجا "قائما على الآثار" في وضع قيود معينة. لذلك، إذا كانت هناك منظومة أسلحة لها آثار لا يمكن التنبؤ بها أو فهمها أو تفسيرها في جميع الظروف، فإنها تطرح تحديات كبيرة. ولن تشمل منظومة الأسلحة هذه المراقبة المطلوبة لتنفيذ القيود المفروضة بالنسبة للآثار والمنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

ويؤدي استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أيضا إلى ظهور تحديات قانونية أخرى تتعلق بالمسؤولية والمساءلة. ويثير غياب عملية صنع القرار البشري في اختيار الأهداف وضربها مسائل تتعلق بمسؤولية الدول ومساءلتها وإسناد الأفعال غير القانونية أو غير المشروعة دوليا المرتكبة باستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

المنظورات الأخلاقية

أثيرت عدة شواغل أخلاقية فيما يتعلق بتفويض قرار قتل البشر إلى الآلات. ويقلل استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من فرصة التعاطف أو التفكير الأخلاقي في مواقف القتال، خاصة أثناء القرارات الأخلاقية المعقدة التي تتطلب التعاطف أو أحكام القيمة أو فهم المشاعر الإنسانية.

المنظورات الأمنية

تترتب على تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ونشرها، واستخدامها، تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وبما أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل قد تزيل خطر وقوع إصابات بشرية بالنسبة للدول المستخدمة، فإنها تفسح المجال لزيادة الميل إلى استخدامها، مما يقلص عتبة استخدام القوة ووقوع النزاع المسلح.

وفي أوقات الأزمة، قد تؤدي العتبة المنخفضة لاستخدام القوة إلى زعزعة الاستقرار إلى حد كبير لأنها ستزيد من مخاطر سوء التقدير وتؤدي إلى تصعيد النزاع. ويمكن أي يؤدي القضاء التام على التحكم البشري في مثل هذه الأوقات الحرجة إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها وحدوث تصعيد سريع.

وتمثل زيادة سرعة الحرب بسرعة الآلة وضغط الإطار الزمني لصنع القرار، مما يلغي مساحات التخفيف من حدة الأزمات، لا سيما في المناطق ذات التوترات الشديدة وتاريخ حوادث الإطلاق العرضي للنار، وصفة لكارثة لا سبيل للتخفيف من آثارها.

ومن المرجح أيضا أن تشجع منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل استخدام أساليب ووسائل حرب غير متماثلة، بما في ذلك العمليات المجهولة والسرية، مثل عمليات القتل المستهدف في الأراضي الأجنبية.

وفي غياب أي قيود فعلية، يمكن أن يؤدي تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إلى سباقات تسلح جديدة مكلفة، لأن دولا أخرى قد تشعر بأنها مضطرة إلى اقتناء هذه التكنولوجيا للحفاظ على التوازن الاستراتيجي أو الميزة الاستراتيجية. ومن شأن هذه التطورات أيضا أن تزيد من مخاطر انتشار منظومات الأسلحة هذه لتصل إلى جهات فاعلة غير تابعة للدول. وقد تكون منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أيضا عرضة للهجمات السيبرانية.

الحاجة إلى قواعد قانونية دولية جديدة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

كما أكدت المبادئ التوجيهية التي اعتمدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في عام 2019، ينطبق القانون الدولي الإنساني بالكامل على جميع منظومات الأسلحة، بما في ذلك إمكانية تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها. غير أنه لو كان ذكر ذلك كافيا، لما كانت هناك حاجة إلى قواعد إضافية ملزمة قانونا، على النحو الوارد في مختلف البروتوكولات الملحقة باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وفي حالة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، هناك حاجة إلى وضع قواعد قانونية دولية جديدة للأسباب التالية:

- يلزم توضيح الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي الإنساني وصياغتها بمزيد من التفصيل لتوضيح كيفية تطبيقها في حالة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في المستقبل.
- يجب اعتماد مبادئ إضافية لسد الثغرات لتيسير تنفيذ القانون الدولي الإنساني القائم والسماح بتطويره تدريجيا من أجل التصدي للتحديات الإنسانية المرتبطة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.
- لا يعالج القانون الدولي الإنساني القائم بشكل كامل التحديات الإنسانية والأخلاقية والقانونية والأمنية التي تطرحها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.
- هناك حاجة إلى التزامات قانونية دولية جديدة للتصدي للمخاطر الكبيرة بطريقة شاملة ومتكاملة.

عناصر صك قانوني دولي جديد بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

ينبغي أن تستمر الجهود الجارية في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بهدف وضع قواعد قانونية دولية من خلال بروتوكول جديد. ويتعين أن يحدد هذا البروتوكول بوضوح المحظورات والقيود التي تحكم منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ويتسق هذا النهج ذو الشقين الذي يتضمن محظورات وقيودا أيضا مع البروتوكولات القائمة للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وتود باكستان أن تقترح العناصر الأساسية التالية لصك قانوني دولي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمكن التفاوض بشأنه واعتماده بوصفه بروتوكولا سادسا للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

التعاريف

ينبغي أن يعتمد الصك الجديد نهجا عمليا لتغطية الفئة العامة لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في نطاقه. وينبغي أن يشمل التعاريف التالية:

- تعني "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل" منظومات الأسلحة المصممة لاختيار وممارسة القوة ضد هدف (أهداف) دون تدخل بشري بعد تفعيلها؛
- يعني استخدام كلمة "فتاكة" أن منظومة الأسلحة الذاتية التشغيل التي يمكنها، بحكم تصميمها، أن تمارس القوة الفتاكة تندرج ضمن فئة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ومع ذلك، وبغض النظر عن العواقب الفعلية لاستخدامها، سواء أدت القوة المستخدمة إلى آثار مميتة أم لا، سيجري تنظيمها بموجب البروتوكول.

المحظورات

يُحظر في جميع الظروف استحداث منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التالية أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو نشرها أو استخدامها:

(أ) المنظومات التي تتخذ قرارات بشأن استخدام القوة دون تحكم بشري ولا تمكن المستخدم البشري من فهم القرارات المتعلقة باستخدام القوة في جميع ظروف الاستخدام والتنبؤ بهذه القرارات وشرحها؛

(ب) المنظومات التي بحكم تصميمها لا يمكن استخدامها بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف؛

(ج) المنظومات التي تحدث آثارا لا يمكن الحد منها في جميع الظروف على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني.

القيود

في حالة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل غير المحظورة على النحو المبين أعلاه، ينبغي اتخاذ التدابير التالية:

(أ) حصر الأهداف في الأعيان التي هي أهداف عسكرية بطبيعتها فقط؛

(ب) ضمان توفير إمكانية تسمح للمستخدم البشري بالتدخل ووقف عمل المنظومة وإلغاء تفعيلها خلال جميع مراحل الاستخدام؛

(ج) الحد من مدة العمليات ونطاقها الجغرافي وحجمها لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات وفقط في المناطق التي لا يوجد فيها تركز للمدنيين أو الأعيان المدنية؛

(د) الحد من عدد الهجمات من أجل التنبؤ بالآثار والاحتفاظ بالتحكم فيها، على النحو المطلوب بموجب القانون الدولي الإنساني؛

(هـ) تقييد قيام منظومات الأسلحة بتغيير بارامترات الاستهداف بشكل ذاتي دون موافقة مستخدم بشري؛

(و) ضمان الإشراف والرقابة الفعالين أثناء العمليات في جميع الأوقات.

أحكام أخرى

ينبغي أن تشمل الأحكام الأخرى ما يلي:

- ينبغي أن يظل الأشخاص المسؤولون عن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والمتحكمون فيها خاضعين للمساءلة في جميع الأوقات عن عواقب استخدام هذه الأسلحة، بما يتماشى مع القانون الدولي والأحكام الواجبة التطبيق بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا.
- يتعين على الدول أن تضع وتكفل آلية فعالة للإشراف والتحقيق وجبر الضرر فيما يتعلق بأي انتهاك (انتهاكات) مشتبه فيه (فيها) أو مبلغ عنه (عنها) أو موثق(موثقة) فيما يتعلق بتطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أو نشرها أو استخدامها.

وينبغي أن يتضمن الصك القانوني الدولي أيضا مرفقا تقنيا (كما في حالتي البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى، بصيغته المعدلة في 3 أيار/مايو 1996 (البروتوكول الثاني، بصيغته المعدلة في 3 أيار/مايو 1996) والبروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (البروتوكول الخامس) للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة) يشمل أفضل الممارسات ومبادئ توجيهية وغيرها من تدابير الحد من المخاطر لتيسير تنفيذ مختلف مواد الصك. ويمكن أن يشمل هذا المرفق أحكاما بشأن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، بما في ذلك بشأن السياسات، والاختبار، والتدريب، والاستعراضات، بما في ذلك استعراضات الأسلحة والإبلاغ عنها.

خاتمة

يظل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، المنشأ بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بكل ما لديه من أدوات وما قام به من عمل حتى الآن، هو المنتدى الأنسب لوضع إطار معياري قانوني مفيد يتعامل بشكل شامل مع التحديات والشواغل المرتبطة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 أيار/مايو 2024]

يؤدي تطوير التكنولوجيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، إلى تحول سريع في حياة الإنسان وتجربته. وفي حين أن الانتشار الوشيك للتكنولوجيات الناشئة يمكن أن يحل العديد من المشاكل القديمة، إلا أنه قد يعطل أيضا النظام السياسي والاجتماعي. ولهذا السبب، تعتقد الفلبين أن هياكل الحوكمة الدولية يجب أن تواكب هذا التطور.

ولتوفير مساحة لمناقشة الآثار المترتبة على استخدام التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة من وجهة نظر منطقة المحيطين الهندي والهادئ والنظر في هذه الآثار، نظمت وزارة خارجية جمهورية الفلبين، بالتعاون مع المنظمة الدولية لمكافحة العنف في جنوب شرق آسيا، اجتماع مانيلا عن وجهات نظر منطقة المحيطين الهندي والهادئ بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في الفترة 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وتعتقد الفلبين أن هناك حاجة إلى تعزيز المفاوضات من أجل وضع صك قوي وملزم قانونا وملائم للمستقبل للتصدي لتهديدات منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وترى الفلبين أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر هي الإطار المناسب للتصدي للتهديدات المحتملة الناشئة عن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، بما في ذلك إمكانية حيازتها من قبل الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدول، من خلال بروتوكول جديد سيشمل محظورات وقواعد تنظيمية تتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وهناك حاجة إلى قواعد ومبادئ ملزمة قانونا للحماية من المخاطر والتحديات المتعلقة بتطوير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، منها مثلا:

(أ) *توصيف منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل* – من غير المطلوب تقديم تعريف دقيق لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من أجل وضع أي إطار معياري وتشغيلي يحكم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتطويره والتفاوض بشأنه. وتشكل درجات التشغيل الذاتي طيفا واسعا وقد لا تكون الخاصيات التقنية البحتة وحدها كافية لتوصيف منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بالنظر إلى التطور السريع للتكنولوجيا. ويشكل التوصيف العملي التالي، الذي يركز على العنصر البشري والتفاعل بين الإنسان والآلة، وهما أمران أساسيان لمعالجة مسألة الإسناد والمسؤولية، نقطة انطلاق مفيدة:

تشير "منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل" إلى منظومات الأسلحة التي تدمج التشغيل الذاتي في الوظائف الحاسمة المتمثلة في اختيار الأهداف واستهدافها وضربها وممارسة القوة ضدها.

(ب) *المحظورات* – تطوير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل أو إنتاجها أو امتلاكها أو حيازتها أو نشرها أو نقلها أو استخدامها تحت أي ظرف من الظروف إذا:

'1' تم تصميم وظائفها الذاتية التشغيل لاستخدامها خارج نطاق التحكم البشري الفاعل؛

'2' لا يمكن أن يتوافق استخدامها مع مبادئ القانون الدولي الإنساني أو ما يمليه الضمير العام، بما في ذلك المنظومات التي (1) هي غير قادرة على التمييز بين المدنيين والمقاتلين الأعداء والمقاتلين العاجزين عن القتال؛ (2) تسبب بطبيعتها إصابات مفرطة أو معاناة لا مبرر لها أو تكون عشوائية بطبيعتها.

(ج) *القواعد التنظيمية* – يجب وضع قواعد تنظيمية لضمان عدة أمور منها (1) الاحتفاظ بتحكم بشري فاعل في كامل الدورة العمرية لأي منظومة أسلحة أدخل فيها التشغيل الذاتي؛ (2) عدم اعتماد منظومات الأسلحة على مجموعات البيانات التي يمكن أن تديم أو تضخم التحيزات الاجتماعية، بما في ذلك

التحيز الجنساني والعرقي؛ (3) وضع قواعد تنظيمية خاصة بتسجيل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وتتبعها وتحليلها على النحو الواجب.

التحكم البشري الفاعل – المنطلق بالنسبة للفلبين هو أن البشر يجب أن يحتفظوا دائما بتحكم فاعل في استخدام القوة، وأن الأهداف البشرية يجب ألا تختزل أبدا في مجرد بيانات يمكن للآلات والخوارزميات تفسيرها. وفي حين أن إزاحة مركزية الإنسان في استخدام القوة يمكن أن يكون لها آثار قانونية تتعلق بالمساءلة، فإن فرضية الفلبين تتجاوز الاعتبارات القانونية وتنشأ من الفرضية الأساسية القائلة إن كرامة الإنسان لا يمكن المساس بها. وفي هذا الصدد، أثارت الفلبين "التحكم البشري الفاعل" كمعيار لتقييم تطوير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

ويتعلق "التحكم البشري الفاعل" بالحفاظ على التصرف البشري، بما في ذلك الحفاظ على التقدير والتدخل البشريين، في استخدام القوة. ويشمل ذلك، في جملة أمور، العناصر التالية:

(أ) القدرة على إعادة تحديد أو تعديل أهداف أو مهام منظومة الأسلحة أو تكييفها بطريقة أخرى مع البيئة؛ وإلغاء تفعيل تشغيلها واستخدامها أو وقفهما أو إنهائهما أو تعطيلهما حسب الحاجة؛ وتقييد وظيفتها المتمثلة في المبادرة الذاتية؛

(ب) القدرة على الحد من نطاق وحجم استخدام منظومة الأسلحة، بما في ذلك وضع حدود زمنية ومكانية، وتقييد بارامترات الاستهداف والقدرة على الاستهداف؛

(ج) القدرة على فهم وشرح أداء منظومة الأسلحة بهدف تقديم تفسير بعد اشتغالها يفي بالمتطلبات القانونية وغيرها المتعلقة بتشغيل منظومات الأسلحة، بما في ذلك إسناد المسؤولية والمساءلة.

انطباق القانون الدولي – تؤكد الفلبين أن القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي العرفي، وميثاق الأمم المتحدة، وقانون مسؤولية الدول، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، كلها قابلة للتطبيق في سياق تطوير أي منظومات أسلحة ذاتية التشغيل واستخدامها ونقلها.

استعراض الأسلحة – من الآثار الحاسمة المترتبة على انطباق القانون الدولي أن الدول تكون ملزمة بإجراء استعراض وطني للأسلحة. وعند دراسة أي أسلحة أو وسائل أو أساليب حرب جديدة أو تطويرها أو حيازتها أو اعتمادها، يجب تحديد ما إذا كان القانون الدولي سيحظر استخدامها في بعض الحالات أو كلها.

الاعتبارات الأخلاقية – تؤكد الفلبين أن الاعتبارات الأخلاقية أساسية للمحادثات المتعددة الأطراف بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والتطبيق العسكري للذكاء الاصطناعي. وبعيدا عن الحجج القانونية، يقع على عاتق الدول واجب ضمان حرمة الكرامة الإنسانية. ويجب ألا يؤدي أي تطبيق عسكري للذكاء الاصطناعي إلى تحويل الأرواح البشرية إلى مجرد بيانات يمكن للآلات والخوارزميات تفسيرها في سياق أتمتة استخدام القوة.

الأثر على البيئة والسلامة البيئية – يثير وجود منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل شواغل بشأن أوجه الضعف البيئية، ولا سيما أثرها على البيئة البحرية والنظم الإيكولوجية. ومن المهم النظر في الجوانب البحرية والإيكولوجية في المناقشات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وأحد الأمثلة على ذلك هو

الاعتقاد بأن حرب الغواصات الذاتية التشغيل مرغوب فيها نسبيا بسبب انخفاض مخاطر الأضرار الجانبية البشرية تحت الماء. بيد أن ممثلي الدول الجزرية في المحيط الهادئ أشاروا خلال اجتماع مانيلا بشأن منظورات منطقة المحيطين الهندي والهادئ بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل إلى أن الضرر الذي يلحق بالبيئة البحرية يرتبط ارتباطا مباشرا بسبل عيشهم.

التطبيقات العسكرية الأخرى للذكاء الاصطناعي – تسلم الفلبين بأن التطبيق العسكري للذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون له فوائد، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الدقة. ويمكن أن تساعد هذه الدقة القادة والمشغلين العسكريين على ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، لا تعارض الفلبين التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في سياق الوظائف ذات الصلة المرتبطة بالأتمتة، مثل نظم الملاحة، ونظم إدارة القتال، والتوجيه الدقيق، من بين أمور أخرى. وتؤيد الفلبين المعايير الطوعية للسلوك المسؤول في سياق تطبيقات الذكاء الاصطناعي هذه، بما في ذلك استعراض الأسلحة.

اللوائح التجارية الاستراتيجية – ينبغي للدول التي لديها لوائح تجارية استراتيجية وأعضاء نظم الرقابة على الصادرات المتعددة الأطراف العمل معًا للاتفاق على تعريف وظيفي لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وحصر الضوابط الممكنة للتنظيم. وقد يشمل ذلك التكنولوجيات الناشئة التي قد تكون مقدمة لوضع منظومات للأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التكنولوجيات غير الملموسة من الدرجة العسكرية مثل الخوارزميات والبرامج المصممة لتحديد الأهداف بشكل مستقل للأسلحة الهجومية.

كما ينبغي للدول أن تنظر في وضع تمييز تقني واضح بين منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ونظم الدفاع الذاتية التشغيل. وعلى وجه الخصوص، فإن المعدات الدفاعية المماثلة للأنظمة الدفاعية الأوتوماتيكية المضادة للطائرات والصواريخ ليست منظومات أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل، لأنها لا تطلق صواريخ اعتراضية إلا لضرب مشروع لطائرات ومقذوفات معادية تقترب بالفعل. وينبغي التمييز بين الصواريخ الاعتراضية والتكنولوجيات المماثلة لها والذخائر التي تطلقها النظم الهجومية لأنها ترد فقط في إطار نزاع مسلح – ولكنها لا تتسبب فيه. ومن شأن هذا التمييز أن يمكّن الدول من الاستفادة من الحماية التي تمنحها المنظومات الذاتية التشغيل المستخدمة في مجال الدفاع، مع تجنب الطبيعة العشوائية لهذه المنظومات عند نشرها لأغراض هجومية.

وتقدم الفلبين أيضًا تقرير الفلبين عن اجتماع مانيلا بشأن وجهات نظر منطقة المحيطين الهندي والهادئ بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل كمرفق لهذه الإسهامات[1].

(1) النص محفوظ لدى الأمانة العامة وهو متاح لمن يود الاطلاع عليه.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

تسلّم جمهورية كوريا بأن التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة والناشئة ينطوي على آفاق واعدة للنهوض برفاه الإنسان ويمكن أن يساعد في جملة من الأمور من ضمنها توفير حماية أفضل للمدنيين في النزاعات في ظروف بعينها. ومع ذلك، فهي تضع في اعتبارها أيضا الشواغل المتعلقة بالعواقب والآثار السلبية المحتملة لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وفي هذا الصدد، تولي جمهورية كوريا أهمية كبيرة لمعالجة مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مع الحفاظ على نهج متوازن بين الفوائد والمخاطر وكذلك بين الاعتبارات الإنسانية والضرورات العسكرية عند النظر في التداعيات المحتملة للتكنولوجيات الجديدة والناشئة. تستند الآراء الواردة أدناه إلى فهم جمهورية كوريا العملي لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على أنها منظومات أسلحة قادرة على تحديد الأهداف واختيارها وضربها بمجرد تفعيلها، دون تدخل إضافي من المشغِّل.

وتعرب جمهورية كوريا عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بشأن هذه المسائل. ونشيد ونرحب على وجه الخصوص بما أُنجز من عمل وتقدم ثمينين منذ انعقاد الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل المنشأ في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام 2017. ويُعدّ إقرار المبادئ التوجيهية الأحد عشر في عام 2019 وإدراج النهج ذي الشقين في تقرير دورة عام 2023 لفريق الخبراء الحكوميين إنجازين مهمين تم تحقيقهما بتوافق الآراء.

وتواصل جمهورية كوريا التأكيد على أن فريق الخبراء الحكوميين هو المنتدى المركزي والفريد لمعالجة مختلف القضايا المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، مع التركيز على التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني، الذي ينطبق على جميع منظومات الأسلحة، وينبغي أن يواصل الفريق العملَ بهذه الصفة.

واعترافا بالتقدم السريع في التكنولوجيا، ومن أجل تعزيز المناقشة في فريق الخبراء الحكوميين، تشدد جمهورية كوريا على أن النهج الذي تتبعه الأطراف المتعاقدة السامية ينبغي أن يكون عمليا وواقعيا وبراغماتيا وقائما على العلم. وينبغي أن يركز عمل فريق الخبراء الحكوميين على صياغة عناصر لمحظورات وقواعد تنظيمية، بسُبل منها التوصل إلى اتفاق قائم على توافق الآراء بشأن التدابير اللازمة لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية كوريا أنه ينبغي حظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن بطبيعتها أن تُستخدم وفقا للقانون الدولي الإنساني لأنها تتسبب، على سبيل المثال، في إصابات مفرطة أو معاناة لا مبرر لها أو لأنها عشوائية بطبيعتها، أو التي يتعذر استخدامها وفقا للقانون الدولي الإنساني. ويستدعي ذلك مواصلة النقاش بشأن كيفية تنظيم منظومات الأسلحة الفتاكة الأخرى الذاتية التشغيل من أجل ضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن وجود درجة معينة من المشاركة البشرية ليس بالضرورة شرطا لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بل إن ذلك سيكون بالأحرى خاصا بكل حالة على حدة، وتكون مبادئ التمييز والتناسب والحيطة أثناء الهجوم مبادئ أساسية عند تقييم الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل التصدي بشكل كاف للمخاطر المحتملة المرتبطة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، تعتقد جمهورية كوريا أنه سيتعين اتخاذ تدابير للحد من المخاطر لضمان التمييز والتناسب في شن الهجمات والاحتياطات أثناء الهجوم وكذلك لضمان المساءلة، بما في ذلك توفير التدريب للأفراد العسكريين، والاحتفاظ بسلسلة من القيادة والتحكم البشريين تتسم بالمسؤولية على امتداد الدورة العمرية الكاملة لمنظومات الأسلحة، ووضع تدابير ضمانات كافية، من قبيل حماية البيانات. ونعتقد أيضا أن تبادل الدروس المستفادة بشأن ممارسات الحد من المخاطر وكذلك المعلومات عن الأطر والاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل سيسهم في هذا المسعى. والموقف الأساسي لجمهورية كوريا مشروح بشكل جيد في ورقة العمل المشتركة الواردة في الوثيقة CCW/GGE.1/2023/WP.4/Rev.2.

وإذ تعترف جمهورية كوريا بمختلف المبادرات الدولية المتواصلة، مثل مؤتمر القمة المعني بتسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري، والإعلان السياسي بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي، فإنها تؤكد أن جميع الجهود الدولية ذات الصلة ينبغي أن تستمر في استكمال المبادرات الأخرى والعمل بشكل تآزري معها.

جمهورية مولدوفا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

تتعهد جمهورية مولدوفا، وفقا للمادة 8 (1) من دستورها، باحترام ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات التي هي طرف فيها، وبناء علاقاتها مع الدول الأخرى استنادا إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها بالإجماع.

وهذا المبدأ مكرس في القانون رقم 595/1999 بشأن المعاهدات الدولية لجمهورية مولدوفا، الذي تنص المادة 19 منه على ما يلي: "تُنفَّذ المعاهدات الدولية بحسن نية، وفقا لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين. ولا يجوز لجمهورية مولدوفا أن تحتج بأحكام قانونها المحلي لتبرير عدم تنفيذ معاهدة هي طرف فيها".

وتراعي جمهورية مولدوفا وتحترم احتراما كاملا المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وكذلك أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي الوقت الراهن، البلد طرف في العديد من المعاهدات الدولية في مجال القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المعاهدات التي تتناول ضحايا النزاعات المسلحة، وأساليب ووسائل القتال، والجرائم الدولية.

وانضمت جمهورية مولدوفا إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 وبروتوكوليها الإضافيين المؤرخين 10 تموز/يوليه 1977 بموجب قرار البرلمان رقم 318/1993.

وبموجب القانون رقم 975-XIV/2000، انضـــمت جمهورية مولدوفا إلى اتفاقية حظر أو تقييد اســتعمال أســلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضــرر أو عشــوائية الأثر، المعتمدة في جنيف في 10 تشـرين الأول/أكتوبر 1980، وإلى البروتوكولات الملحقة بالاتفاقية، وهي: البروتوكول المتعلق بالشـظايا التي لا يمكن الكشــف عنها (البروتوكول الأول)، المعتمد في جنيف في 10 تشــرين الأول/أكتوبر 1980؛ والبروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى بصيغته المعدلة في 3 أيار/مايو 1996 (البروتوكول الثاني، بصـيغته المعدلة في 3 أيار/مايو 1996)، المعتمد في الأصـل في جنيف في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1980؛ والبروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة (البروتوكول الثالث)، المعتمد في جنيف في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1980؛ والبروتوكول الإضـافي الملحق باتفاقية حظر أو تقييد اســتعمال أســلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضــرر أو عشــوائية الأثر (البروتوكول الرابع، المعنون "البروتوكول المتعلق بأسلحة اللازر المعمية")، المعتمد في فيينا في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1995.

وينص القانون الدولي الإنســاني الحالي (المادة 36 المتعلقة بالأســلحة الجديدة من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)) على أنه "يلتزم أي طرف سام متعاقد، عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد أو أداة للحرب أو اتباع أسلوب للحرب، بأن يتحقق مما إذا كان ذلك محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا الملحق 'البروتوكول' أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي".

والبروتوكول الإضــافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949 واتفاقية حظر أو تقييد اســتعمال أســلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضــرر أو عشــوائية الأثر وبروتوكولاتها (من الأول إلى الرابع)، المتفق عليها في جنيف عام 1980 (والتي بدأ نفاذها بالنسـبة لجمهورية مولدوفا في 8 آذار/مارس 2001)، لا تحدد أو تنظم حظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وبموجب القانون رقم 212/2010، صــدق برلمان جمهورية مولدوفا على نظام روما الأســاســي للمحكمة الجنائية الدولية، المعتمد في 17 تموز/يوليه 1998.

ومن أجل الوفاء بالالتزامات الدولية المتعهد بها ولضـمان الامتثال لقواعد قانون النزاعات المسلحة، أقرّ قرارُ وزير الدفاع رقم 275/2006 التعليماتِ المتعلقة بتنفيذ قواعد قانون النزاعات المســلحة في الجيش الوطني لجمهورية مولدوفا.

ووفقا لهذه التعليمات، فإن عمل القادة والرؤســاء فيما يتعلق بإعداد الوحدات الكبيرة والوحدات العســكرية والوحدات الفرعية للوفاء بالمهام الموكلة إليهم وســلوكهم أثناء الأعمال العســكرية يجب أن يتما وفقا لمبادئ قانون الحرب. كما يجب عليهم أن يكفلوا الامتثال لقواعد قانون النزاعات المســلحة، مع توفير جميع التدابير الوقائية الممكنة لتجنب الخسائر التي تلحق بالسكان المدنيين والأضرار التي تلحق بالممتلكات المدنية، وإذا كان ذلك مستحيلا، لتقليل هذه الخسائر والأضرار إلى أدنى حد.

ولا يعفي قيام مرؤوس بارتكاب انتهاك لقانون النزاعات المسـلحة رؤسـاءه من المسـؤولية التأديبية أو الجنائية. ولدى التحضــير للأعمال العســكرية والقيام بها، يلتزم القادة والرؤســاء من جميع المســتويات بمراعاة حدود وقيود معيَّنة مفروضة على استخدام القوة في سياق النشاط الإداري.

وترد أيضا الأحكام ذات الصلة بالالتزام بمعرفة متطلبات القانون الدولي المتعلق بالنزاعات المسلحة والامتثال لهذه المتطلبات بدقة في القواعد التنظيمية للخدمة الداخلية في القوات المسلحة لجمهورية مولدوفا، التي أُقرّت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2327/2009.

علاوة على ذلك، فإن ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة والعمليات القتالية، في سياق التكنولوجيات الجديدة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، تنطوي على أهمية تطبيق أحكام المادتين 36 و 57 من البروتوكول الإضافي الأول، لعام 1977، الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949، بشأن الأسلحة الجديدة والاحتياطات أثناء الهجوم.

ومن ثم، فإننا نتفق على أن القانون الدولي الإنساني ينطبق أيضا على هذه المنظومات وأن قرار استخدامها يجب أن يتخذه الفرد. وينبغي للدول أن تنظر، في المرحلة المفاهيمية، في مشروعية الأسلحة الجديدة التي تطورها أو تقتنيها.

ومع ذلك، وفي ضوء الصكوك الدولية القائمة، هناك التزام على الأفراد والدول في وقت السلم، وكذلك على المقاتلين والتنظيمات العسكرية والدول في حالات النزاع المسلح، بعدم نقل سلطة أو قدرة استخدام القوة الفتاكة إلى آلة أو عملية آلية، بحيث ينبغي للإنسان في كل حالة أن يُعرِّف هذا الاستخدام على أنه استخدام مشروع وأخلاقي وقانوني.

وفي حالة الفظائع التي تسببها منظومة أسلحة ذاتية التشغيل تحت تحكم أو قيادة أولئك الذين يقومون بتشغيلها، فإن ذلك يمكن أن يقوّض مفهوم مسؤولية القائد والالتزام بالتحكم في أفعال المرؤوسين، وبالتالي حماية القادة مما يمكن أن يُعتبر تهمة ارتكاب جريمة حرب.

ونظرا للاتجاه المتزايد حاليا في تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها عسكريا لتحييد القوة الحية (لأول مرة في التاريخ، في عام 2020، خلال الحرب الأهلية الليبية، كما ورد في أحد تقارير مجلس الأمن) وللمخاطر العالمية التي تهدد السلام والأمن، بما في ذلك مخاطر الانتشار، بما في ذلك الانتشار لدى الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، فمن الضروري إنشاء واستعراض الإطار المعياري الدولي للحد من الاستخدام العسكري لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وحظر هذا الاستخدام، بما في ذلك بالاقتران مع الذكاء الاصطناعي، وحظر استخدام هذه المنظومات بالاقتران مع أسلحة أخرى، على سبيل المثال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

ونظرا لتزايد مستوى المخاطر والتهديدات الإقليمية والعالمية المتصلة بتطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها عسكريا، بالاقتران مع الذكاء الاصطناعي، فإننا نرى أن من الضروري تحديد وتنظيم ظروف الحظر الجزئي أو الكلي على الصعيدين الدولي والوطني لاستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وذلك وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والمعاهدات الدولية، من أجل تنظيم الظروف التي يمكن فيها حظر استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بما يشمل حظر استخدام هذه المنظومات بالاقتران مع أسلحة أخرى، على سبيل المثال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ومع ذلك، فإن التنفيذ الفعال لهذه القواعد التنظيمية المتعلقة بالقيود والمحظورات المفروضة على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يتطلب إنشاء آليات دولية ووطنية للرصد والمراقبة والمساءلة القانونية عن التطوير غير القانوني لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها عسكريا، بما في ذلك ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[8 أيار/مايو 2024]

يحيط الاتحاد الروسي علما باتخاذ الجمعية العامة القرار 241/78 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، ويتشرف، وفقا للفقرة 2 من ذلك القرار، بأن يقدم مساهمته الوطنية في تقرير الأمين العام إلى الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة لإجراء المزيد من المناقشات فيما بين الدول الأعضاء.

ونحن نعتقد أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر توفر أنسب إطار لمعالجة مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وينبغي لفريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أن يقيم توازنا معقولا بين الشواغل الإنسانية والمصالح الدفاعية المشروعة للدول فيما يتعلق بهذه المنظومات، وأن يتخذ القرارات على أساس توافق الآراء. ويبدو أن نقل مناقشة هذه المسألة إلى أي ساحة دولية أخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة، سيؤدي إلى نتائج عكسية.

ويرحب الاتحاد الروسي بموافقة اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة على الولاية التداولية الجديدة التي أُسندت إلى فريق الخبراء الحكوميين حتى عام 2026. ونأمل أن يتمكن الفريق من التوصل إلى الاتفاق، مع مراعاة آراء جميع الدول الأطراف، بشأن استنتاجات وتوصيات موضوعية لتقديمها إلى المؤتمر الاستعراضي السابع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وليس ثمة توافق في الآراء في القانون الدولي القائم بشأن تعريف محدد لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الأمر الذي يعقّد النظر في هذه المسألة. وبالتالي، فإن التوصل إلى فهم عملي مشترك لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل سيوفر صورة أوضح لهذا الموضوع ويفتح آفاقا أوسع لمناقشته.

ويُتوخى في التعريف العملي أن يستوفي الشروط التالية:

(أ) بيان أنواع الأسلحة التي تنتمي إلى فئة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وبعض الخصائص الهامة التي تميز استعمالها؛

(ب) عدم الاقتصار على الفهم الحالي لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ومراعاة إمكانات تطويرها في المستقبل؛

(ج) وضع فهم عالمي لهذه المنظومات يحظى بقبول مجتمع الخبراء من العلماء والمهندسين والتقنيين والعسكريين والمحامين وعلماء الأخلاقيات؛

(د) ألا يفهم منه أنه يحد من التقدم التكنولوجي ويقوض البحوث في مجال التطبيقات السلمية لعلم الروبوتات والذكاء الاصطناعي؛

(هـ) عدم حصر تعريف منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في وصف خصائصها؛

ويجدر تجنب تصنيف الأسلحة قيد المناقشة إلى فئة "سيئة" وفئة "جيدة"، أي السماح بتصنيفها بناءً على التفضيلات السياسية لمجموعة معينة من الدول.

ويبدو من الصواب تعريف منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بأنها معدات تقنية غير مأهولة ذاتية التشغيل بالكامل، وليست سلاحًا، وبأنها مصممة لأداء مهام القتال والدعم دون أي تدخل من جهة مشغِّلة.

ولا ينبغي تصنيف المنظومات العسكرية الحالية ذات الدرجة العالية من التشغيل الذاتي ضمن فئة "خاصة" تستلزم وضع قيود ومحظورات على الفور. فهذا المستوى من التشغيل الذاتي هو الذي يمكّن هذه المنظومات من العمل بفعالية في السياقات والبيئات القتالية الدينامية، مع ضمان درجة مناسبة من الانتقائية والدقة، ومن ثم الامتثال لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني.

ومن المسلم به عموما أن القانون الدولي القائم، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ينطبق تماما على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ويتضمن القانون الدولي الإنساني عددا من القيود الهامة فيما يتعلق بما يلي:

(أ) عدم جواز الاستعمال العشوائي وغير المتناسب لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، واستعمالها ضد السكان المدنيين ودون اتخاذ التدابير الاحتياطية لحمايتهم؛

(ب) التقيد في أي استعمال عسكري لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بمبدأ التناسب بين الضرورة العسكرية والضرر الناجم عنها؛

(ج) إسناد أمر البت في مدى ملاءمة استعمال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وأشكالها وطرائق استعمالها إلى الشخص الذي يتولى التخطيط للعملية العسكرية ووضع السيناريوهات لاستعمال (مهمة) هذه المنظومات.

ويتضمن البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 لاتفاقيات جنيف لعام 1949 أيضا التزاما هاما بإجراء استعراضات قانونية عند النظر في استحداث أسلحة جديدة، أو تطويرها أو اقتنائها أو اعتمادها. غير أن المادة 36 لا تحدد كيفية إجراء هذه الاستعراضات القانونية، ولا تفرض التزاما على الدول بتعميم النتائج على الجمهور وتقديم معلومات لأي شخص في هذا الصدد. وتضطلع الدول فعليا بتنظيم الاستعراضات القانونية على الصعيد الوطني، بحيث تنتفي الحاجة إلى وضع آلية عالمية ملزمة تنظم سلوكها في هذا الصدد وتُصمم خصيصا لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. غير أننا لا نعترض على التبادل الطوعي لأفضل الممارسات في مجال الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها بموجب المادة 36 من البروتوكول الإضافي الأول، مع مراعاة الأمن القومي والأسرار التجارية.

ويتصرف الاتحاد الروسي على أساس عدم وجود أسباب مقنعة حتى الآن لفرض أي قيود أو محظورات جديدة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، أو لتحديث أو تكييف القانون الدولي الإنساني فيما يتصل بهذه الوسائل. ومن السابق لأوانه أيضا مناقشة بعض "قواعد السلوك" بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

ولا يمكن الاستناد إلى مبادئ الإنسانية، ومقتضيات الضمير العام، فضلا عن عنصر حقوق الإنسان، كشرط مطلق وكاف فقط لفرض ضوابط وقواعد تقييدية على أنواع محددة من الأسلحة.

ونحن نولي أهمية كبرى لتحقيق الانضمام العالمي لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة. ونعتقد أن معالجة الشواغل المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تكمن في التنفيذ الدقيق للمعايير القانونية الدولية السارية بالفعل.

ونرى أن التحكم البشري في منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يشكل قيدا كبيرا. فتحقيق ذلك يعني أن تسمح دارة التحكم في منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بتدخل مشغّل بشري أو نظام تحكم عالي المستوى لتغيير طريقة تشغيل هذه المنظومات، بما في ذلك تعطيلها الجزئي أو الكامل. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تُترك مسألة البت في الأشكال والأساليب المحددة للتحكم البشري لتقدير الدول، وينبغي ألا تتقرر بالضرورة من خلال الإدارة المباشرة وحدها.

ويمكن ممارسة التحكم من خلال:

(أ) تحسين موثوقية المنظومة وتحمّلها للخلل؛

(ب) وضع قيود على أنواع الأهداف؛

(ج) وضع قيود على المدة والتغطية الجغرافية ونطاق التطبيق؛

(د) التدخل والتعطيل في الوقت المناسب؛

(هـ) اختبار منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في ظل ظروف عملياتية تحاكي الواقع؛

(و) منح سلطة التحكم للأشخاص الذين أتقنوا بنجاح إجراءات استعمال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل؛

(ز) مراقبة عملية إنتاج فرادى الأجزاء المكونة لتلك المنظومات والمنتج ككل؛

(ح) مراقبة نشر وإعادة تدوير فرادى الأجزاء المكونة لتلك المنظومات والمنتج ككل.

نعتبر أنه من غير المناسب طرح مفهومي "التحكم البشري الفاعل"، و "شكل ودرجة المشاركة البشرية" اللذين تروج لهما بعض الدول في المناقشة لأن هذين المفهومين لا يندرجان عموما ضمن نطاق القانون ولن يؤدي طرحهما إلا إلى تسييس المناقشات.

ويفترض الاتحاد الروسي أن الدول والأفراد (بمن فيهم المطوِّرون والمنتجون) مسؤولون بموجب القانون الدولي في كل وقت عن قراراتهم المتعلقة باستحداث وتطبيق تكنولوجيات جديدة في ميدان منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وتقع مسؤولية استعمال منظومات الأسلحة هذه على عاتق المسؤول الذي يكلّفها بالمهمة ويصدر الأوامر باستعمالها. ولدى استعمال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ينبغي أن تكون لدى ذلك الشخص المعرفة والمهارات المناسبة فيما يتعلق بتشغيلها واستعمالها، وكذلك أهلية اتخاذ القرار بشأن مدى ملاءمة استعمال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والتخطيط لأشكال وأساليب استعمالها.

ومن الحقائق المعروفة جيدا أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمكن أن تكون أكثر فعالية من المشغّلين البشريين في تنفيذ المهام وتقليل احتمالات الخطأ. وبوجه خاص، يمكن لهذه المنظومات أن تحد بدرجة كبيرة من الآثار السلبية لاستعمال الأسلحة في سياق القانون الدولي الإنساني، والتي قد تُعزى إلى أخطاء المشغّل، وحالته العقلية والجسدية، ومواقفه الأخلاقية والدينية والمعنوية. ويمكن أن يؤدي

استعمالها وفقا للقانون الدولي الإنساني إلى تحسين دقة استهداف الأسلحة للأهداف العسكرية، والإسهام في الحد من احتمال شن هجمات غير مقصودة على المدنيين والأعيان المدنية.

وينبغي أن يكون تقييم المخاطر المحتملة المرتبطة باستعمال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والتخفيف من حدتها جزءا من عمليات تصميم التكنولوجيات الجديدة واستحداثها واختبارها ونشرها في أي منظومات للأسلحة.

ويمكن التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بهذه المنظومات عن طريق ما يلي:

(أ) الإدارة الفعالة لدورتها العمرية؛

(ب) تنظيم اختبارات متعددة في جميع مراحل الدورة العمرية، بما في ذلك في ظروف تحاكي الواقع؛

(ج) ضمان الموثوقية والقدرة على تحمل الخلل؛

(د) تحديد معايير الجاهزية؛

(هـ) توفير الحماية القصوى من الوصول إليها دون إذن؛

(و) تدريب المشغّلين؛

(ز) إعطاء الأولوية لاستخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في عملية جمع ومعالجة المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرار العسكري؛

(ح) الرصد المستمر لتحركات هذه المنظومات من قِبل المشغّل، على نحو يضمن إمكانية تحكّمه في إنهاء المهمة القتالية في حالات الطوارئ؛

(ط) منع الجهات الفاعلة من غير الدول من استعمال هذه المنظومات لأغراض غير مشروعة.

ونرى أن من المفيد إجراء تبادل طوعي للآراء بين الدول في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والقانون الدولي.

ويطلب الاتحاد الروسي إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار المقترحات الواردة أعلاه في تقريره الموضوعي المقدم عملا بالفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 241/78، وأن يدرج هذه الوثيقة في مرفق لذلك التقرير.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[18 أيار/مايو 2024]

تشاطر حكومة صربيا الأمم المتحدة قلقها إزاء تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وترى أنه ينبغي حظر هذه المنظومات أو تقييد إنتاجها ورصد استخدامها.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن الذكاء الاصطناعي الذي يُشغِّل منظومات الأسلحة غير قادر على تحقيق مستوى ذكاء ووعي مماثل لمستواهما لدى البشر. وفي ظل غياب المعايير والأخلاقيات الإنسانية، من المناسب أن نسأل ما الذي سيمنع الاستخدام المفرط للقوة الفتاكة والدمار والموت اللذين لا مبرر لهما، وأن نثير كذلك مسألة "الأضرار الجانبية"، أي ما إذا كان سيتم إغفال المسؤولية الأخلاقية والجنائية عن فقدان أرواح الأبرياء وما هي التدابير والأسلحة التي ينبغي أن تكون ذاتية التشغيل. ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مصمَّمة لتقليل الخسائر والموارد الخاصة بها إلى أدنى حد ممكن ولتعظيم الخسائر والموارد الخاصة بالعدو، وهو ما قد يعني، إلى جانب إغفال المعايير الأخلاقية والمعنوية، أنها قد تكون مزودة في المستقبل بالقذائف النووية.

وفي هذا الصدد، هناك احتمال حقيقي بأن يتم اختراق هذه المنظومات وأن تحدث اختلالات في البرامجيات والمعدات، وهو أمر متأصل في الإنتاج الواسع النطاق. ولا يوجد شيء آخر مضمون في مثل هذه الحالات سوى الموت والدمار، ويكون من المستحيل عمليا تحديد المسؤولية. وبناء على ذلك، تعرب حكومة صربيا عن بالغ قلقها إزاء الإمكانات التدميرية لهذه المنظومات، وآثارها السلبية على السلام والأمن الإقليمي والعالمي للأسباب التالية:

- احتمال خفض عتبة نشوب النزاعات، ويرجع ذلك جزئيا إلى الاعتقاد بأن عدد الضحايا العسكريين سينخفض بفضل دقة هذه المنظومات؛
- ظهور سباق تسلح، لا سيما في الحالات التي تتسم بغياب التناظر والتي تمتلك فيها بعض البلدان هذه المنظومات والبعض الآخر لا يمتلكها؛
- حيازة جهات فاعلة عنيفة غير تابعة للدول والجماعات الإجرامية والإرهابية هذه المنظومات مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها؛
- تَجنُّب هذه المنظومات للاتفاقيات والضوابط والقواعد التنظيمية الدولية القائمة بسبب عدم كفاية الاعتراف بها؛
- إمكانية أن يتسبب سرب من المركبات الجوية غير المأهولة الأحادية الاستخدام، بغض النظر عن حجمه، في وقوع إصابات جماعية. ويستطيع فرد واحد تنفيذ مثل هذا الهجوم ويكون الدفاع ضده صعب ومعقد؛
- إمكانية أن تتسبب المعلومات غير الصحيحة أو المفهومة بشكل خاطئ في اتخاذ قرارات خاطئة واستهداف خاطئ.

وصربيا، بوصفها بلدا صغيرا محايدا على الصعيد العسكري وضحية لهجمات شُنّت بمنظومات مماثلة من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي كانت من جيل أقدم بقليل، في عام 1999، ترى أن استخدام هذه المنظومات أو منظومات أكثر تعقيدا لأغراض عسكرية هو استخدام عبثي بالكامل لسببين، هما:

- لا يمكن لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل القادرة على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن اختيار الأهداف أن تحاكي المشغِّل البشري تماما. فهي تفتقر إلى التعاطف، ولعله السمة الأهم في تحديد طريقة استخدام الأسلحة وتحقيق الأهداف القتالية مع احترام مبدأ 'الكفاءة/الفعالية'.

- لا يمكن لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل أن تستوعب العواقب المحتملة، وأن تحدد وزن كل العواقب، وأن تُقيّم العواقب وتقارن فيما بينها. ولذلك، من المرجح أن يتعذر على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل القيام بمهام عسكرية بشكل مستقل وبدون إلحاق أضرار جانبية أو مع إلحاق حد أدنى من هذه الأضرار.

وبناء على ذلك، فإن مسألة الأخلاقيات المتعلقة بالوفاء بالشروط الأساسية للقانون الدولي الإنساني (قانون الحرب)، أي تحديد المسؤولية عن التسبب في خسائر بشرية، تكتسي أهمية قصوى. والواقع أن الأسلحة أو الوسائل التي لا تفي بشروط القانون الدولي الإنساني المذكورة آنفا ينبغي ألّا تُستخدم في القتال. وإذا اتخذ الإنسان قرارا يؤدي إلى القيام بإجراء ضد هدف ما، فهناك تسلسل واضح لمسؤولية القيادة بدءا من الشخص الذي يتخذ القرار، إلى الشخص الذي يعطي الأمر، ووصولا إلى الشخص الذي يضغط على الزناد/يضغط على الزر. وفي حالة منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، لا توجد مسؤولية واضحة للقيادة عن الأضرار الناجمة عن الأعمال القتالية.

ولهذه الأسباب، من المهم أن يخضع تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وإنتاجها واستخدامها لتنظيم صارم ورصد دقيق.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للاتفاقيات الدولية أن تنظم استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من أجل توفير معيار في مدونة السلوك الأخلاقي أثناء استخدام الأسلحة الحديثة، ولا سيما من هذا النوع، في الوقت الذي لا تزال فيه هذه الأسلحة ناشئة ولم تُستخدم على نطاق واسع بعدُ.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]
[22 أيار/مايو 2024]

مقدمة

هذه مساهمة مقدمة من حكومة سيراليون تماشيا مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة على النحو المبين في القرار 241/78 بشأن "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل"، الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2023. وهذه المساهمة تستند إلى المداولات التي جرت في مؤتمر الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجوانب المتعلقة بالسلام والأمن لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، الذي عُقد في فريتاون، سيراليون، يومي 17 و 18 نيسان/أبريل 2024، وإلى البيان (المشار إليه فيما يلي باسم "بيان فريتاون") الصادر عن ذلك المؤتمر. وهي تستند كذلك إلى البيان الرسمي للرئيس يوليوس مادا بيو بشأن الحاجة الملحة لوضع قواعد ومبادئ ملزمة قانونا تتصدى للتهديدات والتحديات التي تطرحها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وكانت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ممثَّلة بوفود رفيعة المستوى، شملت وزراء للخارجية، في هذا المؤتمر الذي ركز على موضوع "الجوانب المتعلقة بالسلام والأمن لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل: منظور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مسار نحو التفاوض على صك ملزم قانونا". وعرضت حكومة سيراليون استضافة المؤتمر بعد أن اتخذت الجمعية العامة القرار 241/78 في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي شاركت سيراليون في تقديمه. وطُلب إلى الأمين العام في ذلك القرار أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن سبل التصدي لما تثيره تلك المنظومات من تحديات وشواغل من كل من المنظور الإنساني والقانوني والأمني والتكنولوجي والأخلاقي.

المساهمة

يتجسد موقف سيراليون في "بيان فريتاون" المؤرخ 18 نيسان/أبريل 2024. وهو يؤيد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى التفاوض العاجل على صك ملزم قانونا لتنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بما يتماشى مع القوانين الدولية، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن المبادئ الأخلاقية الأساسية التي تحكم الحرب. وتتعهد سيراليون بالنهوض بالاستراتيجية المنسقة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على النحو الذي أكده بيان فريتاون، من أجل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تطرحها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وتؤكد حكومة سيراليون على ضرورة وضع معايير المساءلة والأطر التشغيلية على الصعيد دون الإقليمي فيما يتعلق بشراء منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل ونقل هذه المنظومات ونشرها؛ فضلا عن ضرورة وضع بارامترات قانونية صارمة وبروتوكولات تشغيلية تفي بمتطلبات القانون الدولي وتصون حقوق الإنسان. ونشدد بشكل خاص على الطابع الهام والملح لمسألة الاستفادة من المعاهدات الدولية القائمة والجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لبدء مفاوضات من شأنها أن تؤدي إلى إبرام صك ملزم قانونا بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وتأسف سيراليون لاحتمال أن تؤدي منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل إلى تصعيد سباق التسلح وانتشار الأسلحة، وعكس مسار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الطويل الأمد بشأن الحد من الأسلحة، ومنع نشوب النزاعات، وعمليات نزع السلاح.

وتقدم سيراليون مضمون بيان فريتاون المؤرخ 18 نيسان/أبريل 2024 لإدراجه في تقرير الأمين العام تمشيا مع القرار 241/78، كوثيقة من وثائق حكومة سيراليون، وكذلك بوصفه الموقف المتفق عليه للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحاجة إلى إبرام صك ملزم قانونا فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، وذلك لأن المؤتمر الذي صدر عنه هذا البيان كان أول مؤتمر إقليمي يستقطب مشاركة من أعلى مستويات الحكومة، بما في ذلك رئيس دولة سيراليون. ويلخص بيان فريتاون هذه المساهمة.

إذ نعترف بالآثار الأمنية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية الهامة المترتبة على التكنولوجيات الناشئة؛

وإذ نعترف كذلك بأن تلك التكنولوجيات والذكاء الاصطناعي، إذا تم تطويرها وتقاسمها بشكل منصف، يمكنها أن تدعم النمو الاقتصادي وتحسن جودة حياة البشر؛

وإذ ندرك أنه بدون تطوير تلك التكنولوجيات بشكل منصف، فهي قد تعزز أشكال عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، وقد تزيد من التحيز وانعدام الثقة والتجريد الرقمي من الإنسانية؛

وإذ يساورنا القلق من أن التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة يثير شواغل خطيرة من الجوانب الأخلاقية والإنسانية والقانونية والأمنية ومن جوانب السلام والأمن، من بينها شواغل من احتمال استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل كقوة مميتة ضد أهداف دون تحكم بشري فاعل وهو أمر في غاية الأهمية للوفاء بالالتزامات الأخلاقية والقانونية والإنسانية؛

وإذ ندرك تاريخ منطقتنا وسياقها الحالي، من حيث قضايا النزاعات المسلحة والإرهاب والاضطرابات الداخلية التي تفاقمت بسبب عدم كفاية التنظيم الدولي لتجارة الأسلحة ومنظومات الأسلحة؛

وإذ يساورنا القلق من أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل قد تصبح سهلة الاستنساخ والاستبدال بشكل متزايد، وبالتالي تصبح صنفا متاحا للتجارة والنقل، بما في ذلك لاستخدامها من قبل الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والإرهابيين والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدول؛

وإذ يساورنا القلق أيضا من أن هذا الانتشار، في ظل عدم وجود تنظيم دولي محدد، سيثير مخاطر إضافية تهدد السلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، من بينها مخاطر السباق على التسلح وتصعيد حدة النزاعات، وسيقوض الجهود الإقليمية لبناء السلام عن طريق التكامل الاقتصادي والسياسي؛

وإذ نعترف، لذلك، بالحاجة إلى تعزيز آليات الحوكمة القائمة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، من خلال وضع قواعد جديدة ملزمة قانوناً تتضمن محظورات وقواعد تنظيمية تتصدى بفعالية للتهديدات والتحديات التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل؛ قررت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ما يلي:

- دعم التفاوض العاجل على صك ملزم قانوناً لتنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، يتضمن محظورات وقواعد تنظيمية، وفقًا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمبادئ الأخلاقية؛

- والسعي لتعزيز التعاون والشراكة على الصعيد الإقليمي، والنهوض بالمواقف المشتركة بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تساهم في الجهود العالمية الأوسع نطاقاً الهادفة لوضع صك جديد ملزم قانوناً باتباع نُهُج شاملة وتشاركية؛

- وتعزيز الحوار البنّاء والتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة للتصدي للتحديات التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بفعالية؛

- وتأييد المساعي الهادفة للتوصل إلى موقف إقليمي مشترك بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، كما هو مبين في البيان المعتمَد أثناء هذا المؤتمر، والتعهد بالعمل الجماعي من أجل تنفيذه.

خاتمة

تعتقد سيراليون أن مؤتمر فريتاون والبيان الذي صدر عنه، بتأكيدهما على أهمية التعاون العالمي وتَبنّي موقف موحَّد بشأن تنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، يحددان جدول أعمال استراتيجيا للمفاوضات المستقبلية التي من شأنها أن تؤدي إلى مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا فيما يتعلق بهذه المنظومات. وتأمل سيراليون أن تؤثر المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر والنتائج التي انبثقت عنه تأثيرا كبيرا على الحوار العالمي بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وأن تسهم في وضع إطار دولي ملزم قانونا بحلول عام 2026 – وهو هدف حددته الأمم المتحدة. وفي المؤتمر، تم التأكيد على الطبيعة المعقدة والملحة للقضايا المحيطة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والمسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في مواجهة هذه التحديات. وتم الاعتراف بالأدوار الاستباقية لسيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشجيع اتباع نهج موحَّد بُغية تعزيز الأمن العالمي واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون الدولي.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]
[9 أيار/مايو 2024]

ما فتئت سنغافورة، وهي دولة صغيرة، تؤيد النظامَ المتعدد الأطراف القائم على القواعد ودورَ الأمم المتحدة. فالمنظمة توفر الأساس للقانون الدولي والقواعد الدولية. والمؤسسات والنظم والقوانين المتعددة الأطراف ضرورية لبقاء جميع الدول، ولا سيما الدول الصغيرة.

وبناء على ذلك، وفيما يتعلق بحوكمة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، نعتقد أن من المهم أن يعمل المجتمع الدولي على نحو متعدد الأطراف من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

وتؤكد سنغافورة المبدأ القائل بأن القانون الدولي الإنساني ينطبق على استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونظرا للتقدم السريع في خاصية التشغيل الذاتي لمنظومات الأسلحة وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، نعتقد أنه من المهم الاستمرار في مناقشة مسألة حوكمة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في بيئة متعددة الأطراف.

النهوض بالقانون الدولي الإنساني

أصبحت سنغافورة طرفا متعاقداساميا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة) في آذار/مارس 2024.

ويؤكد انضمام سنغافورة إلى هذه الاتفاقية التزامنا بالقانون الدولي الإنساني. وقد أسفرت الاتفاقية، بوصفها اتفاقية إطارية، عن بروتوكولات هامة زادت من تعزيز القانون الدولي. وسنغافورة ملتزمة بمواصلة تدوين قواعد القانون الدولي المنطبقة في النزاعات المسلحة وبتطويرها تدريجيا.

وفي إطار الاتفاقية، أُنشئ رسميا فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل قبل سبع سنوات. وتعتقد سنغافورة أن الفريق هو المنتدى المناسب لمناقشة مسألة حوكمة هذه المنظومات، حيث يتضمن المنتدى تمثيلا شاملا للخبراء في المجالات القانوني والعسكري والتكنولوجي. وتؤيد سنغافورة "النهج ذي الشقين" بشأن حظر منظومات الأسلحة هذه على النحو الذي اتفق عليه الفريق في عام 2023. ونعتقد أنه ينبغي حظر استخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا يمكن استخدامها في ظل الامتثال للقانون الدولي الإنساني، ونؤيد مفهوم فرض قيود لضمان إمكانية استخدام هذه المنظومات وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وبما أن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست أطرافا متعاقدة سامية في هذه الاتفاقية ولا يمكنها المشاركة في فريق الخبراء الحكوميين، فإن دعوة الأمين العام إلى إبداء آراء بشأن هذه المنظومات تُيسِّر مشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة. وقد صوتت سنغافورة لصالح قرار الجمعية العامة 241/78، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونعتقد أن تقرير الأمين العام يمكن أن يكون بمثابة مورد هام لفريق الخبراء الحكوميين للنظر فيه عند وضع إطار لحوكمة هذه المنظومات.

وستواصل سنغافورة الإسهام بشكل بَنّاء في فريق الخبراء الحكوميين بُغية إحراز تقدم ملموس في إطار ولايتها الحالية، وتأمل أن تحقق الدول الاتساق بشأن عناصر صك يحكم منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

إدماج الذكاء الاصطناعي في منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

لا تُدمِج منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بالضرورة الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن أيضا بناء هذه المنظومات على البرمجة القائمة على القواعد. ومع ذلك، عندما يتم تطبيق الذكاء الاصطناعي في الوظائف الحيوية في هذه المنظومات، يجب أن ندرك مخاطر النتائج غير المقصودة. فإذا تصرف الذكاء الاصطناعي بطريقة غير متوقعة في هذه المنظومات، قد تكون الآثار الناتجة خطيرة للغاية، مثل التصعيد غير المقصود أو النيران الصديقة أو إلحاق الأذى بالمدنيين بشكل غير قانوني.

وسنغافورة ملتزمة بتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه على نحو مسؤول في الميدان العسكري. وبعد عدة سنوات من المشاورات المكثفة مع خبراء تكنولوجيات الدفاع، والمخططين العسكريين، وخبراء القانون الدولي، والمتخصصين في مجال السياسات، وضعت سنغافورة مبادئ وطنية بشأن الذكاء الاصطناعي العسكري المسؤول. وأُعلن عن هذه المبادئ في عام 2021 وهي تتناول أربعة مجالات اهتمام رئيسية تتعلق بالذكاء الاصطناعي في الميدان العسكري.

(أ) **المسؤولية** – أولا، يجب معالجة مخاطر سلوك الذكاء الاصطناعي الناشئ. ويجب أن يكون لنظم الذكاء الاصطناعي استخدامات محددة جيدا أُعدت لأجلها، ويتحمل كل من المطوِّرين والمستخدمين مسؤولية النتائج المترتبة على هذه النظم.

(ب) **الموثوقية** – ثانيا، لابد من معالجة المخاطر المتعلقة بحدوث أخطاء أو بعدم الدقة في مخرجات نظم الذكاء الاصطناعي. وينبغي اختبار هذه النظم والتأكد من أنها بمستوى مناسب للاستخدام الذي أُعدت لأجله. ويجب أن تكون مصمَّمة لتقليل التحيز غير المقصود ولإنتاج مخرجات متسقة.

(ج) **المتانة** – ثالثا، يجب التصدي للمخاطر الناجمة عن استغلال الذكاء الاصطناعي من قِبَل جهات فاعلة ذات نوايا خبيثة. وينبغي تصميم نظم الذكاء الاصطناعي مع أخذ التهديدات السيبرانية وتهديدات الذكاء الاصطناعي ذات الطابع العدائي في الحسبان. ومن أجل التصدي لـ "آثار الصندوق الأسود"، ينبغي أن تكون عملية تطوير هذه النظم موثقة جيدا لدعم قابلية التعليل.

(د) **الأمان** – رابعا، يجب التركيز على خطر تَعطُّل الذكاء الاصطناعي في السياقات الحيوية للسلامة. وينبغي أن تكون نظم الذكاء الاصطناعي آمنة للاستخدام، ليس من حيث المنصات المنشورة فحسب، بل أيضا من حيث ما يحيط بها من أصول وأفراد.

المبادرات الإقليمية بشأن الذكاء الاصطناعي ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

المبادرات الإقليمية ضرورية لضمان إجراء مناقشات شاملة ومحددة السياق بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي شباط/فبراير 2024، شاركت سنغافورة في استضافة المشاورات الإقليمية لآسيا بشأن الذكاء الاصطناعي المسؤول في الميدان العسكري. ويمثل الذكاء الاصطناعي المسؤول في الميدان العسكري عمليةً اشتركت في إطلاقها هولندا وجمهورية كوريا، على النهوض بالمعايير المتعلقة

بالذكاء الاصطناعي المسؤول من خلال حوار أقاليمي شامل للجميع ومتعدد أصحاب المصلحة. وفي المشاورات الإقليمية لآسيا، أُجري تمرين تفاعلي، مع مناقشة التحديات والشواغل المتصلة بإدماج الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية. وخلال التمرين، تم تيسير المناقشات المفتوحة، واكتسب المشاركون فهما أعمق على الصعيد الإقليمي لتطورات الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

كما شاركت سنغافورة بنشاط في اجتماع مانيلا المعني بوجهات نظر منطقة المحيطين الهندي والهادئ بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والذي نظمته الفلبين في كانون الأول/ديسمبر 2023. ونظر المشاركون في الاجتماع في الآثار المترتبة على استخدام التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة، وأتاحوا منبرا لسماع أصوات المجتمع المدني والقطاع المعني وخبراء القانون الدولي، فضلا عن المسؤولين في مجالي الدفاع والشؤون الخارجية.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[23 أيار/مايو 2024]

لقد التزمت إسبانيا بالمبادئ التوجيهية التي وضعها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في كانون الأول/ديسمبر 2019، وهي تؤيدها بشكل كامل، حيث تنص تلك المبادئ على أن الاستخدام المحتمل لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل القائمة على التكنولوجيات الناشئة يجب أن يتوافق مع القانون الدولي الساري، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

ولتحقيق هذه الغاية، تفضل إسبانيا، إلى جانب الدول الأخرى ذات الموقف المماثل، اتباع نهج ذي شقّين قائم على وضع المحظورات والقواعد التنظيمية.

وتماشياً مع التزام إسبانيا، وافقت وزارة الدفاع في تموز/يوليه 2023 على استراتيجية تطوير وتنفيذ واستخدام الذكاء الاصطناعي في وزارة الدفاع، وهي استراتيجية تتسق مع مبادئ ومبادرات الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفيما يتعلق بالمبادئ التي تدافع عنها إسبانيا، تتضمن الاستراتيجية النقطتين التاليتين، من بين نقاط أخرى:

- يجب تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستخدامها وفقاً للقانون الوطني والدولي المعمول به، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- يجب إفساح المجال في أي تطوير للذكاء الاصطناعي، وكذلك في استخدامه، لإشراف بشري واضح من أجل ضمان المساءلة وإسناد المسؤولية على النحو المناسب.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 أيار/مايو 2024]

مقدمة

ترحب سري لانكا، التي تناصر منذ أمد بعيد نزع السلاح للأغراض الإنسانية والأساليب الإنسانية للقتال وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، باتخاذ قرار الجمعية العامة 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي تشدد فيه الجمعية على ضرورة أن يتصدى المجتمع الدولي على سبيل الاستعجال للتحديات والشواغل التي تثيرها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وسري لانكا، بوصفها من الدول المشارِكة في تقديم القرار، تثمِّن الفرصة التي يتيحها هذا القرار لبدء حوار شامل واكتساب وعي أوسع بشأن هذه المسألة كخطوة هامة للمضي قدما في التصدي للتحديات التي تثيرها تلك المنظومات.

وقد أحدث التقدم السريع الذي شهدته التكنولوجيا ثورة في كل جانب من جوانب الحضارة الحديثة وأحدث تَحوُّلا كبيرا فيها. وسري لانكا واعية بالاعتماد المتزايد على التكنولوجيا المتقدمة من أجل التنمية البشرية. ومع ذلك، فإن دمج خاصيات التشغيل الذاتي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في منظومات الأسلحة يتطلب اهتماما خاصا بالنظر إلى التحديات الأساسية التي قد تطرحها منظومات الأسلحة هذه فيما يتعلق بكرامة الإنسان والاعتبارات المعنوية والأخلاقية. وسري لانكا، استرشادا بدعوتها المستمرة إلى نزع السلاح للأغراض الإنسانية ودعم تعددية الأطراف، أسهمت بنشاط في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن هذا الموضوع في جنيف ونيويورك.

وتشير سري لانكا في هذا الصدد إلى البيان المشترك الأول بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي صدر في الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 بدعم من مجموعة إقليمية واسعة مؤلفة من 70 دولة من مختلف المناطق، بما فيها سري لانكا. وترحب سري لانكا بالنداء المشترك الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لوضع قواعد دولية جديدة على وجه السرعة بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بحلول عام 2026، وكذلك بتناول الأمين العام هذه المسألة في موجزه السياساتي المعنون "خطة جديدة للسلام".

ولا تزال سري لانكا مقتنعة تماما بأن اعتماد معاهدة ملزمة قانونا سيكون النَهج الأكثر فعالية للتصدي للتحديات الخطيرة التي تطرحها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وتعرض هذه المساهمة وجهات نظر سري لانكا بشأن المخاطر الإنسانية والقانونية والأمنية والتكنولوجية والأخلاقية لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وكذلك بشأن الوسائل الممكنة للتصدي لهذه التحديات.

وتتوقع سري لانكا أن تسهم المناقشات التي استُهلّت نتيجة لهذا القرار في التعجيل باستجابة عالمية متعددة الأطراف لهذه المسألة نظرا إلى التضاؤل السريع للفرص المتاحة لاتخاذ الإجراءات.

الاعتبارات الإنسانية

يثير تطوير واستخدام منظومات الأسلحة ذات القدرات الذاتية التشغيل على اتخاذ القرارات، لا سيما فيما يتعلق بالقرارات الحاسمة المتعلقة بالحياة والموت، شواغل جوهرية على الصعيد الإنساني. فالاحتمال المقلق المتمثل في استبعاد الإنسان من حلقة اتخاذ القرارات قد يؤدي إلى اختيار أهداف مجهولة الهوية وفي غياب للتعاطف والقيم الأخلاقية والرحمة التي يتميز بها الإنسان.

ويكتسي شرط مارتنز – وهو قاعدة قديمة العهد وملزمة من قواعد القانون الدولي، أهمية خاصة في هذا السياق. وكما هو مشار إليه في البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، وفي ديباجة اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ينشئ شرط مارتنز التزاما قانونيا على الدول بمراعاة مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام في غياب حكم قانوني محدد. ومنظومة الأسلحة التي تختار الأهداف وتضربها دون تحكم بشري فاعل، بما يجعل من البشر مجرد نقاط بيانية، من المرجح أن تتعارض مع كلا شقي شرط مارتنز.

الاعتبارات القانونية

لا جدال في مسألة انطباق القانون الدولي الإنساني بالكامل على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل[1]. وبالتالي، فإن السؤال الوجيه هو كيف ينبغي تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني على وجه التحديد، وكيف ينبغي ضمان الامتثال لها.

وتم الاتفاق على أنه يجب عدم استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل إذا كان من شأنها أن تتسبب في إصابات مفرطة أو معاناة لا مبرر لها أو آثار عشوائية بطبيعتها[2]. ومن المشكوك فيه إلى حد كبير هو ما إذا كان يمكن للخوارزميات الآلية في البيئات المعقدة لساحات المعارك أن تضمن تطبيق قرارات محسوبة بعناية بشأن التمييز والتناسب والحيطة أثناء الهجوم – وهي التزامات أساسية بموجب القانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، تنشأ تحديات قانونية خطيرة بشأن قضية المسؤولية والمساءلة في الحالات التي يتم فيها استبعاد العنصر البشري من عملية اتخاذ القرار. وترى سري لانكا أن التحكم البشري الفاعل شرط جوهري في هذا الصدد. وينبغي اعتبار إمكانية التنبؤ والموثوقية و قابلية التعليل بعض العناصر الرئيسية للتحكم البشري الفاعل في منظومات الأسلحة.

الاعتبارات الأمنية

يمكن أن يؤدي نشر منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل إلى نشوب حروب غير متناظرة. كما أنها قد تؤدي إلى تصعيد النزاعات، إذ من المرجح أن تنخرط الدول في نزاعات مسلحة عندما يتم تقليل خطر وقوع إصابات عسكرية بالنسبة للدولة التي تستخدم هذه المنظومات. والتهديدات المتمثلة في انتشار هذه المنظومات وإمكانية حصول الجهات غير التابعة للدول عليها، لا بل احتمال الدمار الشامل، هي بعض المخاطر الإضافية التي تطرحها هذه المنظومات بما قد يزعزع الاستقرار على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وفي ظل غياب قواعد تنظيمية ملزمة، من المحتم أن تؤدي منظومات الأسلحة هذه إلى سباقات تسلح مكلفة نظرا للسهولة النسبية التي يمكن بها الحصول على التكنولوجيا ذات الصلة. والشواغل الأمنية المتعلقة بعدم تنظيم الذكاء الاصطناعي المدمج في منظومات الأسلحة، يمكن أن تتفاقم في المجالين السيبراني والفضائي.

(1) اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، تقرير دورة عام 2019 لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، CCW/GGE.1/2019/3، 25 أيلول/سبتمبر 2019، المرفق الرابع، "المبادئ التوجيهية"، الفقرة (أ).

(2) الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السادس (CCW/CONF.VI/11، 10 كانون الثاني/يناير 2022) – الفقرة 19.

الاعتبارات التكنولوجية

يمكن أن توجد خاصية التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة على نطاق يمكن أن يختلف فيه مستوى المشاركة البشرية الفاعلة. وتلاحظ سري لانكا أن غياب توافق الآراء حاليا بشأن تعريف متفق عليه لـ "منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل" يشكل تحديا للتوصل إلى تفاهمات مشتركة بشأن تنظيمها. غير أن مسألة وضع تعريف تقني محدد بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل لا ينبغي أن تقف عائقا أمام بدء المفاوضات بهدف وضع القيود القانونية ذات الصلة. وبالنظر إلى التطور السريع في التكنولوجيا، فإن توصيفا تشغيليا محايدا من الناحية التكنولوجية وملائما للمستقبل لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل من شأنه أن يوفر نقطة انطلاق مفيدة في هذا الصدد.

الاعتبارات الأخلاقية

يعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن حقوق الإنسان مستمدة من "الكرامة المتأصلة" للجميع. وبالنسبة لسري لانكا، فإن العنصر الأخلاقي والمعنوي للمناقشة هو أحد الجوانب الأساسية، إن لم يكن الجانب الأكثر أهمية، في المسألة. فالسماح لعملية خوارزمية باتخاذ قرار بشأن حياة إنسان أو موته يشكل تحديا كبيرا لمبادئ الإنسانية. ويُعدّ كذلك التعلم الآلي وأوجه التحيز التي تنطوي عليها البيانات في منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل المحتملة من المسائل الشاملة البالغة الأهمية ولها صلة بالاعتبارات الأخلاقية والقانونية.

آفاق المستقبل: المضي قدما نحو إبرام صك ملزم قانونا

في الوقت الراهن، لا توجد قاعدة من قواعد القانون الدولي تحظر أو تقيد على وجه التحديد استخدام التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة، كما أن مبادئ القانون الدولي الإنساني القائمة لا تتطلب على وجه التحديد الحفاظ على التحكم البشري.

وترحب سري لانكا باعتماد تدابير طوعية غير ملزمة مثل مدونات قواعد السلوك والإعلانات السياسية بشأن استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، باعتبارها تطويرا تدريجيا. غير أن هذه التدابير لن تكون إلا ذات قيمة تكميلية تعزز الإطار المعياري بشأن هذه المسألة نظرا لعدم كفايتها للتصدي للتحديات القانونية والأخلاقية والأمنية الخطيرة التي تنطوي عليها المسألة. وبالمثل، فإن الاستعراضات القانونية لمنظومات الأسلحة عملا بالالتزامات القائمة بالفعل بموجب المادة 36 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 لن تكون كافية في ظل غياب قواعد تنظيمية ملزمة متفق عليها دوليا.

وبالنظر إلى التحديات الإنسانية والقانونية والأمنية والتكنولوجية والأخلاقية الخطيرة المذكورة آنفا، تؤيد سري لانكا وتدعو بقوة إلى التفاوض على صك ملزم قانونا بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل – وهي دعوة أعربت عنها أغلبية متنامية من الدول في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. فمن شأن هذه القيود الملزمة أن تشكل الاستجابة الأكثر فعالية للتعقيدات المحيطة بالمسألة، وينبغي أن تستتبع حظر بعض منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يمكن أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني والتنظيم الصارم لمنظومات أخرى.

ويشكل تكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق عاجل متعدد الأطراف بشأن تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل أولوية هامة. ولذلك، ستظل سري لانكا ملتزمة التزاما كاملا بالمشاركة البَنّاءة في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة.

السويد

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2024]

ترحب السويد بالفرصة التي أُتيحت لها لتقديم آرائها إلى الأمين العام، وفقا للقرار 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي اتخذته الجمعية العامة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023.

إن استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل لديه القدرة على إحداث تغيير جذري في النزاعات المسلحة ويطرح تحديات يلزم التصدي لها، مثل المساءلة والامتثال، وينطوي على مزايا يمكن أن تكون مفيدة، مثل الدقة وحماية المدنيين. وبالتالي، ينبغي أن تراعي المناقشات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الجوانبَ التشغيلية والقانونية والتكنولوجية وأن تأخذ في الاعتبار المنظورات الأخلاقية.

وتؤيد السويد ما يُسمى بالنهج ذي الشقين – حيث ينبغي التمييز بين منظومات الأسلحة التي لا يمكن استخدامها وفقا للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، والمنظومات التي تتضمن خاصيات التشغيل الذاتي، والتي ينبغي أن تخضع للتنظيم من أجل كفالة امتثالها للقانون الدولي الإنساني وغيره من القوانين الدولية المعمول بها. وفي حين ينبغي حظر المنظومات الأولى حظرا صريحا، فإن المنظومات الأخيرة ستستفيد من الخضوع للتنظيم الذي يتيعن مواصلة التفكير والمناقشة بشأن الشكل الذي يتخذه لكي تحظى التعاريف والقواعد التنظيمية الممكنة بتأييد واسع من المجتمع الدولي. وتعتقد السويد أن النهج ذي الشقين يشكل أرضية مشتركة يمكن التوصل على أساسها إلى توافق في الآراء.

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

توفر الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة إطارا مناسبا للمسائل ذات الصلة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لعدة أسباب. فمشاركة الخبراء من العديد من التخصصات ذات الصلة، فضلا عن ممثلين من الدول والمجتمع المدني والقطاع المعني، توفر ثراء في وجهات النظر. وفيما يتعلق بالجهود المقبلة، فإن العمل اللازم لزيادة الفهم المشترك لمفهوم التحكم البشري فيما يتعلق بالجوانب القانونية والعسكرية والتكنولوجية يمثل تحديا. ويتعين أن يكون الخبراء من جميع الأطراف المتعاقدة السامية جزءا من هذه الجهود، بما في ذلك الخبراء من الأطراف المتعاقدة السامية التي تمتلك القدرات الأكثر تقدما في هذا المجال.

وفي حين أن المفاوضات بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية كانت بطيئة، فقد لوحظ إحراز بعض التقدم الذي يبعث على التفاؤل في إطار فريق الخبراء الحكوميين في الدورات الأخيرة. فقد كانت هناك علامات واعدة على تقارب في وجهات النظر بشأن العديد من المواضيع على الرغم

من اجتماعه مرتين فقط في السنة. ويناقش فريق الخبراء الحكوميين حاليا صياغة محددة للعناصر التي ينبغي إدراجها في صك يُبرم في المستقبل، ويمكن أن يشكل ذلك مسارا واضحا لإحراز تقدم كبير. ولا تكمن المشكلة في صيغة المناقشات، بل في الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول الأعضاء. ولن تُحل هذه المشكلة عن طريق إنشاء عمليات وصكوك موازية لا يدعمها أصحاب المصلحة الرئيسيون، لأن ذلك لن يعزز التنظيم الفعال ومن شأنه أن يهدد بزيادة انقسام الدول الأعضاء، فضلا عن تقويض القانون الدولي الإنساني. وتطلعا إلى المستقبل، ينبغي أن نواصل الاسترشاد بالإنجازات الهامة التي تحققت بالفعل، مثل المبادئ التوجيهية الأحد عشر والاستنتاجات التي اعتمدها الفريق بتوافق الآراء.

وتشدد السويد على أهمية قيام فريق الخبراء الحكوميين بالعمل وفقا لولايته. ولا يزال يتعين علينا أن نرى نوع القواعد التنظيمية التي يمكن أن تتفق عليها الأطراف المتعاقدة السامية، ولكن حتى الاتفاق الذي قد لا يرقى إلى مستوى توقعات بعض الوفود، سيظل بمثابة خطوة إلى الأمام.

القانون الدولي الإنساني والتحكم البشري الفاعل

تؤيد السويد الرأي القائل بأن القانون الدولي الإنساني ينطبق بالكامل على جميع منظومات الأسلحة، ويشمل ذلك إمكانية تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها. وهذا مبدأ أساسي. ولكي يتم التمسك به دائما، من الأهمية بمكان تدريب وتمرين الأفراد في القوات المسلحة الوطنية في مجال القانون الدولي المنطبق أثناء النزاع المسلح. ويؤدي المستشارون القانونيون المتخصصون في القانون الدولي دورا استشاريا قَيِّما وهاما في اتخاذ القرارات العسكرية المتعلقة بتفسير القانون الدولي الإنساني وتطبيقه. وترحب السويد باستمرار المناقشات بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني القائم في إطار منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل المحتمل تطويرها في المستقبل.

ويجب الإبقاء على المسؤولية البشرية عن القرارات المتعلقة باستخدام منظومات الأسلحة لأنه لا يمكن نقل المساءلة إلى الآلات. وينبغي مراعاة ذلك على امتداد الدورة العمرية الكاملة لمنظومات الأسلحة. ويجب أن يكون اختيار الوسائل والأساليب العسكرية للقيام بالعمليات العسكرية متوافقا مع القواعد والأنظمة ذات الصلة. وعند التخطيط للعمليات العسكرية، يجب على القائد العسكري والأفراد الخاضعين لأوامره مراعاة مسألة وجود المدنيين وتقييمها من أجل الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة أثناء الهجوم. والسلاح الذي لا يمكنه أن يستوفي أحكام القانون الدولي الإنساني هذه، أو لن يستوفيها، لا يجوز نشره أو استخدامه.

والحفاظ على تحكم بشري فاعل في استخدام القوة هو هدف رئيسي. ويمكن النظر إلى التفاعل بين الإنسان والآلة على أنه جانب مهم مطلوب لضمان مثل هذا التحكم. ويجب أن يكون التحكم في أيدي صانعي القرار والمشغِّلين العسكريين – سواء من حيث فهمهم لمنظومات الأسلحة أو قدرتهم ومهارتهم على التحكم في هذه المنظومات. ويجب أن تكون جميع منظومات الأسلحة قابلة للتنبؤ بها وموثوقة حتى يتمكن مشغِّلوها البشريون دائما من التأكد من أنها ستعمل وفقا لنوايا المشغِّل. ولا يزال يتعين تحليل المتطلبات الأكثر دقة للتحكم البشري في مختلف السياقات وفهمها من الناحية العملية والاتفاق عليها.

وفي السياق العسكري، تشكل القواعد والأنظمة والإجراءات تسلسلا هرميا للتعليمات بالنسبة لجميع العمليات التي تنطوي على استخدام الأسلحة. وينبغي أن تشمل جملة أمور منها التنظيم، والإجراءات، والسلامة، ومفاهيم القيادة الأساسية، ومراقبة المخاطر، ومتطلبات التدريب الضرورية. وينبغي أن تكون

القواعد التنظيمية مصـــحوبة بأدلة وبرامج تدريبية لجميع المنظومات. ويجب أن يكون لأي منظومة معقدة قواعد تنظيمية صارمة للتعامل معها، بما في ذلك طرق التدريب عليها وإجراءات استخدامها.

وينبغي مراعاة التدابير الرامية إلى ضمان التحكم البشري بالنسبة للدورة العمرية الكاملة لمنظومات الأسلحة. وستعتمد التدابير المحددة على السياق. ومن المرجح أن يكون نوع الهدف الذي تستهدفه المنظومة وكذلك الحدود المكانية والزمانية عوامل مهمة.

عملية الاستعراض

الدول ملزمة بتحديد ما إذا كان استخدام سلاح جديد محظورا بموجب القانون الدولي. وفي السويد، يضطلع بهذه المهمة وفد معني برصد القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمشاريع دراسات الأسلحة. ويجب على جميع السلطات ذات الصلة بشؤون الدفاع أن تبلّغ هذا الوفد، دون تأخير، بأي مشروع مقترح ينطوي على دراسة الأسلحة أو أساليب القتال أو تطوير هذه الأسلحة أو الأساليب أو اقتنائها أو اعتمادها.

وعند وضـــع القواعد التنظيمية والإجراءات والأدلة والبرامج التدريبية، يجب مراعاة التفاعل بين الإنســان والآلة وحدود هذا التفاعل. وفي الاســتعراض القانوني للأســلحة الجديدة، على النحو المتوخى في المادة 36 من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضـــحايا المنازعات الدولية المســلحة، يجب إجراء تحليل لتحديد ما إذا كان اســتخدام ســلاح جديد محظورا بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يتضمن هذا التحليل جوانب التفاعل بين الإنسان والآلة وسُبل معالجتها في الأدلة والبرامج التدريبية.

وفي الاستعراض الذي يقوم به الوفد المعني برصد القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمشاريع دراسات الأسلحة وفقا للمادة 36، تجري دراسة خصائص منظومات الأسلحة، فضلا عن استخدامها المقرر والجوانب الأخرى ذات الصـــلة، مثل البرامج التدريبية والقواعد التنظيمية للتعامل مع هذه المنظومات. وفي حالة الشـــك أو عدم اليقين العلمي، يمكن للوفد طلب مزيد من المعلومات أو تطبيق طرق أخرى للاختبار. ويتعين على الوفد بعد ذلك أن يُصـــدِر قرارا بالموافقة على منظومات الأســـلحة أو أســـاليب القتال قيد الاستعراض أو برفضها. ويمكنه أيضا أن يُصدِر شروطا صارمة لإجراء تعديلات أو فرض قيود تجعل المنظومات متوافقة مع متطلبات القانون الدولي.

وتتوافر معلومات عن عدة نظم وطنية للاســتعراض القانوني يمكن أن تســاعد الأطراف المتعاقدة السامية الراغبة في دراسة المنظومات الحالية.

ويشكل تقييم المخاطر وما يقابلها من تدابير التخفيف جزءا من تطوير جميع منظومات الأسلحة المتقدمة. وينبغي مراقبة عمليات شراء هذه المنظومات وصيانتها واستخدامها عن طريق إجراءات سلامة مفصلة. وينبغي توثيق الإجراءات في كتيبات عن السلامة من منظورات مختلفة، تتراوح بين الأسئلة المتعلقة بالمتفجرات والذخائر من جهة، وجودة البرامجيات من جهة أخرى، بما في ذلك عواقب التحيز غير المقصود.

ويُعدّ وصف المنظومات التقنية في سياق غير تقني مهمة صعبة. واستخدام الصفات المستخدمة عادة لوصف السلوك البشري يؤدي بسهولة إلى حدوث التباس وخطر استخلاص استنتاجات غير دقيقة بشأن المنظومات التقنية التي لا تمتلك صفات بشرية. ولتجنب ذلك، لا يجب استخدام سوى المصطلحات التقنية البحتة.

وعلى الرغم من أن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا لا تدخل في نطاق الاتفاقية، يمكن ملاحظة ما يلي: التداخل بين المجالين المدني والعسكري فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا كبير ويبدو أنه آخذ في الازدياد. وهذا التداخل يخلق تبعية متبادلة. وإذا تم تكييف تكنولوجيا جديدة للاستخدام العسكري، فيجب أن تُحدَّد المتطلبات من حيث متانة المنظومة وموثوقيتها على مستوى عال جدا.

وعادة ما يكون التقدم التكنولوجي في مجالات مثل الأتمتة والتشغيل الذاتي والذكاء الاصطناعي والرقمنة والحوسبة مشتركا بين المجالين العسكري والمدني، على الرغم من أنه غالبا ما يكون مدفوعا بالمصالح المدنية (التجارية). والتحديات المتمثلة في ضمان وجود تحكم فاعل هي نفسها تقريبا بالنسبة للمنظومات التقنية التي قد تكون خطرة (التطبيقات المدنية) والمنظومات المصمَّمة لتكون خطرة (الأسلحة).

سويسرا

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 أيار/مايو 2024]

ترحب سويسرا باتخاذ قرار الجمعية العامة 241/78 المعنون "منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل"، الذي كانت من مقدميه الرئيسيين، وكذلك بالدعم القوي الذي حظي به هذا القرار.

وترى سويسرا، بشكل عام، أن التكنولوجيات الجديدة والناشئة تنطوي على آفاق واعدة جدا للنهوض بالبشرية وأنها يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن البشري والدولي. وفي المجال العسكري، يمكن أن يوفر التشغيل الذاتي مزايا، تشمل تحسين السلامة والكفاءة. ومن المتوخى أيضا أن تسهم هذه التكنولوجيات، في تطبيقات محددة وفي ظل ظروف معينة، في تحسين حماية المدنيين والأعيان المدنية أو في تجنب الأضرار الجانبية.

وبينما تعترف سويسرا بالفوائد والفرص المحتملة للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لقدرات الذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي، فإنها ترى أن هناك حاجة ملحة لتكثيف الجهود المتعددة الأطراف من أجل تحسين فهم الشواغل الإنسانية والقانونية والأمنية والتكنولوجية والأخلاقية التي قد تثيرها هذه التطورات، ومن أجل معالجة هذه الشواغل بفعالية وفي الوقت المناسب، لا سيما فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وترى سويسرا أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل تشمل منظومات الأسلحة التي يمكنها أن تعمل، بمجرد تفعيلها، بدون تدخل بشري مباشر في الوظائف الحيوية المتمثلة في تحديد الأهداف واختيارها وممارسة القوة ضدها.

ويلزم وضع قواعد وقيود ملائمة فيما يتعلق بتطوير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل ونشرها واستخدامها من أجل ضمان التوافق مع الالتزامات القانونية الدولية، والوفاء بالمتطلبات الأخلاقية، ومراعاة الاعتبارات والجوانب الإنسانية المتصلة بالأمن الدولي. وعلى وجه الخصوص، ترى سويسرا أن من الضروري مواصلة التدوين والتطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي المنطبقة في النزاعات المسلحة فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وفي هذا السياق، تشدد سويسرا على أهمية العمل الذي يضطلع به في جنيف فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال

أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ففريق الخبراء الحكوميين هذا، نظرا لتكوينه والخبرة التي اكتسبها خلال أكثر من عشر سنوات من المداولات، في وضع فريد يمكِّنه من إعداد تدابير إدارية متعددة الأطراف في هذا الميدان. وتشدد سويسرا على أهمية أن يفي الفريق بولايته المتمثلة في دراسة عناصر صك بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وصياغة هذه العناصر بحلول عام 2026 على أقصى تقدير. وفي هذا الصدد، تحيط سويسرا علما بالنداء المشترك الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل وضع صك دولي ملزم قانونا بحلول عام 2026.

وترى سويسرا أن ما يُسمى بالنهج ذي الشقين ينطوي على قيمة كبيرة وما فتئت تؤيده، إذ يتألف من محظورات وقواعد تنظيمية محددة بشأن تطوير ونشر واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، وقد تم الترويج له في إطار فريق الخبراء الحكوميين، وينبغي أن يكون هذا النهج في صميم أي صك:

أولا، تدعم سويسرا بنشاط التفاوض على صك دولي يمنع، قبل كل شيء، ظهور منظومات ذات وظائف ذاتية التشغيل بشكل متزايد لا تمتثل للقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك المنظومات:

- التي لا يمكنها أداء وظائفها بدرجة عالية بما فيه الكفاية من الموثوقية أو القدرة على التنبؤ بما يتماشى مع نية المشغِّل البشري أو القائد، أو التي يمكن أن تعمل خارج نطاق بارامتراتها المحددة؛
- التي لا يمكن الحد من آثارها وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني، على سبيل المثال لأنه لا يمكن تقييد مدى وتوقيت استخدام القوة بشكل كاف؛
- التي لا يمكن استخدامها وفقا للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ثانيا، تدعو سويسرا إلى اعتماد قواعد تنظيمية وتدابير تتعلق بالأسلحة ذات القدرات الذاتية التشغيل بشكل متزايد، شريطة أن يكون ممكنا، من حيث المبدأ، استخدامها وفقا للقانون الدولي. ويجب أن تركز هذه القواعد التنظيمية على الحد من المخاطر، بما يشمل التزامات إيجابية بالحفاظ على التحكم البشري وفرض قيود على بارامترات الأسلحة وسياقات نشرها، مع مراعاة الاعتبارات العسكرية والأخلاقية وتلك المتعلقة بالسياسات الأمنية.

ومفهوم المشاركة البشرية أو التحكم البشري، ولا سيما الامتثال للقانون الدولي الإنساني، هو مفهوم محوري في هذا النهج. وترى سويسرا أن من الأولويات وضع إطار دولي لضمان درجة كافية من التحكم البشري ونوع من هذا التحكم، وتشدد على أن التحكم يمكن ممارسته على امتداد الدورة العمرية الكاملة للمنظومات، ولا سيما في دورة الاستهداف. وهذا أمر بالغ الأهمية لأنه عند استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل – كما هو الحال مع أي منظومة سلاح – يجب على البشر أن يضمنوا امتثالها للقانون. ومن أجل ضمان المسؤولية البشرية عن القرارات المتعلقة باستخدام منظومات الأسلحة، يجب ممارسة درجة معينة من التحكم البشري أو إدماجها في المراحل المناسبة من الدورة العمرية لمنظومة الأسلحة.

وإحراز تقدم في إطار الاتفاقية هو أمر حيوي ومُلحّ. وكان ذلك وسيبقى أولوية بالنسبة لسويسرا. ونؤكد من جديد أنه لا يوجد محفل آخر متعدد الأطراف يبدو في وضع أفضل للتعامل مع الجوانب الرئيسية ذات الصلة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر،

ويمكنه أن يفيد في تطوير واعتماد أحكام القانون الدولي الإنساني ذات الصلة. وتدعو سويسرا جميع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية إلى مواصلة جهودها في إطار فريق الخبراء الحكوميين للتصدي بفعالية لهذه التحديات، وتتوقع سويسرا من الفريق أن يحقق هدفه على النحو المبين في ولايته الممتدة لثلاث سنوات.

وتسلِّم سويسرا، على الرغم من دعمها القوي للاتفاقية، بأن منظومات الأسلحة التي تُدمِج خاصيات التشغيل الذاتي بشكل متزايد، وبصورة أعم، الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي، ولا سيما اتخاذ القرارات بمساعدة الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية، هي مسألة متعددة الأوجه. لذلك، من المهم اعتماد نهج جامع وشامل بشأن هذه المسألة لأنها تشمل مختلف جوانب القانون الدولي وتلك المتعلقة بالاستقرار وتحديد الأسلحة والانتشار ومراقبة الصادرات والجوانب الأخلاقية، بالإضافة إلى القانون الدولي الإنساني وتنفيذ الأعمال العدائية.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]
[23 أيار/مايو 2024]

يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولا جذريا في مجتمعاتنا وسيغير التهديدات التي نواجهها. وتدرك المملكة المتحدة أن اعتماد الذكاء الاصطناعي يثير شواغل مجتمعية ويطرح تحديات للنظم القائمة للحوكمة والضمانات على الصعيد العسكري.

وتقود المملكة المتحدة الجهود المبذولة في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي. ويدعو مؤتمر القمة المعني بسلامة الذكاء الاصطناعي لعام 2023، وإعلان بليتشلي، واستراتيجيتنا الوطنية المعنية بالذكاء الاصطناعي، والمعهد المعني بسلامة الذكاء الاصطناعي، ووحدة اعتماد التكنولوجيات المسؤولة، إلى استخدام الذكاء الاصطناعي على نحو آمن وقانوني وأخلاقي ومسؤول. وأي استخدام للذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة بهدف تعزيز القدرات الدفاعية يخضع للمبادئ الأخلاقية بشأن الذكاء الاصطناعي في مجال الدفاع في المملكة المتحدة، المنصوص عليها في سياستنا المعنونة "الطموح، والأمان، والمسؤولية".

موجز

- لا تمتلك المملكة المتحدة منظومات أسلحة ذاتية التشغيل بالكامل – أي الأسلحة التي تعمل دون مشاركة بشرية مناسبة للسياق أو خارج المسؤولية والمساءلة البشرية – وليس لديها أي نية لتطوير هذه المنظومات. ولا ينبغي لأي دولة أن تُطوِّر أو تنشر مثل هذه المنظومات.
- يشكل القانون الدولي الإنساني والإطار التنظيمي القائم لتطوير منظومات الأسلحة وشرائها واستخدامها الإطار المناسب لتنظيم القدرات العسكرية الجديدة.
- سيكون التقدير البشري ضروريا في كل الأوقات طوال مرحلتي تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.
- لا يمكن نقل المساءلة إلى الآلة. ولا يمكن استبعاد المسؤولية البشرية عن استخدام منظومة ما لتحقيق تأثير ما – بغض النظر عن مستوى التشغيل الذاتي في المنظومة.

- يشكل العمل على الصعيد الدولي على وضع قواعد ومعايير لتطوير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل واستخدامها على نحو مسؤول أفضل طريقة لضمان تحديد أي استخدام غير قانوني أو غير آمن أو غير أخلاقي لهذه التكنولوجيات وعزوه إلى الجهة التي قامت به، ومحاسبة المسؤولين عنه.

الامتثال للقانون الدولي الإنساني

ينطبق القانون الدولي الإنساني على جميع القدرات العسكرية المستخدمة في التخطيط للأعمال العدائية وتنفيذها، بما في ذلك القدرات التي لديها وظائف ذاتية التشغيل. وجميع الدول مطالبة بالامتثال له. ولا توجد أي إعفاءات أو استثناءات، ونحن نعارض أي محاولة إضعاف الإطار القانوني المتين القائم على المبادئ الذي يوفره القانون الدولي الإنساني أو الانتقاص من هذا الإطار.

وتعتقد المملكة المتحدة أن استخدام الأسلحة ذات الوظائف الذاتية التشغيل يتطلب نُظم حوكمة تتيح الامتثال القانوني والأخلاقي للقانون الدولي الإنساني. ونحن ندرك أن بعض الدول والمجتمع المدني يطالبون بقواعد جديدة ملزمة قانونا على أساس أن الأسلحة ذات الوظائف الذاتية التشغيل ستُدخِل عناصر جديدة في ساحة المعركة لا يشملها القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، نعتقد أنه لا توجد ثغرة في تطبيق القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالتشغيل الذاتي في الأسلحة. وينظم القانون الدولي الإنساني القائم بالفعل الدول في تطويرها وشرائها للأسلحة وأساليب ووسائل القتال – بما في ذلك تلك التي تستخدم تكنولوجيات متقدمة. وهذا النظام القانوني لتنظيم النزاعات المسلحة هو نظام قانوني متين ومرن ومحايد فيما يتعلق بالتكنولوجيا.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، فإن حق أطراف النزاع في اختيار أساليب أو وسائل القتال ليس حقا غير محدود. وهذا ما يؤكده الالتزام الواقع على الدول، بموجب المادة 36 من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، بتحديد ما إذا كان استخدام أسلحة أو وسائل أو أساليب قتال جديدة محظورا في بعض الحالات أو كلها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويمكن، بل يجب، استخدام التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة بشكل قانوني وأخلاقي. وفي الواقع، تتمتع المنظومات الذاتية التشغيل بإمكانية دعم تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل أفضل وزيادة الامتثال له. ويمكنها تحسين الأدلة والتحليل وتوقيت اتخاذ القرارات، وبالتالي لديها القدرة على ضمان حماية أكبر للمدنيين. والقرارات الأفضل تعني نتائج أفضل في الامتثال للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني

المساءلة والمسؤولية

لا تسمح الأطر القانونية التي تنص على مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي الإنساني، ومسؤولية الأفراد بموجب القانون الجنائي الدولي والمحلي، بنقل المساءلة عن آثار العمل العسكري إلى آلة. وتتحمل الدول المسؤولية عن ارتكاب أفعال غير مشروعة دوليا، بما في ذلك الاستخدام العشوائي أو غير المشروع لمنظومات الأسلحة. ويعتمد القانون الدولي الإنساني على مبدأ مساءلة القيادة، الذي يضع البشر في صميم القرارات المتعلقة باستخدام القوة. واستخدام التشغيل الذاتي في الأسلحة لا يلغي، ولا يمكن أن يلغي، دور الإنسان كفاعل خاضع للمساءلة من الناحية القانونية.

فالبشر مسؤولون عن ضمان أن يكون استخدام المنظومات الذاتية التشغيل في الدفاع مدعوما ببيان واضح لكيفية ممارسة الحوكمة. ويجب على الأفراد المشاركين في اتخاذ قرارات استخدام المنظومات التي تتضمن وظائف ذاتية التشغيل أن يفهموا طريقة الاستخدام والآثار المتوقعة وحقيقة أنهم يظلون مسؤولين عن هذه الآثار.

وتنطبق هذه المبادئ على امتداد الدورة العمرية للمنظومات، بدءا من مرحلة المفهوم وحتى مرحلة النشر. ويتضمن ذلك التوجيهات المقدمة للمطوِّرين، والمعايير التقنية المحددة التي تحكم عملية التطوير؛ وعمليتي الاختبار والقبول؛ وإجراءات الاختبار الميداني الصارمة؛ وتدريب الأفراد الذين يستخدمون هذه المنظومات. ويجب أن يتضمن نهج الدورة العمرية هذا أي تغييرات يتم إدخالها على المنظومات، وسياق استخدامها أو البيئة التشغيلية التي أُعدت لأجلها بمجرد دخولها الخدمة، وآليات مناسبة للتعقيب والإبلاغ.

وبمجرد نشر هذه المنظومات، فإن المساءلة تقع على عاتق المشغِّلين المدرَّبين الذين يستخدمونها، وفي القرارات التي يتخذها القادة على كل المستويات الذين يتحملون المسؤولية العملياتية أو التكتيكية عن تنفيذ الحملات. ويتم تحديد تسلسل القيادة العسكري وإجراءات المساءلة العسكرية بوضوح في الأوامر والتوجيهات وإجراءات التشغيل الموحدة التي يتم تطبيقها من قبل جميع العسكريين المشاركين في تنفيذ العمليات.

التحكم

في جميع حالات الاستخدام، يجب أن تكون هناك دائما مشاركة بشرية مناسبة للسياق في تطوير واستخدام منظومات الأسلحة، بما فيها تلك التي لها وظائف ذاتية التشغيل. ويجب أن يفضي ذلك إلى تحكم بشري فاعل بما يكفي للوفاء بسياساتنا ومبادئنا الأخلاقية والتزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني. وتختلف طبيعة المشاركة البشرية حسب طبيعة القدرة والبيئة التشغيلية وسياق الاستخدام (على سبيل المثال، الغرض، والبيئة، والتهديدات المحتملة، والمخاطر المرتبطة بسلوك المنظومة، والبيئة التنظيمية). وستحدد هذه العوامل نوع المشاركة البشرية وتوقيتها لضمان أن تكون مصمَّمة على أفضل وجه لتلبية الأهداف العسكرية والقانونية والأخلاقية.

ويجب أن تتحقق المشاركة البشرية المناسبة في عدة مراحل على امتداد الدورة العمرية للمنظومة، مما يتطلب أشخاصا مخوَّلين ومؤهلين وذوي خبرة يمارسون تقديرهم على سلوك المنظومة الذاتية التشغيل من أجل التأثير على هذا السلوك أو توجيهه أو الحد من آثار المنظومة[1].

ونحن نعارض إنشاء واستخدام الأسلحة ذات الوظائف الذاتية التشغيل التي تعمل دون مستويات مناسبة للسياق من المشاركة والمساءلة البشرية. ونعتقد أنه يجب على جميع الدول أن تلتزم التزاما واضحا بتطوير الذكاء الاصطناعي العسكري واستخدامه على نحو مسؤول، ويشمل ذلك المنظومات الذاتية التشغيل، وبضمان تحديد أي استخدام غير قانوني أو غير آمن أو غير أخلاقي لهذه التكنولوجيات وعزوه إلى الجهة التي قامت به ومحاسبة المسؤولين عنه.

(1) يرد وصف نهج الدورة العمرية هذا للمشاركة البشرية والتحكم البشري في المنظومات المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في ورقتي عمل المملكة المتحدة لعامي 2018 و 2020 المقدمتين إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

النهج الدولي

يشكل وضع معايير دولية للاستخدام والتزامات إيجابية أفضل طريقة لتوضيح كيفية استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وفريق الخبراء الحكوميين هو المحفل المناسب للنظر في هذه المسألة. وتوفر ولايته أساسا إيجابيا لإحراز التقدم.

وتقترح المملكة المتحدة أن يضع فريق الخبراء الحكوميين بيانا ذا حجية بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني وأفضل الممارسات فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ومن شأن هذا الاقتراح والاقتراح الداعي إلى وضع مجموعة من "مشاريع المواد المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل" أن يبين أن هناك مبادئ صارمة تحكم استخدام الأسلحة التي تتضمن خاصيات التشغيل الذاتي والمساءلة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وينبغي للفريق تقييم ما يلي:

- الكيفية التي يمكن بها استخدام قدرات التشغيل الذاتي وفقا للقانون الدولي الإنساني والكيفية التي يمكن بها تطبيقها عمليا في سياقات استخدام مختلفة.
- المعايير ونهج العمل المشترك بين الإنسان والآلة على امتداد الدورة العمرية للمنظومة.
- المعايير التقنية ومعايير الحوكمة لتطوير المنظومات الذاتية التشغيل واستخدامها على نحو آمن ومسؤول.

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]
[23 أيار/مايو 2024]

تعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للفرصة التي أُتيحت لها لتقديم آرائها عملا بقرار الجمعية العامة 241/78 وتشارك الولايات المتحدة بقوة في المناقشات في المحافل المتعددة الأطراف بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ونشجع الدول الأخرى على أن تفعل ذلك أيضا. كما نؤيد بقوة دور المنظمات الدولية والمجتمع المدني في مراقبة المناقشات الدولية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والمساهمة فيها.

ولا تزال الولايات المتحدة ترى أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي ينعقد تحت رعاية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، يتيح أفضل فرصة للنهوض بالجهود الدولية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفريق الخبراء الحكوميين هو منتدى شامل للجميع يعمل بشفافية ويضم الدول والمجتمع المدني. ويركز الفريق على القانون الدولي الإنساني، ويستفيد من مشاركة الوفود التي تضم بشكل روتيني أعضاء يتمتعون بالخبرات العسكرية والتقنية والقانونية والسياساتية. وقد أثمرت هذه الخبرة مجموعة كبيرة من الأعمال التي تعكس توافق آراء مجموعة متنوعة جدا من الدول المشارِكة. كما قدمت وفود في الفريق العديد من المقترحات الموضوعية منذ عام 2022، بما في ذلك

مقترحات بشأن صكوك ملزمة قانونا، وبشأن صكوك غير ملزمة، ونتائج أخرى. ويتمتع الفريق بولاية واضحة وقوية لصياغة مجموعة من عناصر صك، بتوافق الآراء، دون الحكم مسبقا على طبيعة الصك، وغير ذلك من التدابير الممكنة للتعامل مع التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وتوجه هذه الولاية بوضوح عمل الفريق نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في صياغة صك بحلول عام 2026. والجهود المبذولة خارج الفريق التي لا تشمل جميع الدول المهتمة أو التي لا تعمل بتوافق الآراء قد تؤدي إلى التجزؤ وتباين النُهج.

ويبدأ نهج الولايات المتحدة تجاه منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بالاعتراف بأن القانون الدولي الإنساني الحالي يوفر بالفعل الإطار الواجب التطبيق للمحظورات والقيود المفروضة على استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في النزاعات المسلحة. وقدمت الولايات المتحدة، إلى جانب أستراليا وبولندا وجمهورية كوريا وكندا والمملكة المتحدة واليابان، مقترحا يوضح كيفية تطبيق القانون الدولي الإنساني وكيفية تنفيذ المتطلبات بفعالية فيما يتعلق باستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ويتبع هذا الاقتراحُ، المعنون "مشاريع المواد المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل – المحظورات والتدابير التنظيمية الأخرى استنادا إلى القانون الدولي الإنساني"[1] "النهجَ ذي الشقين" الذي يحظى بتأييد واسع النطاق داخل فريق الخبراء الحكوميين، والذي يعكس تمييزا في القانون الدولي الإنساني بين الأسلحة المحظورة بطبيعتها، والقواعد التنظيمية المتعلقة باستخدام الأسلحة الأخرى غير المحظورة بشكل قاطع في جميع الظروف.

ولا يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة أو استخدام سلاح يمكنه اختيار الهدف وضربه. ومنذ عقود عديدة، تستخدم الدول الحواسيب والأسلحة التي يمكنها تحديد الأهداف وضربها دون جدل قانوني. ويشمل ذلك منظومات من قبيل منظومة AEGIS للأسلحة ومنظومة PATRIOT للدفاع الجوي والصاروخي، بالإضافة إلى أسلحة التوجيه التي تعمل بخاصية "تثبيت الهدف بعد الإطلاق". وبعيدا عن أن يحظر القانون الدولي الإنساني الأسلحة المزودة بخاصيات اختيار الهدف وضربه، يتم في الواقع النهوض بأحد الأغراض الرئيسية للقانون الدولي الإنساني عندما تُستخدم هذه الأسلحة بإحكام ودقة أكبر وبمخاطر أقل على المدنيين والأعيان المدنية مقارنة بما هو ممكن عند استخدام أسلحة لا تحتوي على هذه الخاصيات "الذكية". ومع ذلك، فإن قدرة المشغِّلين على الاعتماد على الأسلحة في أداء مهمتي اختيار الهدف وضربه تستلزم اختلافات في كيفية تطبيق القانون الدولي الإنساني على استخدام هذه الأسلحة، فضلا عن اختلاف التدابير التي يجب اتخاذها أثناء التطوير أو قبل النشر الميداني لدعم الاستخدام المسؤول لهذه الأسلحة.

وتنص مشاريع المواد أولا على تدابير لمنع منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يمكن بطبيعتها أن تُستخدم وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وتوضح مشاريع المواد أيضا أنه بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب أن يكون استخدام منظومة أسلحة ذاتية التشغيل لشن هجمات متسقا مع مبادئ ومتطلبات التمييز والتناسب والحيطة أثناء الهجوم. ويجب أن يكون اعتماد المقاتل على الوظائف الذاتية التشغيل لتحديد الأهداف أو اختيارها أو ضربها بحسن نية وفي ضوء المعلومات المتاحة في ذلك الوقت، ويجب أن يكون متسقا مع العناية الواجبة في تنفيذ مبادئ ومتطلبات القانون الدولي الإنساني هذه. وتوضح مشاريع المواد

(1) CCW/GGE.1/2023/WP.4/Rev.2، متاحة عبر الرابط التالي: https://docs-library.unoda.org/Convention_on_Certain_Conventional_Weapons_-Group_of_Governmental_Experts_on_Lethal_Autonomous_Weapons_Systems_(2023)/CCW_GGE1_2023_WP.4_US_Rev2.pdf.

بالتفصيل التدابير التي يمكن اتخاذها في مرحلة التطوير وأثناء الاستخدام لضمان التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني. كما أنها توضح التدابير التنظيمية لضمان المساءلة الشاملة عن استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وتؤيد الولايات المتحدة استخدام هذه التدابير وغيرها من التدابير الواردة في مشاريع المواد. لكن الولايات المتحدة لا تستخدم مصطلحات مثل "التحكم البشري الفاعل" في سياساتها الخاصة وقد شرحت بالتفصيل لماذا يزيد التركيز على "التحكم" من غموض التحديات الحقيقية في هذا المجال بدلا من توضيحها. وبدلا من ذلك، فإن القضية الرئيسية، كما هو موضح في الأمر التوجيهي لوزارة الدفاع رقم 3000.09 وفي أوراق العمل التي قدمتها الولايات المتحدة إلى فريق الخبراء الحكوميين، هي ضمان أن تساعد الآلات في تنفيذ نيات القادة ومشغِّلي منظومات الأسلحة. ويتم ذلك من خلال جملة أمور من بينها اتخاذ خطوات عملية – في مراحل مختلفة من عمليات تصميم الأسلحة وتطويرها ونشرها – للحد من مخاطر الضرب غير المقصود للأهداف وتمكين الأفراد من ممارسة مستويات مناسبة من التحكم البشري على استخدام القوة. ولا يوجد مستوى ثابت واحد يناسب الجميع من التقدير البشري يجب تطبيقه في كل سياق. وقد يؤدي الحاسوب بعض الوظائف بشكل أفضل من الإنسان، في حين أن بعض الوظائف الأخرى ينبغي أن يؤديها البشر. ومع قيام مهندسي الأسلحة بتحسين فعالية الوظائف الذاتية التشغيل، من المرجح أن تنشأ المزيد من الحالات التي يكون فيها استخدام الوظائف الذاتية التشغيل أكثر ملاءمة من التحكم اليدوي.

وأصدرت وزارة الدفاع الأمريكية توجيها سياساتيا بشأن التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة (الأمر التوجيهي لوزارة الدفاع رقم 3000.09)، بالإضافة إلى مجموعة من السياسات والإصدارات الأخرى للوفاء بالتزامها بتطوير وتوظيف التكنولوجيات الجديدة والناشئة بطريقة مسؤولة، وشمل ذلك المبادئ الأخلاقية لوزارة الدفاع بشأن الذكاء الاصطناعي، واستراتيجية ومسار التنفيذ لوزارة الدفاع بشأن الذكاء الاصطناعي المسؤول، واستراتيجية وزارة الدفاع لعام 2023 بشأن اعتماد البيانات والتحليلات والذكاء الاصطناعي. وقد جعلت الولايات المتحدة هذه السياسات والموارد المتصلة بها، مثل مجموعة أدوات الذكاء الاصطناعي المسؤول، متاحة للجمهور لإظهار هذا الالتزام وتشجيع الشفافية على الصعيد الدولي.

وتسعى الولايات المتحدة أيضا إلى بناء توافق دولي في الآراء بشأن معايير السلوك المسؤول لتطوير ونشر واستخدام الذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي للأغراض العسكرية، وتحديدا من خلال الإعلان السياسي بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي للأغراض العسكرية، وهو إعلان مكمل لفريق الخبراء الحكوميين ولكنه مستقل عنه. وأصدرت الولايات المتحدة الإعلان السياسي في شباط/فبراير 2023 للبدء في بناء توافق في الآراء بشأن معايير السلوك المسؤول لضمان أن يكون الاستخدام العسكري لهذه التكنولوجيات مسؤولا وأخلاقيا وأن يعزز الأمن الدولي. ويضع هذا الإعلان السياسي أساسا لحوار دولي شامل بشأن تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي العسكرية ونشرها واستخدامها على نحو مسؤول.

وتعتقد الولايات المتحدة أن تقرير الأمين العام يمكن أن يقدم إسهاما قَيِّما في إحراز تقدم بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر والتدابير الواردة في إطار فريق الخبراء الحكوميين. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن يكون التقرير متوازنا وشاملا لآراء جميع الدول الأعضاء. ونشكر الأمين العام على نشر مساهمتنا الكاملة على الإنترنت.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 أيار/مايو 2024]

لقد دخلنا لحظة خطيرة حقا في التاريخ تشـــهد نشـــر منظومات الأســـلحة التي تُدمِج الذكاء الاصطناعي لارتكاب الإبادة الجماعية في غزة. فقد ذكر خبراء في مجال تكنولوجيا الحرب الآلية أن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تُستخدم كمختبر لاختبار أشكال متطورة من منظومات الأسلحة الذاتية التشـغيل، التي تُباع الآن في جميع أنحاء العالم. وتطوير هذه الأسـلحة واسـتخدامها يشـكلان تهديدا خطيرا للبشرية جمعاء، ونرى أنه من الضروري أن يضغط الأمين العام للأمم المتحدة بجرأة على جميع الدول لإقناعها بالحاجة الملحة إلى إبرام صـــك ملزم قانونا للحماية من المخاطر القانونية والأخلاقية والإنســـانية والأمنية لهذه المنظومات.

ومع ذلك، فإن السياسة الموضوعية لإطار العمل، التي لا تقل أهمية عن شكل الصك، يجب أن تكون قادرة على معالجة هذه المخاطر بالفعل في الممارسة العملية. وبالنسبة لدولة فلسطين، من الواضح أنه يجب اعتماد تعريف يَحول دون وجود ثغرات تســـمح للدول بتجاوز المحظورات والقواعد التنظيمية المتفق عليها. ومن العناصـــر التي لا غنى عنها في هذا الأمر الحاجة إلى الاعتراف بأن *"المدخلات البشـــرية الشكلية"* لا ترقى إلى مستوى التدخل لغرض تحديد ماهية منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وقد اتفقت مجموعة من الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد اسـتعمال أسـلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضـرر أو عشوائية الأثر، وكذلك اللجنة الدولية للصـليب الأحمر، على نطاق واسـع، على أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل يمكن وصفها بأنها:

"المنظومات التي تقوم، عند تفعيلها من قِبَل مســـتخدم بشـــري، بتجهيز بيانات أجهزة الاستشعار لتحديد الهدف وضربه دون تدخل بشري".

وفي الوقت الذي تستخدم دولة فلسطين أيضا مصطلح "بدون تدخل بشري" في تعريفها لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، نعتقد أنه إذا قبلنا مصطلح "بدون تدخل بشري" دون مزيد من التوضيح، يمكن أن يخلق ذلك ثغرةً كبيرةً في التعريف. ومن الناحية النظرية، كل ما يتطلبه الأمر لجعل المنظومة تقع خارج إطار منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل هو مدخل بشري واحد بعد تفعيل المنظومة.

وبالتالي من المهم تحديد ما نعنيه بعبارة "بدون تدخل بشـــري". فعلى ســـبيل المثال، إذا طُلب من مسـتخدم بشـري الضـغط على زر ما على لوحة المفاتيح بعد تفعيل النظام من أجل اسـتخدام القوة لضـرب الهدف، دون أي مراعاة أخلاقية أو قانونية للعواقب، هل يرقى ذلك إلى "تدخل بشري" وبالتالي يجعل السلاح يقع خارج نطاق تعريف منظومات الأسـلحة الذاتية التشـغيل؟ وبعبارة أخرى، هل سـيؤدي النقر بإهمال على زر ما على لوحة المفاتيح من قِبَل الإنســان بعد تفعيل المنظومة إلى خروجها من إطار منظومات الأسـلحة الذاتية التشـغيل، وبالتالي، يصـبح الإطار الذي يتضـمن محظورات وقواعد تنظيمية، بما في ذلك الحاجة إلى تحكم بشري فاعل، غير قابل للتطبيق على منظومة الأسلحة هذه على الإطلاق؟

ولن يكون هذا التفسير منافيا تماما للبديهة فحسب، بل الأهم من ذلك أنه سيكون خطيرا للغاية.

وبالفعل، يفتخر عدد من شركات الأسلحة بتطوير أسلحة ذاتية التشغيل "تتطلب حدا أدنى من المدخلات البشرية". ويُدّعى أن هذه المنظومات تقع خارج نطاق تعريف منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل لأنها تتطلب مدخلات بشرية (حتى وإن كانت صغيرة) بعد تفعيل المنظومة. ويتضح من تحليل المجموعة الواسعة من منظومات الأسلحة التي تُدمِج خاصيات التشغيل الذاتي أن جميعها تقريبا تسمح للإنسان بالتفاعل مع المنظومة بـــ "مدخلات بشرية شكلية" بعد تفعيل المنظومة. وعلى الرغم من كون هذا التدخل "شكليا"، إلا أن مصمِّمي الأسلحة ومصنِّعيها قادرون على تَجنُّب تصنيف المنظومة على أنها منظومة أسلحة ذاتية التشغيل من خلال القول إنه يمكن إجراء تدخل بعد تفعيل المنظومة، مما يخرجها بالتالي من نطاق منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وتحاول المساهمة التي قدمناها طرح هذه المسألة على أنها إشكالية وسد هذه الثغرة من خلال إدراج مفهوم "المدخلات البشرية الشكلية" وتوليد مشاركة حقيقية من قِبَل الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في هذا المجال من مجالات التفكير.

ونحن نُعرِّف "المدخلات البشرية الشكلية" على أنها مدخلات يقدمها الإنسان بعد تفعيل المنظومة وأثناء عملية التشغيل الذاتي، ولكنها لا تؤثر بشكل جوهري على العملية. ولن تؤثر المدخلات البشرية بشكل جوهري على عملية التشغيل الذاتي إذا لم تقدم أي معلومات أوسع نطاقا لتوجيه قرارات اختيار الهدف وضربه باستخدام القوة. وبعبارة أخرى، ليس هناك أي تفكير بشري إضافي على الصعيدين الأخلاقي والقانوني يتم أثناء تقديم تلك المدخلات البشرية. وتتم هذه "المدخلات البشرية الشكلية" في مكان وزمان بعيدين عن المكان والزمان اللذين تستخدم فيهما المنظومة القوة لضرب الهدف، ودون أن يولي الإنسان الاعتبار المناسب لمخاطر حدوث انتهاكات بموجب القانون الدولي. وبالتالي فإن المدخلات البشرية هي مدخلات "غير واعية" – أي أن تأثيرها هو نفسه كما لو أن عملية التشغيل الذاتي حدثت بدونها.

ويجب أن نعتمد تعريفا مناسبا لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل يتيح إخضاع هذه المنظومات لنطاق المحظورات والقواعد التنظيمية المحتملة. وفي نهاية المطاف، يتطلب ذلك توخي الوضوح من حيث أن "المدخلات البشرية الشكلية" لا ترقى إلى مستوى "التدخل" لأغراض وضع تعريف سليم تلتف حوله الدول، وإذا ما تم تقديم مثل هذه المدخلات، فينبغي اعتبار المنظومة رغم ذلك من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

ويرد مزيد من التفاصيل التي تبين ما المقصود بـ "المدخلات البشرية الشكلية" في ورقة العمل هذه، التي تقدمها دولة فلسطين إلى عناية الأمين العام.

موجز تنفيذي

1 – منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل هي المنظومات التي تقوم، عند تفعيلها من قِبَل مستخدم بشري، بتجهيز بيانات أجهزة الاستشعار لتحديد الهدف وضربه دون تدخل بشري.

2 – لا ترقى المدخلات البشرية الشكلية المقدمة بعد تفعيل المنظومة إلى تدخل بشري.

3 – تطرح هذه المنظومات مجموعة من المخاطر القانونية والأخلاقية والإنسانية والأمنية. وللتعامل مع هذه المخاطر، هناك حاجة إلى وضع محظورات وقواعد تنظيمية على حد سواء.

4 – يلزم فرض محظورات على تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي:

(أ) تكون مصمَّمة أو تُستخدم لاستهداف البشر بصورة مباشرة؛

(ب) لا يمكن استخدامها في ظل تحكم بشري فاعل.

5 - يتطلب التحكم البشري الفاعل أن تفي منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل بجميع المتطلبات التالية. ويجب أن تتسم هذه المنظومات بما يلي:

- إمكانية التنبؤ بسلوكها
- إمكانية الوثوق بها
- قابلية فهمها وقابلية تعليلها
- إمكانية تَتبُّعها

6 - لا بد من وضع قواعد تنظيمية، بما يشمل التزامات وقيود إيجابية، لضمان إمكانية استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في ظل تحكم بشري فاعل.

7 - ينبغي أن يكون هذا المزيج من المحظورات والقواعد التنظيمية في شكل صك دولي ملزم قانونا. وإلى أن يتم اعتماد مثل هذا الصك، يجب فرض وقف اختياري على تطوير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

النسخة الكاملة من المساهمة متاحة عبر الرابط التالي: https://meetings.unoda.org.

باء - الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 أيار/مايو 2024]

تعيد التكنولوجيات الناشئة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة، تشكيل مشهد النزاعات وتأثيراتها على الأمن العالمي. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري أن نتصدى بشكل جماعي لهذه التحديات من خلال وضع مبادئ ومعايير وقواعد تنظيمية دولية لضمان الاستخدام المسؤول لهذه التكنولوجيات.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن الذكاء الاصطناعي هو أداة تكنولوجية ذات آثار تمكينية وتعطيلية في آن واحد، وأن هناك فرصا ومخاطر محتملة مرتبطة بتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه في المجال العسكري، بما في ذلك آثاره على الأمن العالمي. ويشجع الاتحاد الأوروبي على المزيد من المشاركة في الحوار والتعاون على الصعيد الدولي لمعالجة الفرص والتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. ونحن ندعم الجهود المبذولة في المحافل ذات الصلة لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز الفهم المشترك للآثار القانونية والأخلاقية، ونرحب بالمساهمات القَيِّمة للمبادرات الدولية والإقليمية المتخذة مؤخرا.

وفيما يتعلق بتدابير الحد من المخاطر وبناء الثقة، يدرك الاتحاد الأوروبي الدور الحاسم الذي تؤديه البيانات في التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي. وينبغي كذلك إيلاء الاعتبار الواجب للتحيزات الاجتماعية التي لها تأثير محتمل على التكنولوجيات الناشئة، على سبيل المثال من خلال التحيز

الجنساني في الخوارزميات. وينبغي اعتماد وتنفيذ تدابير مصمَّمة خصيصا للحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير على امتداد الدورة العمرية للمنظومات.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر توفر إطارا مناسبا للتعامل مع مسألة التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في سياق أهداف الاتفاقية ومقاصدها. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بمواصلة جهوده في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من أجل الوفاء بالولاية وإحراز تقدم بشأن هذه المسألة، وذلك بهدف ضمان أن تعكس النتائج جملة أمور منها ضرورة الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية ذات الصلة. وينبغي أن تكون الإنجازات السابقة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية الأحد عشر، والوثائق الختامية السابقة، فضلا عن أوجه التقارب التي تم تحديدها بالفعل، بمثابة أساس للمقترحات التي تحظى بتوافق الآراء. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن يتخذ البشر القرارات المتعلقة باستخدام القوة الفتاكة، وأن يمارسوا التحكم في منظومات الأسلحة الفتاكة التي يستخدمونها، وأن يظلوا خاضعين للمساءلة عن القرارات المتعلقة باستخدام القوة من أجل ضمان الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية أيضا. وبالتالي، يجب على أولئك الذين يخططون ويقررون وينفذون هجوما باستخدام منظومة من منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أن يضمنوا أن منظومة الأسلحة وطريقة استخدامها ستحافظ على قدرة البشر على تَبنّي الأحكام القانونية اللازمة، وبالتالي ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، يجب الإبقاء على المساءلة البشرية في جميع الأوقات وعلى امتداد الدورة العمرية الكاملة لمنظومات الأسلحة، وينبغي تنفيذ التدابير المناسبة في هذا الصدد.

ويُذكِّر الاتحاد الأوروبي بأن الدول تتحمل مسؤولية أساسية عن ضمان امتثال تطوير وإنتاج ونشر واستخدام التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نؤيد ما يُسمى بالنهج ذي الشقين، مع التمييز بين منظومات الأسلحة التي لا يمكن استخدامها وفقا للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، والتي ينبغي للدول أن تلتزم بعدم تطويرها أو إنتاجها أو استخدامها، والمنظومات التي تتضمن خاصيات التشغيل الذاتي، والتي تتطلب قواعد تنظيمية تحكمها لكفالة امتثالها للقانون الدولي الإنساني وغيره من القوانين الدولية المعمول بها.

وكما لوحظ في قرار الجمعية العامة 241/78 بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، قدمت المؤتمرات والمبادرات الدولية والإقليمية، بما فيها تلك التي شاركت فيها دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، إسهامات هامة، مما أثرى المناقشات الدولية بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وأخيرا، تُمثِّل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية أفقية هامة للاتحاد الأوروبي، ونعتقد أنه من المهم مراعاة المنظور الجنساني عند مناقشة مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بالنظر إلى الصلة بين المساواة بين الجنسين والتكنولوجيات الناشئة.

المرفق الثاني

Replies received from international and regional organizations, the International Committee of the Red Cross, civil society, the scientific community and industry[1]

A. International Committee of the Red Cross

[19 March 2024]

Summary

Full submission available at: https://www.icrc.org/en/document/autonomous-weapons-icrc-submits-recommendations-un-secretary-general.

The International Committee of the Red Cross (ICRC) submits its views to the United Nations Secretary-General, in accordance with General Assembly resolution 78/241.

The ICRC's assessment is that the unconstrained development and use of autonomous weapon systems (AWS) pose serious legal, ethical, and humanitarian concerns.[2]

Need for new, binding international law

While international humanitarian law (IHL) already regulates and constrains the design and use of AWS, States hold different views regarding the specific limits and requirements it imposes. Thus, the ICRC believes that new rules are urgently needed to provide legal certainty and stability, and to address wider humanitarian risks and fundamental ethical concerns.

Guiding principle: human control over the use of force and effects

IHL requires weapon users to be able to anticipate, control and limit the effects of weapons.[3]

While IHL obligations do not necessarily demand direct human control over the weapon itself at all stages of its use, they do require human control over the weapon's *effects* in the circumstances of a specific attack. This principle should underpin the drafting and interpretation of a legally binding instrument on AWS, even if "human control" is not explicitly included as a requirement. This calls for a combination of prohibitions and restrictions on the design of the weapon and on its operating parameters.

[1] In accordance with operative paragraph 3 of General Assembly resolution 78/241, the replies received from international and regional organizations, the International Committee of the Red Cross, civil society, the scientific community and industry are included in the original language received. The Secretary-General remains committed to multilingualism as a core value of the United Nations.

[2] ICRC position paper on autonomous weapon systems, May 2021: https://www.icrc.org/en/document/icrc-position-autonomous-weapon-systems; Joint Call by the United Nations Secretary-General and the President of the ICRC, October 2023: https://www.icrc.org/en/document/joint-call-un-and-icrc-establish-prohibitions-and-restrictions-autonomous-weapons-systems; ICRC commentary on the guiding principles of the CCW GGE, 2020: https://documents.unoda.org/wp-content/uploads/2020/07/20200716-ICRC.pdf.

[3] E.g., the rule on proportionality requires weapon users to be able to 'anticipate' effects in the form of military advantage, and the prohibition against indiscriminate attack requires weapon effects to be capable of being 'limited' (Additional Protocol I, Art. 51(4 and 5(b); Customary IHL Rules 12 and 14).

Preamble

The legal instrument could include preambular paragraphs: reaffirming the need for compliance with existing legal frameworks; acknowledging the range of concerns raised by AWS; reaffirming the need to continue codification and progressive development of IHL; and recalling the protection afforded by the "Martens clause."[4]

Definitions

The instrument should contain an unambiguous definition covering the general category of AWS to which the whole instrument applies. Within that category, certain types of AWS will be subject to specific prohibitions (see next section).

> "Autonomous weapon system" means a weapon system that is designed to select and engage one or more targets without the need for human intervention after activation.

This understanding – shared by the ICRC, many States and other actors is not based on a specific technology, but rather on the role of humans in the process of target selection and application of force. Such a functional and technology-neutral approach to the characterization of AWS is essential to ensure that new rules remain relevant in the face of technological developments.

"Without the need for human intervention" could be defined as meaning that, after initial activation by a human, the application of force is triggered in response to information from the environment received through sensors, and on the basis of a generalized "target profile."[5] "Human intervention", for these purposes, should be understood as excluding human inputs that do not materially affect the autonomous functions of target selection or engagement.

Definitions of other concepts including "military objective", "self-destruction mechanism" and "self-deactivating" could be incorporated from existing international agreements.[6]

Prohibitions

Unpredictable AWS

The instrument should provide that it is prohibited in all circumstances to develop, produce, otherwise acquire, stockpile or retain, or transfer, directly or indirectly to anyone, or to use any AWS that is designed or of a nature, or used in such a manner that does not allow a human user to both (1) understand, predict and explain how the AWS will function in any normal or expected circumstances of use, in particular what circumstances or conditions will trigger the system to apply force, and (2) predict and limit the effects of the AWS in all such circumstances as required by IHL.

Users of AWS must be able to, with a reasonable degree of certainty, predict the effects of that weapon, in order to determine whether it can be directed at a specific military objective and take steps to limit those predicted effects, as required by IHL. This entails the ability to understand the nature and functioning of the AWS' sensors, the definition of its target profile and the potential effects in the circumstances of use, including any risk of error or malfunction.

[4] E.g., in Additional Protocol I, Art. 1.

[5] The concept of a "target profile" has been referred to in the GGE, e.g., 2019 Report CCW/GGE.1/2019/3, and could be further defined in an instrument.

[6] E.g., Additional Protocol I, Art. 52(2); CCW Amended Protocol II; Convention on Cluster Munitions.

Anti-personnel AWS

The instrument should provide that it is prohibited in all circumstances to develop, produce, otherwise acquire, stockpile or retain, or transfer, directly or indirectly to anyone, or to use any AWS:

- that is designed or used in such a manner to be triggered by the presence, proximity or contact of one or more persons, or
- the target profile of which otherwise represents one or more persons.

AWS designed and used to target humans pose real risks of IHL violations. Target selection in an AWS is based on a generalised target profile, which is unlikely to account for the non-exhaustive range of contextual signals indicating that a person is protected from attack (e.g., whether surrendering, wounded, or sick etc).

Further, a prohibition against anti-personnel AWS is necessary due to the unacceptability of such weapons from an ethical perspective, since the killing of a human based on a machine process would undermine the human agency of the person using force and the dignity of the person against whom force is used.

Restrictions

The instrument should provide that, in the use of AWS other than those which are prohibited by the other articles, measures shall be taken to protect civilians and civilian objects, and other protected persons, from the effects of AWS, including:

– restricting targets to only those which are military objectives by nature
– limiting the location, time and situation in which the AWS is operating, including to avoid concentrations of civilians or civilian objects[7]
– limiting the number of engagements that the AWS can undertake
– ensuring, to the maximum extent feasible, the ability for a human user to:
    - o effectively supervise, and
    - o in a timely manner intervene and, where appropriate, deactivate operation of the AWS
– AWS that do not allow a human user to do so, must be equipped with an effective self-destruction, self-deactivation or self-neutralization mechanism, designed so that the AWS will no longer function as an AWS when it no longer serves the military purpose for which it was launched.[8]

The ICRC is grateful for the opportunity to share the above views and stands ready to assist States in taking effective action to address the risks posed by AWS.

B. Civil society

Africa Teen Geeks

[13 May 2024]

As the rapid advancement of technology continues to reshape global landscapes, the development and potential deployment of autonomous weapons systems (AWS) present significant ethical, legal, and security challenges. This input aims to provide a comprehensive overview of key considerations from industry, scientific, state, and civil society perspectives to aid in the formulation of an international treaty governing autonomous weapons.

[7] NB similar language found in Additional Protocol I, Art. 51(5)(a) and CCW Amended Protocol II and Protocol III.

[8] Language of CCW Amended Protocol II.

Ethical Considerations

One of the foremost concerns regarding AWS is the ethical implications of delegating life-and-death decisions to machines. Ethical considerations include the potential loss of human control over lethal force and the challenge of ensuring that AWS operate within the bounds of international humanitarian law (IHL). Autonomous weapons must adhere to principles of distinction, proportionality, and necessity, yet their ability to make nuanced judgments akin to human operators remains questionable.

Legal Implications

The integration of AWS into military arsenals necessitates a robust legal framework. Existing laws, such as the Geneva Conventions, must be examined to determine their applicability to autonomous systems. Additionally, the legal accountability for actions taken by AWS poses a complex issue. The lack of clear attribution for unlawful acts could undermine the enforcement of IHL and erode trust in the international legal system. Establishing clear guidelines for the development, deployment, and use of AWS, along with mechanisms for accountability, is crucial.

Security Concerns

From a security standpoint, the deployment of AWS could trigger an arms race, with nations striving to outpace each other in developing increasingly advanced systems. This escalation could destabilize global security and increase the likelihood of conflicts. Furthermore, the risk of AWS being hacked or malfunctioning poses a significant threat. Ensuring robust cybersecurity measures and fail-safes are in place is essential to mitigate these risks.

Industry Perspectives

The defense industry plays a pivotal role in the development of AWS, driving innovation and technological advancements. However, it also bears a responsibility to ensure that these technologies are developed ethically and safely. Industry stakeholders must engage in transparent and accountable practices, adhering to international standards and norms. Collaborative efforts between industry, governments, and international bodies are necessary to establish guidelines and best practices for AWS development.

Scientific Insights

Scientists and researchers contribute critical insights into the capabilities and limitations of AWS. Ongoing research must focus on enhancing the reliability and predictability of autonomous systems, ensuring they can operate within ethical and legal boundaries. Interdisciplinary research, combining expertise from artificial intelligence, robotics, law, and ethics, is essential to address the multifaceted challenges posed by AWS.

State Perspectives

States have a crucial role in shaping the international regulatory framework for AWS. National governments must engage in multilateral dialogues to harmonize their positions and develop a cohesive approach to AWS governance. This includes committing to transparency in the development and deployment of AWS, as well as supporting international efforts to establish binding legal instruments. States should also invest in research and development to ensure their defense capabilities are ethically and legally sound.

Civil Society Engagement

Civil society organizations (CSOs) offer invaluable perspectives on the humanitarian and ethical dimensions of AWS. CSOs can serve as watchdogs, advocating for stringent regulations and monitoring compliance. Their involvement ensures that the voices of affected populations are heard, and that human rights considerations are central to the discourse. Collaborative efforts between CSOs, governments, and industry are essential to develop a holistic approach to AWS governance.

Recommendations

1. **Establish Clear Definitions and Boundaries:** Develop internationally agreed-upon definitions of AWS and establish clear boundaries for their development and use.

2. **Implement Robust Legal Frameworks**: Ensure that AWS are integrated into existing legal frameworks, with clear guidelines for accountability and compliance with IHL.

3. **Promote Transparency and Accountability:** Encourage transparency in the development and deployment of AWS, with mechanisms for accountability and oversight.

4. **Foster International Cooperation:** Strengthen multilateral dialogues and cooperation to develop cohesive and harmonized approaches to AWS governance.

5. **Enhance Cybersecurity Measures:** Prioritize cybersecurity to protect AWS from hacking and malfunctions, ensuring their safe and reliable operation.

6. **Encourage Interdisciplinary Research:** Support interdisciplinary research to address the ethical, legal, and technical challenges posed by AWS.

7. **Engage Civil Society:** Involve civil society in the discourse to ensure that humanitarian and ethical considerations are prioritized.

8. **Prevent Arms Race:** Implement measures to prevent an arms race and promote the responsible development and deployment of AWS.

The development of an autonomous weapons treaty is a critical step in ensuring that the advancement of military technology adheres to ethical, legal, and security standards. By incorporating insights from industry, scientists, states, and civil society, the international community can develop a comprehensive and effective regulatory framework for AWS. Collaborative efforts and robust dialogue are essential to address the multifaceted challenges posed by autonomous weapons and to safeguard global peace and security.

Amnesty International

[24 April 2024]

This submission highlights the intractable challenges related to the use of AWS in law enforcement contexts in relation to compliance with international human rights law (IHRL) and standards on the use of force. For Amnesty International, AWS are weapons systems that detect and apply force to a target based on sensor inputs, rather than an immediate human command.

International human rights law/standards

The use of AWS in law enforcement threatens to undermine the right to life, liberty and security of person, the right to be free from torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, and the right to freedom of peaceful assembly, among other rights. It would also be incompatible with the key international standards related to the use of force and law enforcement practice: the UN Basic Principles on the Use of Force and Firearms (BPUFF) and the UN Code of Conduct for Law Enforcement Officials (CCLEO).[9] The use of AWS – whether lethal or less lethal – undermines the principles of human rights-compliant law enforcement, which are based on close, positive and proactive human relationships between law enforcement officers and the publics they serve.

Human agency

Human agency and judgement are required for the lawful use force under IHRL law and standards. The decision to use force, whether lethal or less lethal, can only be made by a human being and human rights law "places a strong emphasis on human reasoning and interaction".[10] According to BPUFF, human abilities to communicate, de-escalate, persuade and negotiate are central strategies for avoiding or minimizing the use of force. The decision to deploy intentional lethal force comes at an extremely high threshold, and is especially nuanced and complex, taking into account emotional, motivational, psychological and logistical factors to assess the imminence of a threat to life and limb.[11] AWS cannot be used to replace indispensable human judgement in the decision to use force; and would not be able to operate in a way that seeks to minimize harm, prevent the loss of life or assess whether the necessity and proportionality of lethal force is still justified at a given moment.

Accountability

The use of force without meaningful human control could create an "accountability vacuum".[12] This derives from the fact that international human rights law binds states and individuals – not machines - and seeks to hold them to account, and the difficulties in law of ascribing human responsibility when using machines operating outside of meaningful human control.[13] The use of AWS would weaken the ability of a law enforcement officer or their superiors to make judgements about individual responsibility for the unlawful use of force and to take appropriate precautions to prevent further violations – one element of the provision of remedy for harm suffered.

[9] UN Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials (UN Basic Principles), adopted on 7 September 1990; UN Code of Conduct for Law Enforcement Officials (UN Code of Conduct), adopted on 17 December 1979 by General Assembly resolution 34/169.

[10] OHCHR, Presentation made at the informal expert meeting organized by the state parties to the Convention on Certain Conventional Weapons 13–16 May 2014, Geneva, Switzerland by Christof Heyns, Professor of human rights law, University of Pretoria United Nations Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, 13 May 2014, www.ohchr.org/en/statements/2014/07/presentation-made-informal-expert-meeting-organized-state-parties-convention; see also UK Parliamentary Committee, Professor Thompson Chengeta – Written Evidence (AIW0021), https://committees.parliament.uk/writtenevidence/120291/html/.

[11] UN Basic Principles, Principles 9 and 20.

[12] Christof Heyns, "Human Rights and the use of Autonomous Weapons Systems (AWS) During Domestic Law Enforcement, Human Rights Quarterly", Vol. 38, No. 2, May 2016, p. 366.

[13] Interim report of the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, A/65/321, 23 August 2010, para. 33

Dignity

The question of dignity is core to IHRL. The Universal Declaration on Human Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights recognise that human rights are derived from the "inherent dignity" of all.[14] The Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions has argued that the concept of dignity is inextricably linked to the right to life as "it is the value of life that makes it worth protecting".[15] The African Charter on Human and Peoples' Rights General Comment 3 on the right to life "proceeds from an understanding that the Charter envisages the protection not only of life in a narrow sense, but of dignified life".[16] In relation to law enforcement, Article 2 of the CCLEO states that law enforcement officers "shall respect and protect human dignity and maintain and uphold the human rights of all persons."

Bias/discrimination

One of the dangers in the development of AWS is the already well-developed use of biometric data in law enforcement. Many police forces have developed largescale databases linking biometric data to other personal data, including criminal justice system records.[17] It would be a short step for law enforcement to feed this data into an AWS in order to target criminal suspects. The use of biometric markers to identify targets carries enormous risks. The Special Rapporteur on the Promotion and Protection of the Right to Freedom of Opinion and Expression has noted that facial recognition can lead to profiling on ethnicity, race, national origin, gender and other characteristics, which are often the basis for unlawful discrimination.[18]

The need for a legally binding instrument to prohibit and regulate AWS

To clarify and strengthen existing international humanitarian and human rights law as it relates to growing autonomy in weapon systems used in both military and law enforcement contexts, Amnesty International advocates for the creation of a legally binding instrument to prohibit some types of AWS and regulate others. Such an instrument would:

- prohibit the development, production, use of, and trade in systems which by their nature cannot be used with meaningful human control over the use of force;

[14] Human Rights Watch, Shaking the Foundations: The Human Rights Implications of Killer Robots, IV. Human Dignity, www.hrw.org/report/2014/05/12/shaking-foundations/human-rights-implications-killer-robots

[15] OHCHR, Presentation made at the informal expert meeting organized by the state parties to the Convention on Certain Conventional Weapons 13–16 May 2014, Geneva.

[16] African Commission on Human And Peoples' Rights, General Comment No. 3 On The African Charter On Human And Peoples' Rights: The Right To Life (Article 4), Adopted During the 57th Ordinary Session Of The African Commission on Human and Peoples' Rights held from 4 to 18 November 2015 in Banjul, (3), https://achpr.au.int/en/node/851

[17] For example, Amnesty International, *Automated Apartheid: How facial recognition fragments, segregates and controls Palestinians in the OPT*, 2 May 2023, (Index Number: MDE 15/6701/2023), www.amnesty.org/en/documents/mde15/6701/2023/en/; Amnesty International, Ban the Scan, banthescan.amnesty.org/

[18] Surveillance and human rights: Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression to the UN Human Rights Council, UN General Assembly, A/HRC/41/35, 28 May 2019, para. 12: https://www.undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2F41%2F35&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

- prohibit “anti-personnel AWS” – that is systems that are designed to be triggered by the presence of humans or that use human characteristics for target profiles;
- regulate the use of all other autonomous weapons systems;
- and include a positive obligation to maintain meaningful human control over the use of force.

Arms Control Association

[24 May 2024]

In Resolution 78/241, the General Assembly expressed its concern, *inter alia*, about the “impact of autonomous weapon systems on global security and regional and international stability, including the risk of an emerging arms race [and] lowering the threshold for conflict and proliferation.”

The Arms Control Association shares these concerns about the impact of AWS on international peace and stability. For more than fifty years, the ACA has worked to promote effective measures to reduce nuclear risks through national self-restraint, diplomatic engagement, bilateral and multilateral arms control, nonproliferation, and disarmament, and other forms of international regulation.

Notwithstanding the ACA’s primary focus on reducing the dangers posed by nuclear weapons and achieving full nuclear disarmament, we believe that the deployment of autonomous weapons systems and automated battlefield command-and-control (C2) systems pose significant risks to strategic stability, and therefore require strict regulation and oversight. Two ongoing developments, we believe, are of particular concern: the integration of autonomy with nuclear command, control, and communications (NC3) systems, and the use of conventionally armed AWS to target and destabilize nuclear forces.

Threats to Strategic Stability Between Nuclear-Armed States:

The major powers are automating their battlefield C2 systems and equipping them with algorithms for calculating enemy moves and intentions, selecting the optimal countermoves, and dispatching attack orders directly to friendly units for implementation—all with ever-diminishing human oversight. Research by a number of analysts suggests that in future conflicts among the major powers, such systems will contribute to and increase the risk of mutually reinforcing escalatory moves, potentially igniting accidental or inadvertent nuclear escalation.[19]

Although none of the nuclear powers are thought to be extending this type of software to autonomously manage their nuclear forces, many states see a potential for and are likely already developing AI algorithms to assist discrete components of their nuclear early warning and launch systems, for example with the interpretation of possible enemy missile launches.[20] It is essential that AI software used to support these applications remain physically disconnected from nuclear launch authority to prevent any possibility of an unintended AI-triggered nuclear exchange.

[19] See Eric Schmidt, et al., “Final Report of the National Security Commission on Artificial Intelligence,” March 2021, https://cybercemetery.unt.edu/nscai/20211005220330/https://www.nscai.gov/, and Michael T. Klare, “Assessing the Dangers: Emerging Military Technologies and Nuclear (In)Stability,” Arms Control Association Report, February 2023, https://www.armscontrol.org/sites/default/files/files/Reports/ACA_Report_EmergingTech_digital_0.pdf.

[20] Alice Saltini, “AI and Nuclear Command, Control and Communications: P5 Perspectives,” Report, European Leadership Network, Nov. 2023, https://www.europeanleadershipnetwork.org/wp-content/uploads/2023/11/AVC-Final-Report_online-version.pdf, pp. 16-17.

Meanwhile, concern is growing that conventionally armed AWS, in combination with advanced, AI-enhanced autonomous intelligence and reconnaissance systems, might contribute to accidental or unintended nuclear escalation by creating the impression that an attacker is conducting a disarming counterforce strike, aimed at eliminating or degrading the target state's nuclear retaliatory capabilities.

Of particular concern is the potential of loitering AWS to reveal the location of elusive nuclear retaliatory forces, such as mobile ICBMs or ballistic missile submarines.[21] The fear that an AI-controlled AWS swarm could uncover the locations of a nuclear-armed state's submerged submarines or road-mobile ICBMs could prompt that state to place its weapons on a higher state of alert in a crisis and possibly trigger their unintended or accidental use.

Retaining Human Control

The Arms Control Association strongly adheres to the principle that the decision to use nuclear weapons must always remain the responsibility of a human being, and that such decisions conform with the Laws of War and particularly International Humanitarian Law, which rules out the employment of nuclear weapons particularly in response to nonnuclear threats. The profound legal, ethical, and humanitarian ramifications of any nuclear weapons employment—potentially extinguishing the lives of millions of people and rendering the planet uninhabitable—demand that humans, and never machines, bear the responsibility and moral culpability for their use.

Starting from this premise, and in recognition of the risks of escalation described above, we also believe that any fully autonomous weapons systems or automated battlefield C2 systems operating outside of continuous human supervision when in combat should be prohibited under binding international law and that all other lethal weapons systems featuring autonomy be regulated in order to ensure compliance with international humanitarian law, including by insisting on human responsibility and accountability.

Recommended Actions

In accordance with these basic principles, the Arms Control Association offers these additional recommendations to the Secretary General and the General Assembly:

1. Mindful that the use or threat of nuclear weapons has been deemed "inadmissible" and contrary to international law and the Treaty on the Prohibition on Nuclear Weapons, *the UN General Assembly should call on all nuclear-armed states to commit—either through coordinated action or in a binding agreement—to retain human control over any decision to use nuclear weapons and to insert automated, failsafe "tripwires" in advanced command-and-control systems to disallow action resulting in nuclear weapons employment without human approval*.

Ideally, the nuclear weapons states should themselves take steps toward creating an international norm that recognizes and affirms this principle by issuing unilateral statements that decisions involving nuclear use will always be reserved for human beings. A more ambitious but more effective measure would be a multilateral statement by the P5 nuclear-weapons states that jointly commits to the same norm.

[21] James S. Johnson, "Artificial Intelligence: A Threat to Strategic Stability," *Strategic Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 1 (Spring 2020), pp. 20-22.

To give effect to this norm, the nuclear weapons states should integrate technical tripwires in all deployed C2 systems that would automatically prevent escalation to nuclear weapons use without human intervention. Critically, this would also mean ensuring that all AI-enabled C2 systems for conventional military operations are carefully and deliberately prohibited from giving instructions to nuclear weapons systems.

2. *The UN General Assembly should call upon on all states to commit to retaining uninterrupted human control over any AWS potentially involved in strategic counterforce missions and to disallow such weapons from falling under the control of AI-enabled decision-support systems that could authorize counterforce missions without human oversight*.

Such commitments are urgently needed because unauthorized, accidental strikes on nuclear forces by loitering autonomous strike systems could give rise to false warning of an incoming strategic attack. Likewise, unauthorized conventional strikes with strategic implications could be undertaken by an AWS strike force that is given erroneous orders by an AI-enabled decision-support system.

To prevent this category of accidental escalation, states should ensure that forces assigned to conventional counterforce missions with strategic implications remain under human control at all times and forego integration with AI systems altogether.

3. *The UN General Assembly should convene an expert body to assess the types and roles of AI algorithms that are used in nuclear command and control systems and the dangers these could pose.* This body should also suggest possible restrictions on the use of AI in nuclear C3 systems and whether there are certain roles within NC3 systems that should never be assigned to algorithms.

Given the rapid pace of research into new AI models and the lack of existing norms and understandings between nuclear powers about their application, the United Nations could play a key role in convening experts to track the technical evolution of these models.

Article 36

[8 May 2024]

Article 36 has worked extensively on the issue of autonomous weapons – including framing the requirement for meaningful human control and promoting the need for a structure of international legal regulation that includes both prohibitions and positive obligations.

This submission only highlights key points that we consider significant at this stage of the process.

We should recognise autonomous weapons systems as referring to 'systems' or 'processes', rather than 'objects'.

Discussions of this issue often talk about 'autonomous weapons' as concrete, unified physical 'objects' – that is to say, as physical objects that share a recognisable set of characteristics. However, the defining characteristics of autonomous weapons systems are the tied to the relationship of human users to processes of decision-making.

Autonomous weapons systems may function through distinct and widely dispersed physical assets, all of which *might also* function in ways that would not constitute an autonomous weapons system.

Rules therefore need to be focused on human understanding and control over individual attacks and on how such systems are used. There will still be unified physical systems that need to be subject to these rules, but the starting point should be to regulate human understanding and control of the 'process'.

AI is not a necessary characteristic of autonomous weapons, but it raises distinct challenges.

AI is one of the technical drivers that is making the issue of autonomous weapons systems particularly pressing. However, it is the relationship of human operator(s) to certain decision-making processes that is the defining characteristic, not the technology that is involved.

It is possible to have autonomous weapons systems that do not employ AI and we should not define the boundaries of this issue in relation to AI. However, AI does provide distinct challenges. AI may make it more difficult for the users of systems to have a practical understanding of how their systems work and so to adequately predict outcomes from their use. In certain roles, AI might serve to embed bias from training datasets into the functioning of weapon systems – which is a particular challenge in relation to weapon systems that would target people, or specific groups of people.

A new legal instrument could be short - establishing key overarching rules that provide a structure for evaluating technological developments in the future.

A legal instrument on this issue should focus on the key general rules that promote human dignity and meaningful human control. Rules should include:

- A prohibition on using AWS to directly target people (anti-personnel systems).
- Positive obligations to ensure meaningful human control, including requirements that:
    - Users sufficiently understand AWS they intend to use, including the conditions that would trigger an application of force by the system;
    - Users sufficiently evaluate the context where the system would be used; and
    - Users sufficiently limit the duration and area of system functioning in order to meaningfully apply existing legal rules.
- A prohibition on systems that cannot be used in accordance with these positive obligations, and so are likely unpredictable and incompatible with the necessary human control.

Such a legal structure can then provide a framework under which specific cases can be addressed.

This must be a future orientated instrument against which new technological structures are evaluated as they are developed (including through weapon review processes). Sharing good practices on assessment processes would be valuable multilateral work once the legal instrument has been established.

Regulating autonomous weapons is an important opportunity to limit the negative potential of AI without curbing its wider positive potential.

Adopting this legal treaty should be recognised as a critical action to prevent negative effects from AI in the world. The legal treaty would establish guardrails that prevent the development and adoption of AI functions in some critical roles that undermine human control and human dignity in the use of force. As such, it points to one potential mode for regulating AI more broadly which is to limit its scope of use in specific roles and manifestations. The key to that regulatory mode is not to regulate the AI directly (which is too amorphous) but to establish the obligations for human understanding and action.

Current 'defensive systems' (missile defence systems etc) should not be prohibited, but *should* fall within a legal instrument and be used in accordance with its positive obligations (this is in line with current practice).

Some states have raised concerns that 'defensive' systems should not fall within the scope of consideration of discussions regarding autonomous weapons. The types of 'defensive' systems driving these concerns are broadly 'anti-missile' systems that use sensors and computer-directed guns to detect and apply force to incoming weapons (such as missiles, rockets and mortars).

These systems fall within the scope of the consideration because they use sensors to determine specifically where and when force will occur in response to matching data from the environment against a generalised target-profile. However, such systems would not be considered at risk of prohibition under a future instrument because:

A. <u>they can be used with meaningful human control, appropriate human judgement etc</u>. The users of such systems can have an effective understanding of how these systems function, including what will trigger an application of force by the system and the location and duration of system functioning can be specifically controlled by the human operator.

B. <u>they do not target 'people' directly.</u>

Given this analysis, we do not see that anti-missile systems could prohibited under the two-tier approach.

A prohibition on systems that would target people directly should be a critical moral and societal priority.

The ethical and moral concerns with respect to autonomous weapons are most critical in relation to systems that would target people directly. Allowing systems to be used to harm people on the basis of machine processing is dehumanising and should be considered incompatible with requirements of human dignity. Such systems would also be fraught with legal risks.

Claiming that systems could somehow distinguish combatants from civilians would be a transference to machine functioning of determinations that should be made by a human commander. Furthermore, such mechanisms would likely neglect the obligation to protect soldiers *hors de combat* and may be liable to problems of racial, age and gender bias if built on certain AI processes.

We have an opportunity to prevent the adoption of autonomous systems that target people. The working presumption for future negotiations should be that systems targeting people are unacceptable.

A legal instrument should be developed through an inclusive multilateral process that is open to all states but that cannot be blocked by any one country.

It is urgent to start negotiations and that process needs to start in a forum that can bring in the views of diverse stakeholders and that is open to all states to participate (if they wish) on equal terms. It is not prudent to insist that discussions should only take place in forums where militarised states are consistently allowed to prevent the majority from moving forwards.

Energising international humanitarian law and international commitment to protect civilians requires action in a framework that has the potential to reflect to will of the majority. This issue is too fundamentally important for society to continue to remain constrained by procedural exploitation.

Asociación TEDIC, Amnistía Internacional Paraguay, Centro de Estudios Heñói, CODEHUPY, Fundación Vencer y Semillas para la Democracia

[18 April 2024]

Las organizaciones no gubernamentales paraguayas abajo firmantes, comprometidas con la promoción de una cultura de paz, con los derechos humanos y firmes contra toda forma de deshumanización, señalamos cuanto sigue:

Los sistemas de armas de destrucción autónoma (SADA) son un tema de creciente preocupación en el ámbito internacional, ya que plantean serias cuestiones éticas, legales y de seguridad. Las máquinas están reemplazando a los humanos en la aplicación de la fuerza con consecuencias impredecibles y devastadoras para la humanidad. Estos sistemas, también conocidos como “armas letales autónomas” o “robots asesinos”, son sistemas de armas que están diseñados para seleccionar y atacar objetivos sin intervención humana directa una vez que han sido activados. Utilizan inteligencia artificial (IA) y algoritmos de toma de decisiones para identificar y atacar objetivos.

Es importante reconocer que antes de crear regulaciones, es necesario realizar una investigación exhaustiva sobre los sistemas de armas autónomas, sus capacidades, implicaciones éticas, riesgos y posibles consecuencias. Esto necesita involucrar a expertos en diversas disciplinas, incluidos científicos, ingenieros, juristas, filósofos, expertos en ética y representantes de la sociedad civil.

En algunos países del sur global, donde ni siquiera tenemos regulación en materia de protección de datos personales [22], afectados además por el avance permanente de grupos vinculados al crimen organizado trasnacional y grupos violentos paramilitares, el despliegue de este tipo de tecnologías plantea riesgos serios para asegurar una gobernanza global de este tipo de sistemas, porque los pisos de conocimiento de los Estados son distintos.

Por eso es esencial una regulación internacional para salvaguardarnos contra los riesgos éticos, legales y de seguridad que plantean los sistemas de armas autónomos. Exigir un control humano significativo y contrarrestar la deshumanización digital, que garantice la responsabilidad y la rendición de cuentas, en cualquier uso de la fuerza, es de suma importancia. La regulación debe basarse en principios éticos sólidos que protejan los derechos humanos, minimicen el sufrimiento innecesario y preserven la dignidad humana.

[22] En el caso paraguayo, la Coalición de Datos Personales viene luchando hace años por la adopción de una ley integral de protección de datos personales. https://www.datospersonales.org.py/comunicado-de-la-coalicion-de-datos-personales-en-respuesta-a-las-publicaciones-y-declaraciones-hechas-en-medios-periodisticos-sobre-el-proyecto-de-ley-de-proteccion-de-datos-personales/

En el contexto de los países del sur global, hay varias implicaciones y preocupaciones específicas sobre los sistemas de armas de destrucción autónoma:

1. **Desigualdad tecnológica:** Los países del sur global enfrentan desafíos para desarrollar o adquirir tecnología sobre armas autónomas debido a limitaciones financieras, de recursos humanos y tecnológicas. Esto podría crear una brecha tecnológica entre los países desarrollados y en desarrollo, lo que podría aumentar la dependencia de estos últimos en tecnologías militares importadas.

2. **Aumento de la brecha de poder:** La proliferación desigual de SADA podría exacerbar las disparidades en el poder militar entre los países del sur global y las potencias mundiales. Esto podría tener implicaciones en términos de seguridad regional y global, así como en la capacidad de los países del Sur Global para proteger sus intereses nacionales.

3. **Falta de regulación:** Existe una falta de regulación internacional sólida sobre el desarrollo y el despliegue de armas autónomas. Esto plantea preocupaciones sobre el uso indiscriminado o inapropiado de tales sistemas, especialmente en conflictos en los que los países del Sur Global podrían estar involucrados. La falta de regulación también puede exacerbar la carrera armamentística y aumentar las tensiones regionales.

4. **Impacto humanitario:** Los sistemas de armas autónomas plantean serias preocupaciones sobre el cumplimiento del derecho internacional humanitario y los principios de proporcionalidad y distinción en el conflicto armado. Sin la supervisión humana adecuada, existe el riesgo de que estos sistemas ataquen a civiles o infraestructuras civiles de manera indiscriminada, lo que podría resultar en un aumento de las víctimas civiles y daños colaterales.

5. **Dinámicas geopolíticas:** La proliferación de sistemas de armas autónomas podría exacerbar las tensiones geopolíticas y aumentar la posibilidad de conflictos en regiones donde los recursos son escasos o las disputas territoriales son comunes. Los países del sur global podrían enfrentarse a una mayor presión para adquirir y desarrollar tales tecnologías como medida de disuasión o para mantener el equilibrio de poder regional. La falta de transparencia en el desarrollo y despliegue de tales sistemas podría aumentar la desconfianza entre los países y aumentar el riesgo de escalada militar.

6. **Transparencia y Divulgación:** Debería existir un requisito de transparencia y divulgación por parte de los estados y las organizaciones que desarrollen o utilicen SADA. Esto podría implicar la divulgación de información sobre el desarrollo, despliegue y operación de estos sistemas, así como la realización de evaluaciones de impacto ético y legal como momento previo a la implementación de este tipo de sistemas.

7. **Cooperación Internacional:** La cooperación internacional es esencial para abordar eficazmente los desafíos asociados con los SADA. Los estados deben trabajar juntos en la elaboración y aplicación de regulaciones, así como en la promoción de normas y estándares internacionales para mitigar los riesgos asociados con estos sistemas.

Abordar estas preocupaciones requerirá una cooperación internacional sólida y un compromiso con la ética y los derechos humanos en el desarrollo y uso de tecnologías militares avanzadas.

Como organizaciones de la sociedad civil,

- Creemos en la dignidad inherente de todas las personas.
- Creemos en la igualdad y el derecho a controlar nuestras propias identidades libres de estructuras de discriminación por motivos de raza, género, capacidad, sexualidad, estatus socioeconómico y otras etiquetas.
- Respetamos la diversidad de individuos y comunidades, y creemos que esta diversidad no debe reducirse a etiquetas fijas y valores fijos adscritos, sino que debe informar y desafiar activamente nuestro espacio ético compartido.
- Enfatizamos que es importante generar reconocimiento de que somos individual y colectivamente responsables de desarrollar y dar forma a las tecnologías que enmarcan la interacción entre nosotros.
- Creemos en la búsqueda de soluciones no violentas a los problemas y en el uso de la cooperación, la negociación y el activismo para construir las respuestas sociales que se necesitan.
- Envisionamos un mundo en el que la tecnología se desarrolla y utiliza para promover la paz, la justicia, los derechos humanos, la igualdad y el respeto a la ley.
- Asumimos la responsabilidad de cómo nuestras elecciones con respecto a la tecnología cambian las relaciones entre nosotros, individual y colectivamente.
- Promovemos la ley como un proceso social, creado por personas, para personas, y que requiere el compromiso social para garantizar que funcione para ayudar a los vulnerables, no a los que ya son poderosos.
- Promovemos el empoderamiento de las personas como autores y controladores de la tecnología y nos resistimos a la mecanización de nuestras relaciones entre nosotros, como individuos y a través de estructuras políticas.

Por lo tanto,

- **ALENTAMOS** al Estado Paraguayo a negociar un instrumento internacional vinculante sobre sistemas de armas autónomas que rechace la automatización de la matanza y garantice un control humano significativo sobre el uso de la fuerza.
- **INSTAMOS** a la activación de procesos internos dentro del Estado Paraguayo que justamente permitan un mayor grado de desarrollo y entendimiento institucional sobre los límites y desafíos de las tecnologías digitales para diversos fines, incluido aquellos relacionados a la seguridad interna y externa, y la necesidad base de una ley integral de protección de datos personales.
- **HACEMOS** un llamamiento a los Estados de todo el mundo para que alienten a los gobiernos a iniciar negociaciones sobre un tratado internacional sobre sistemas de armas autónomas.

El posicionamiento favorable de los países ayudará a salvaguardar contra los riesgos éticos, legales y humanitarios que plantea la autonomía en los sistemas de armas y promoverá un mundo más pacífico ahora y para las generaciones venideras.

Center for AI and Digital Policy

[25 May 2024]

We write on behalf of the Center for AI and Digital Policy (CAIDP), an independent global non-profit research organization based in Washington, DC, established to promote a better society – fairer, more just – a world where technology promotes broad social inclusion based on fundamental rights, democratic institutions, and the rule of law. CAIDP serves as AI policy expert to the Council of Europe Committee on AI, the OECD, the European Parliament and UNESCO.

In our input to the U.N. Interim Report, "Governing for Humanity,"[23] we urged U.N. members to commence negotiations on an international treaty to regulate autonomous weapons systems, prohibit LAWS, establish stringent safeguards against the integration of AI-enabled autonomous systems with weapons of mass destruction, and enshrine the principle of human responsibility for the use of lethal force.

Our overarching recommendations under 78/241 are as follows:

The U.N. General Assembly must pass a resolution to initiate the process of negotiating and adopting an international legally binding treaty to ban LAWS. This treaty would preserve human responsibility and accountability for any use of lethal force, and enshrine rigorous safeguards prohibiting the integration of AI-enabled autonomous systems with weapons of mass.

Human Rights:

Conflicts in Ukraine and Gaza show the extreme risks to human rights and security posed by the use of AI in warfare. Resolution 78/241 affirms that international law applies to autonomous weapons systems, particularly the U.N. Charter, international humanitarian law, and international human rights law.

In 2020 Roadmap for Digital Cooperation, the U.N. Secretary-General stated that "Digital technologies provide new means to advocate, defend and exercise human rights, but they can also be used to suppress, limit and violate human rights," noting with emphasis lethal autonomous weapons and facial recognition."[24]

Concerns over killer robots also arose at the 75th U.N. Assembly.[25] Later, at the 2022 UN General Assembly, 70 countries endorsed a joint statement:

"We are committed to upholding and strengthening compliance with International Law and International Humanitarian Law, including through maintaining human responsibility and accountability in the use of force."[26]

Furthermore, UN Secretary-General and President of the ICRC jointly called on States to

> "**establish specific prohibitions and restrictions on autonomous weapon systems**, to shield present and future generations from the consequences of their use. In the current security landscape, setting clear international red lines will benefit all States."[27]

[23] CAIDP Statement, *UN Interim Report, UN Interim Report "Governing for Humanity"* (30 Mar, 2024).

[24] UN Secretary General, Report – Roadmap for Digital Cooperation (Jun 2020), https://www.un.org/en/content/digital-cooperationroadmap/assets/pdf/Roadmap_for_Digital_Cooperation_EN.pdf); see also UN Secretary General, The Highest Aspiration - A Call to Action for Human Rights (2020) https://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_ Asperation_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf).

[25] Stop Killer Robots, 75th UN Assembly (Oct. 30, 2020), https://www.stopkillerrobots.org/2020/10/un-diplomacy/.

[26] United Nations (UN) General Assembly, First Committee, Joint Statement on Lethal Autonomous Weapons Systems First Committee, 77th United Nations General Assembly Thematic Debate – Conventional Weapons (Oct. 21, 2022), https://estatements.unmeetings.org/estatements/11.0010/20221021/A1jJ8bNfWGlL/KLw9WYcSnnAm_en.pdf.

[27] Joint call by the United Nations Secretary-General and the President of the International Committee of the Red Cross for States to establish new prohibitions and restrictions on Autonomous Weapon Systems (Oct 5, 2023) https://www.icrc.org/en/document/joint-call-un-and-icrc-establish-prohibitions-and-restrictions-autonomous-weapons-systems.

Safety:

Stuart Russell warns that "loitering" AI missile systems can have both autonomous and remotely operated modes, making it difficult to know whether a human or the machine carried out any given attack. [28] Further, a single individual can launch an unlimited number of weapons. This type of weaponry should be classified as weapons of mass destruction.

Waging war through autonomous weapons will not protect military lives.

New AI-based weapons systems are probabilistic, introducing a degree of uncertainty. It remains unclear whether there is meaningful human control of targeting decisions. [29] Further, these AI systems can be hacked, increasing the likelihood of accidents and preventable escalation of conflict. Professor Lucy Suchman highlights that the "automation of data analysis under the sign of AI can only serve to exacerbate military operations that are at once discriminatory, in their reliance on profiling and other techniques of prejudicial classification."[30]

We urge adoption of fundamental obligations for AI systems set out in the Universal Guidelines for AI: **Obligations of Accountability** refers to ongoing need to assess the risks during design, development, and implementation. **Termination Obligation**[31] presumes systems must remain within human control. If that is no longer possible, the system should be terminated. **Obligations of Public Safety** requires institutions assess public safety risks that arise from deploying AI systems and implement safety controls.

Ethics:

Algorithms are incapable of determining what is legal or ethical. The principle of human responsibility and accountability must be preserved. "Human life would be devalued if robots take life-or-death decisions, raising moral and justice concerns"[32]

In 2023, the U.N. Secretary-General's New Agenda for Peace called for the prohibition of LAWS. UN has a clear mandate to unite all stakeholders around the collective mitigation of long-term global risks. **Voluntary commitments are insufficient and provide no restraint.**

In "Killer Robots,[33]" Robert Sparrow warns that conditions for just wars cannot be met by autonomous weapons systems and that it "would be unethical to deploy such systems in warfare."

"The same pressures that are pushing for the deployment of military robots in the first place also push for them to be given control over which targets to attack and when to open fire. Indeed, as AI technology improves, a human operator may prove not merely redundant but positively disadvantageous in such systems […] time available to make survival critical decisions will often be less than the time required for a human being to make them."[34]

[28] Stuart Russell, "AI Weapons: Russia's War in Ukraine Shows Why the World Must Enact a Ban," *Nature* 614 (2023): 620-623. doi: 10.1038/d41586-023-00511-5. Loitering systems such as the Shahed, Kargu, Israel's Harpy drone, Russia's Lancet missile, and the Chinese Ziyan Blowfish A3.

[29] CAIDP Statement, On the Occasion of the 75th Anniversary of the Universal Declaration of Human Rights (Dec 10, 2023).

[30] Lucy Suchman, "Algorithmic warfare and the reinvention of accuracy," *Critical Studies on Security*, 8:2, (2020): 175-187, DOI: 10.1080/21624887.2020.1760587.

[31] Ibid.

[32] Russell (2023).

[33] Robert Sparrow, "Killer Robots," *Journal of Applied Philosophy*, Vol 24, No.1, (2007): 62–77.

[34] Sparrow (2007).

Legal:

The main components of a U.N. legally binding instrument should be proportionality, human oversight, human responsibility, risk assessment, and mitigation measures should be among the main components of the Treaty.

CAIDP's annual AI & Democratic Values Index (AIDV) highlights strong support among democratic nations for limits on LAWS. AIDV Index notes "one of the first AI applications to focus the attention of global policymakers was the use of AI for warfare." [35] More than 60 countries signed the "Political Declaration on Responsible Military Use of AI and Autonomy," noting "military use of AI capabilities needs to be accountable, including through such use during military operations within a responsible human chain of command and control."[36]

Civil Affairs Institute

[20 May 2024]

Introduction: The advancement and deployment of autonomous weapon systems (AWS) in conflicts present critical legal, ethical, humanitarian, and security challenges. It is essential that the international community adopts a legally binding framework to regulate these systems. This document consolidates key perspectives and recommendations for the Secretary-General's report.

The Russian invasion of Ukraine in February 2022 has significantly influenced the landscape of modern warfare, with both sides utilizing drones extensively. This conflict has accelerated the development of potential autonomous weapons, highlighting the urgent need for international regulation to prevent further escalation and ensure compliance with humanitarian principles.

The context of the war in Ukraine is crucial for the way forward for autonomous weapons in Europe and the world. There is a need for global awareness and attention to the potential temptation to use artificial intelligence in military solutions, currently unregulated by international law.

Legal and Ethical Concerns:

1. Meaningful Human Control: AWS should be designed to ensure that humans retain significant control over all decisions involving the use of force. This includes human operators making crucial decisions regarding targeting, engagement, and the context in which force is applied. Systems that do not allow for such control should be banned.

2. Accountability: AWS pose significant challenges in attributing responsibility for unlawful actions. Legal frameworks must ensure clear accountability mechanisms for violations of international law, preventing an accountability gap that undermines justice and human rights.

3. Human Dignity: Delegating life-and-death decisions to machines undermines human dignity and violates ethical norms. Machines lack the capacity for moral judgment and compassion, which are essential in making decisions about the use of lethal force.

[35] CAIDP, AI and Democratic Values Index (2023), https://www.caidp.org/reports/aidv-2023.

[36] U.S. Department of State, "Political Declaration on Responsible Military Use of Artificial Intelligence and Autonomy," Bureau of Arms Control, Deterrence, and Stability (Nov 9, 2023), https://www.state.gov/political-declaration-on-responsible-military-use-of-artificial-intelligence-and-autonomy/.

Ethical Context and Asimov's Laws:

The deployment of AWS contradicts the ethical principles outlined by Isaac Asimov in his laws of robotics, particularly the first law, which states that a robot may not harm a human being or, through inaction, allow a human being to come to harm. Implementing AWS, which can potentially cause harm autonomously, starkly contrasts these ethical guidelines and poses severe moral dilemmas.

Humanitarian and Security Risks:

1. Civilian Harm: AWS pose a high risk of harm to civilians due to their inability to reliably distinguish between combatants and non-combatants. This increases the potential for unlawful killings and excessive force, violating principles of international humanitarian law (IHL).
2. Proliferation: The ease of replication and deployment of AWS raises concerns about their proliferation, particularly to non-state actors and regimes with poor human rights records. This could destabilize regions and escalate conflicts.
3. Arms Race: The development of AWS could spur an arms race, leading to increased global instability and lowering the threshold for entering conflicts. The rapid, autonomous decision-making capabilities of AWS could exacerbate crises, making conflicts more volatile and harder to control.

Prohibitions and Regulations:

1. Two-Tier Approach: A comprehensive treaty should combine prohibitions on certain AWS and regulations on others to ensure they operate under meaningful human control. Specifically:
    - Prohibitions: Ban AWS that autonomously select and engage targets without meaningful human intervention, especially those targeting humans directly.
    - Regulations: Ensure AWS that are not prohibited are strictly controlled through design, testing, and operational procedures that guarantee compliance with IHL and human rights standards.

Human Rights Implications:

1. Right to Life: AWS must comply with the right not to be arbitrarily deprived of life, ensuring that force is used only when necessary, proportionate, and as a last resort. The absence of human judgment in AWS challenges compliance with these principles.
2. Non-Discrimination: AWS must be free from algorithmic biases that could lead to discriminatory practices, particularly against marginalized groups. Strong measures are needed to eliminate biases in data and decision-making processes.

Conclusion: The adoption of a legally binding instrument on AWS is urgent to address the myriad challenges these systems pose. The international community must act decisively to regulate AWS, ensuring the protection of human rights and maintaining meaningful human control over the use of lethal force.

ECPAT Guatemala, Perú por el Desarme, the Feminist AI Research Network - Latin America Chapter, Anderson Henao and Jesús Martínez

[25 April 2024]

This is a summary of a document that emerged from a collaborative effort with experts who are members of ECPAT Guatemala (María Eugenia Villarreal); Perú por el Desarme (Gisela Luján); the Feminist AI Research Network - Latin America Chapter (Paola Ricaurte, Mexico/Ecuador, Mariana Díaz and Wanda Muñoz, Mexico); and Anderson Henao (Colombia), Jesús Martínez (El Salvador), experts in the rights of persons with disabilities and international humanitarian law.

The purpose of this summary is to encourage further reflection on both the national and international levels regarding the challenges inherent to autonomous weapons systems (AWS), underlining the urgent need to begin negotiations to establish a binding legal framework in a truly inclusive and representative forum. The full, original text in Spanish with references can be found here.

Our report consists of two sections: 1) Challenges and concerns with respect to AWS from humanitarian, legal, and ethical perspectives; and 2) Ways to address these challenges.

1. Challenges and concerns with respect to autonomous weapons systems

1.1 Autonomous weapons will have a disproportionate impact on groups and populations with marginalised identities and characteristics, particularly women, Afro-descendant/racialised persons, indigenous/native peoples, children, and persons with disabilities, among others.

- There are several examples from the civilian sector that show that not only do emerging technologies pose risks, but that they have already caused damage and violated human rights.
- The use of these technologies in weaponry will likely cause disproportionate damage to the aforementioned populations.
- Understanding the difficulties and the differentiated negative impact of artificial intelligence systems is critical to analysing AWS, since these are the types of problems that could be replicated with the use of AI and emerging technologies in the military sector.
- Additionally, it is important to consider the risk of transferring autonomous technologies to forces of law and order, which could contribute to racial profiling in surveillance, and even to political repression.

1.2 Autonomous weapons will increase the barriers to accessing justice and compensation for victims of violations of human rights and International Humanitarian Law.

- The characteristics of AWS —including those related to the lack of predictability and explainability of emerging technologies and to applications of artificial intelligence, among others— will further hinder accountability, reparations, compensation, and more generally, access to justice, particularly for marginalized groups already face difficulties in this area, and are the most affected by AI bias.
- Remote war already has a disproportionate impact on certain groups. Not knowing when or where an attack will occur nor who might be a target is affecting different groups in different ways, and those effects are exacerbated in persons with a combination of marginalised identities and characteristics.

1.3 Autonomy in weapons systems is increasing and is already being used, a case in point being Israel in Gaza.

- Emerging technologies are already having a specific negative and differentiated impact in conflict zones. Similarly, autonomy in targeting and attack decisions is increasing.
- The most recent and flagrant case is unfolding in the context of the destruction of Gaza by Israel[37].
- During the first months of the campaign, the Israeli army used 25,000 tons of explosives on countless buildings, many of which were identified using artificial intelligence. What is more, the Israeli government's use of AI-driven technology has led to attacks against 11,000 targets in Gaza since the beginning of the most recent conflict on October 7, 2023.
- Two highly troubling examples of AI-driven technology are the Habsora ("Gospel") and Lavender systems, which use AI and automation to identify and generate targets en masse.

2. Ways of addressing the challenges and concerns of autonomous weapons systems

2.1 International Humanitarian Law and International Human Rights Law apply to autonomous weapons systems (AWS), and a legally binding instrument (LBI) specifically addressing autonomy in weapons systems is needed.

- Currently, there is no legally binding international framework specific to such systems that ensures meaningful human control over the use of force. This is a serious legal vacuum for two reasons: a) It allows the development and use of weapons with autonomy in critical functions like targeting and engaging, and b) It hampers victims (affected persons, families, and communities) from seeking accountability, guarantees of non-repetition, and compensation for damages.
- From our perspective, the only credible way to address autonomy in weapons systems is through adopting a new LBI. The fundamental goal would be to regulate the autonomy of weapons systems in keeping with International Human Rights Law, International Humanitarian Law, and International Criminal Law.

2.2 Characteristics of the legally binding instrument needed to respond to the challenges of AWS.

- A LBI on AWS must include clear prohibitions and regulations, aim to maintain meaningful human control over force, and include effective implementation, monitoring, and accountability measures.
- This regulatory instrument must prohibit those weapons systems that: a) would delegate targeting and attack decisions to autonomous functions; b) would target human beings and civilian infrastructure; and c) would profile humans as targets.
- Regulations must refer to autonomy in other functions.
- Said instrument must recognize the differentiated and disproportionate impact that these weapons would have on different population groups.

2.3 Characteristics of the forum where said instrument should be negotiated.

[37] *Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Francesca Albanese**: *Anatomy of a Genocide:* UN Doc. A/HRC/55/73 (Advance unedited version), 25 March 2024.

- United Nations General Assembly (UNGA) Resolution A/C.1/78/L.56 is clear evidence of the majority opinion —146 States— on the "urgent need for the international community to address the challenges and concerns raised by autonomous weapons systems".
- This majority voice could only make itself heard in a democratic and participatory space such as the UNGA.
- However, this has not been possible in the CCW —where the topic of AWS has been addressed for more than a decade— among other factors, because that forum allows the exercise of a veto under disguise of consensus.
- It is necessary to shift the deliberations on AWS to other forums, particularly the UNGA, whose rules facilitate more equal participation of a greater number of countries.
- Recent regional meetings (Costa Rica, Trinidad and Tobago, the Philippines, Sierra Leone) show that it is possible to make progress in inclusive forums, and that it is important to create spaces that truly allow, reflect, and value diverse perspectives.
- Furthermore, it is essential that all forums on AWS take specific measures to ensure the meaningful, free, and informed participation of civil society in all its diversity, particularly organisations representative of marginalised groups.
- It is necessary to advocate the inclusion of military and defence topics in UN work on artificial intelligence and other technologies, and in the framework of other Conventions on Human Rights and regional bodies.

Concluding thoughts

Delaying the start of negotiations for a legally binding instrument on autonomous weapons systems, ensuring human control over significant force use and prohibiting systems attacking humans, only benefits highly militarized countries or military industries continuing to develop, test, and deploy such technologies without regulation.

We consider it unacceptable that a minority of countries can obstruct the start of these negotiations, which already harm those affected by increased autonomy in these weapons, as seen in Gaza.

Future of Life Institute

[23 May 2024]

The Future of Life Institute (FLI) is a global nonprofit working primarily on the governance of emerging technology. The organisation is the UN Secretary-General civil society co-champion for Artificial Intelligence under the UN's Digital Roadmap and is best known for developing the Asilomar AI principles. FLI has long promoted governance of autonomous weapons systems (AWS) since the organisation's founding. FLI is recently most known for having published an open letter, signed by over a thousand leading AI researchers, that sparked a global public debate on the development of advanced artificial intelligence.

Autonomous weapons systems are ethically wrong: machines and algorithms should not make life and death decisions. It is unclear who can be held accountable for potential war crimes, extrajudicial killings, and unlawful use. AWS present tremendous global security risks: they raise the risk of unintended escalation and flash wars and lower the threshold for war. They can proliferate in the wrong hands. They could be used as weapons of mass destruction (swarms), for targeted killings, and can create instability leading to an increased likelihood of nuclear weapons being used.

Over 115 states explicitly back new binding international law. FLI strongly supports the UN Secretary-General and International Committee of the Red Cross' (ICRC) urgent call for states to adopt a legal treaty to prohibit and regulate autonomous weapons systems by 2026. We call upon states to commence treaty negotiations as soon as possible.

FLI, in line with the ICRC's recommendations for a legally binding instrument, supports a two-tier approach, including:

- Prohibitions on unpredictable autonomous weapons systems and anti-personnel autonomous weapons systems.
- Positive obligations towards all other autonomous weapons to ensure the maintenance of meaningful human control, including measures such as:
    - Restricting targets of the AWS to only those which are military objectives by nature.
    - Limiting the location where, time that and situation in which the AWS is operating, including to avoid concentrations of civilians or civilian objects.
    - Limiting the number of engagements that the AWS can undertake.
    - Ensuring, to the maximum extent feasible, the ability for a human user to effectively supervise, and to, in a timely manner, intervene, and, where appropriate, deactivate operation of the AWS.

Geneva Centre for Security Policy

[21 May 2024]

1. Global conflicts are accelerating the development of LAWS, with potentially severe strategic consequences

The past 10 years have brought little by way of international regulatory frameworks on Lethal autonomous weapon systems (LAWS) but have brought us increasingly close to their full realisation. As of today, the technology for a weapon to track, select, and engage a target autonomously after the point of activation, with no further human intervention, already exists.[38] Whether or not current highly autonomous and AI enabled weapon capabilities neatly fit within an agreed upon definition of "LAWS", or whether or not every stage of the weapon's cycle was completely fully autonomously without human intervention should not detract from the reality that increasingly autonomous weapon systems (with and without AI) are already on today's battlefields, and are raising many of the legal, ethical, and security concerns posed by LAWS.[39]

Technological advancements in this space are furthermore being accelerated by a worsening global security environment and the ensuing technological competition it generates. Unfortunately, LAWS are not only technologically possible today, but the opportunities for their use are also multiplying. The battlefields of Ukraine and Gaza are for example both increasing the interest in, and fielding of, autonomous

[38] O'Neill, Paul, Cranny-Evans, Sam, Ashbridge, Sarah. "Assessing Autonomous Weapons as a Proliferation Risk: The Future has Not Been Written." *Royal United Services Institute.* February 2024. https://static.rusi.org/future-laws-occasional-paper-feb-2024.pdf.

[39] Rickli, Jean-Marc, Mantellassi, Federico. "The War in Ukraine: Reality Check for Emerging Technologies and the Future of Warfare." *Geneva Centre for Security Policy.* Geneva Paper No. 34. April 2024. https://dam.gcsp.ch/files/doc/geneva-paper-34-24.

capabilities as well as raising many of the legal and ethical concerns linked to autonomy on the battlefield, posing questions over automation bias, human control and agency over the use of force.[40]

The proliferation of such capabilities and their – mostly dual-use – enabling technologies has resulted in a fundamentally changed strategic environment compared to when international discussions began in 2014, worsening the consequences of inaction with respect to the regulation of LAWS. A wider array of state and non-state actors are now capable of developing and deploying increasingly autonomous capabilities, and increasingly willing to do so. Absent regulation, and a global governance framework, the current strategic environment will continue to incentivise and accelerate the development and deployment of such weapon systems, leaving an increasingly small space for regulation.

2. The question of human control

It has become a well-established norm that human control is a necessary component of both LAWS' ethical and safety dimensions, and of their legal compliance, especially with regards to IHL.[41] However, lack of agreement persists behind what is meant by "human control", what it looks like in practice, and what amounts to sufficient levels of it. This lack of clarity is one of the biggest challenges to building effective regulatory frameworks and an important area to elucidate for the ethical, safe, and legally compliant development and deployment of autonomy on battlefields.

The expressed intent by states to ensure human control over LAWS and their effects, could however run counter to the desire to accelerate the tempo of military operations and to increasingly rely on complex algorithms to enable the various functions of LAWS.[42] Indeed, research has repeatedly shown that humans have a tendency to offload cognitive and moral loads to highly autonomous machines, especially in times of high stress, cognitive workload and compressed timelines.[43] It is therefore not unreasonable to envision a near-future where humans can no longer realistically maintain the contextual understanding, cognitive and physical abilities necessary for meaningful control of weapon systems.[44] As states increasingly turn to complex AI systems to enable LAWS, the capacity for humans to be meaningfully engaged will increasingly be challenged.

[40] Renic, Niel, Schwarz, Elke. "Crimes of Dispassion: Autonomous Weapons and the Moral Challenge of Systematic Killing." *Ethics and International Affairs.* Vol 37 (3). 2023, pp. 321-343. https://doi.org/10.1017/S0892679423000291; Davies, Harry, McKernan, Bethan, Sabbagh, Dan. "'The Gospel': How Israel uses AI to select bombing targets in Gaza." *The Guardian.* December 1, 2023. https://www.theguardian.com/world/2023/dec/01/the-gospel-how-israel-uses-ai-to-select-bombing-targets.

[41] Report of the 2023 session of the Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, 24 May 2023, GGE.1/2023/2, https://docs-library.unoda.org/Convention_on_Certain_Conventional_Weapons_-Group_of_Governmental_Experts_on_Lethal_Autonomous_Weapons_Systems_(2023)/CCW_GGE1_2023_2_Advance_version.pdf.

[42] Scharre, Paul. "The Perilous Coming Age of AI Warfare." *Foreign Affairs.* February 29, 2024. https://www.foreignaffairs.com/ukraine/perilous-coming-age-ai-warfare?check_logged_in=1.

[43] Schwarz, Elke. "The (im)possibility of meaningful human control for lethal autonomous weapon systems." *Humanitarian Law and Policy.* August 29, 2018, https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2018/08/29/im-possibility-meaningful-human-control-lethal-autonomous-weapon-systems/; Johnson, James. "Automating the OODA Loop in the Age of Intelligent Machines: Reaffirming the Role of Humans in Command-and Control Decision-making in the Digital Age", Defence Studies, Vol. 23(1), 2023, pp.43-67, https://doi.org/10.1080/14702436.2022.2102486.

[44] Schwarz, Elke. 2018.

It is primordial for states to define the processes, rules, as well as technical requirements, which would enable effective human control over LAWS. This should include a clarification as to what restrictions in design, capabilities, and operational parameters this would inevitably entail, ensuring states cannot resort to instances of so-called "nominal human control". *In fine*, this would allow for the maintaining of moral and ethical agency over LAWS and ensure their safe, legally compliant, development and use.

3. The way forward

The most realistic way of delivering on the UNSG and ICRC president's call to achieve a legally binding document on LAWS by 2026 is through the Group of Governmental Experts (GGE) created by the High Contracting Parties to the Convention on Certain Conventional Weapons (CCW). While consensus requirements have somewhat impeded the work of the group thus far, the group's convergence towards the so-called "two-tier approach" offers the most realistic chance of achieving a legally binding prohibition in the relatively near future.

Alongside the work of the GGE, states must continue to speak, exchange, and pronounce on the broader issue of the use of artificial intelligence in the military domain. Dialogue at the regional, plurilateral, and bilateral level about how humans can remain in control of weapon systems will be important confidence building measures and help in the developing of codes of conduct and guardrails. The UN should support these endeavours, for example through its regional disarmament centres, acting as bridge to the other discussions on AI governance, helping to bring across ideas relevant to the disarmament and international security community.

Resolution 78/241 creates the possibility of a new track on LAWS. If the GGE fails to reach consensus on a legally binding instrument, then it is likely that a large majority of states will support starting negotiations in the General Assembly. Creating a parallel process now, whilst the GGE is still working, is unlikely to achieve the desired outcome of a legally binding prohibition ratified by all the major states. For now, the UNSG could consider recommending an annual First Committee thematic session devoted to the military use of AI. He could also consider recommending an eighth cluster for First Committee, entitled 'The use of artificial intelligence in the military domain'. This would allow states to bring other resolutions on the topic, as the issue is broader than just LAWS.

Human Rights Watch

[6 May 2024]

Human Rights Watch appreciates the opportunity to submit its views and recommendations for consideration by the United Nations secretary-general in response to Resolution 78/241 on "Lethal autonomous weapons systems" adopted by the UN General Assembly on 22 December 2023.

I. Background

Human Rights Watch is an international nongovernmental organization (NGO) that conducts research and advocacy to uphold human dignity and promote human rights and international human rights law across the globe. In October 2012, Human Rights Watch co-founded the Campaign to Stop Killer Robots, which advocates for the negotiation and adoption of an international treaty to prohibit and restrict autonomous weapons systems.

II. Challenges and Concerns Raised by Autonomous Weapons Systems

This submission is based on and informed by our years of research and advocacy on this issue. Since 2012, Human Rights Watch has published more than two dozen reports on autonomous weapons systems, most in conjunction with the International Human Rights Clinic (IHRC) at Harvard Law School.

In November 2012, Human Rights Watch and IHRC released "Losing Humanity: The Case against Killer Robots," the first major civil society report to examine the dangers of removing human control from the use of force. This report – and later ones – found that allowing machines to select and attack targets without further human intervention would be incompatible with fundamental provisions of international humanitarian law, including the principles of distinction and proportionality.[45]

Human Rights Watch and IHRC have detailed the significant hurdles to assigning personal accountability to the actions undertaken by autonomous weapons systems under both criminal and civil law.

Autonomous weapons systems would also contravene basic principles of humanity and the dictates of public conscience established by the Martens Clause under international humanitarian law.

Autonomous weapons systems raise serious concerns under international human rights law because they are likely to be used in law enforcement operations as well as situations of armed conflict. They raise concerns under the foundational rights to life and to remedy.

Autonomous weapons systems would undermine the principle of dignity, a legal and moral concept, which implies that everyone has a worth deserving of respect. As inanimate objects, machines cannot comprehend or understand the value of human life or the significance of its loss. Allowing them to make life-and-death determinations thus strips people who are being targeted of their human dignity. In the process of determining whom to kill, autonomous weapons systems boil human targets down to data points.

Security concerns include the risk of an arms race, the threat of autonomous weapons systems reaching the hands of states or non-state actors with no regard for international law, and a lowering of the threshold to war. Because autonomous weapons systems would have the power to make complex determinations in less structured environments, their speed could lead armed conflicts to spiral rapidly out of control.

III. Ways to Address the Challenges and Concerns Raised by Autonomous Weapons Systems

A Legally Binding Instrument

Human Rights Watch calls for the urgent negotiation and adoption of a legally binding instrument to prohibit and regulate autonomous weapons systems. Clear, strong, and global rules are essential. Only new international law will suffice to deal with the dangers raised by autonomous weapons systems.

A legally binding instrument should be accompanied by national legislation and other measures to implement and enforce the treaty's provisions at the domestic level.

[45] Please see our full submission for links to relevant reports by HRW and IHRC: https://www.hrw.org/news/2024/05/06/submission-united-nations-secretary-general-autonomous-weapons-systems.

Essential Treaty Elements

Human Rights Watch, IHRC, and others have outlined the essential elements for an international treaty on autonomous weapons systems, following precent provided in previous disarmament treaties, international human rights instruments, and international humanitarian law, which all offer models for the proposed provisions.[46]

A legally binding instrument should apply to all weapons systems that select and engage targets based on sensor processing, rather than human inputs. While the treaty's restrictions will focus on a narrower group of systems, this broad scope will help future-proof the treaty and ensure that no systems escape review.

The new treaty should include: 1) a general obligation to maintain meaningful human control over the use of force; 2) prohibit weapons systems that autonomously select and engage targets and by their nature pose fundamental moral and legal problems; and 3) include specific positive obligations that aim to ensure that meaningful human control is maintained in the use of all other systems that select and engage targets.

The concept of meaningful human control is fundamental to such an instrument because most of the concerns arising from autonomous weapons systems are attributable to the lack of such human control. The concept of meaningful human control should comprise a combination of components, such as, but not necessarily limited to: 1) Decision-making components, for example, the ability to understand how the system works; 2) Technological components, including predictability and reliability, and 3) Operational components, notably restrictions on time and space in which the system operates.

A new treaty should prohibit the development, production, and use of systems that inherently lack meaningful human control over the use of force. It should also prohibit autonomous weapons systems that target people in order to prevent the use of weapons systems that strip people of their dignity, dehumanize the use of force, or lead to discrimination. It should cover weapons that always rely on data, like weight, heat, or sound, to select human targets. These prohibitions would help protect civilians and other non-combatants in armed conflict, and reduce infringements of human rights during law enforcement operations. They should apply "under any circumstances" to ensure that the provisions cover times of peace and war.

The Way Forward

In terms of negotiating fora, the Convention on Conventional Weapons (CCW) has run its course after providing a forum for useful discussions and the development of support for a legally binding instrument over the years. It is time to step outside of that forum to one that can aim higher, move faster, and be more inclusive of countries that are not party to the CCW as well as of international organizations and civil society. Disarmament precedent shows that stand-alone and UN General Assembly-initiated processes are viable options in which committed, like-minded states, in partnership with other stakeholders, can produce strong treaties in 15 months or less.

The world is approaching a tipping point on this topic as support for negotiating a legally binding instrument on autonomous weapons systems reaches unprecedented levels.[47] The Stop Killer Robots campaign's Automated Decision Research project

[46] HRW and IHRC, *New Weapons, Proven Precedent: Elements of and Models for a Treaty on Killer Robots*, October 20, 2020, https://www.hrw.org/report/2020/10/20/new-weapons-proven-precedent/elements-and-models-treaty-killer-robots.

[47] More than 1,000 representatives from 144 countries and international organizations, industry, academia, and civil society attended the largest international conference ever held on autonomous

identifies more than 110 countries that have expressed their desire through national and group statements for a new international treaty on autonomous weapons systems.[48]

Human Rights Watch affirms our strong commitment to work with urgency and with all interested stakeholders for an international legal instrument to ban and regulate autonomous weapons systems.

International Committee for Robot Arms Control

[24 May 2024]

The International Committee for Robot Arms Control (ICRAC) values the opportunity to submit its views to the United Nations Secretary-General with respect to Resolution 78/241 on Lethal Autonomous Weapon Systems (AWS). Founded in 2009, ICRAC is an international committee of experts in robotics technology, artificial intelligence, robot ethics, international relations, international security, arms control, international humanitarian law, international human rights law, and philosophy of technology. We have published extensively on the ethical, legal, technical, and security challenges of AWS, on the question of meaningful human control, and on military escalation at speed. Based on our expertise, we are particularly concerned that military robotic systems will lead to more frequent, less restrained, and less accountable armed conflict. In light of these risks, we call for an international treaty to prohibit and restrict AWS.

We note the threat that AWS pose to compliance with international humanitarian law as well as international human rights, particularly the right to life and the human right to dignity. We thus support calls for a legally-binding instrument to prohibit and restrict the use of AWS, urging the Secretary-General to initiate a forum within the UN General Assembly that can include all States, cover autonomy and automation in the use of all weapons, and address international humanitarian law as well as human rights concerns.

Scope

In accordance with the International Committee of the Red Cross (ICRC), we understand an AWS as one that, potentially after initial activation or launch by a human, selects targets based on sensor data and engages targets without human intervention. We endorse the recommendations of the ICRC for a two-tiered approach that prohibits unpredictable systems and systems that explicitly target humans, while strictly regulating the use of autonomy in all other systems for the command, control, and engagement of lethal force. This includes restrictions on the time, space, scope, and scale of operations of such systems, as well as the types of targets and situations in which they may be used. In particular, we strongly agree that the only permissible targets of such systems should be military objects by nature, and never civilian or dual-use targets, which should always require human judgment.

More discussion is needed on the appropriate forms and regulation of the human-machine interaction in complex command-and-control systems. As computers and AI collect and automatically analyze more and more data, greater clarity is needed on what constitutes meaningful human control in the context of automated target generation/identification and how to ensure respect and responsibility for international law when such systems are used.

weapons systems in Vienna on April 29-30. See the chair's summary: https://www.bmeia.gv.at/fileadmin/user_upload/Zentrale/Aussenpolitik/Abruestung/AWS_2024/Chair_s_Summary.pdf.

[48] Automated Decision Research, https://automatedresearch.org/state-positions/.

Key Challenges to Global Peace and Security

- Uncontrolled Escalation and Missed Opportunities for De-escalation and Diplomacy

The technical characteristics of AWS pose a considerable risk in enabling uncontrolled escalation at speed. Escalation from crisis to war, or escalating a conflict to a higher level of violence, could come about by erroneous indications of attack or a simple sensor or computer error. Mutual interaction between the control programs could not be tested in advance. The outcome of this interaction would be intrinsically unpredictable, and fast escalation is possible and likely. Unpredictable systems will give leaders false impressions of their capabilities, leading to overconfidence or encouraging preemptive attacks. Moreover, automated attacks, responses, and escalations will make it more difficult for leaders to interpret the intentions, decisions, and actions of their adversaries, and will limit their options for response. The overall effect will be to close off avenues and opportunities to avoid conflicts, to de-escalate conflicts, and to find means to end hostilities.

- Moral responsibility

No machine, computer, or algorithm is capable of recognizing a human as a human being, nor can it respect humans as inherent bearers of rights and dignity. A machine cannot even understand what it means to be in a state of war, much less what it means to have, or to end, a human life. Decisions to end human life must be made by humans in order to be morally justifiable. These are responsibilities of unavoidable moral weight that cannot be delegated to machines or satisfied by the mere inclusion of humans in the writing of computer programs. While accountability for the deployment of lethal force is a necessary condition for moral responsibility in war, accountability alone is not sufficient for moral responsibility. This also requires the recognition of the human, respect for the human right to life and dignity, and reflection upon the value of life and justifications for the use of violent force.

- Meaningful Human Control

Much hinges on the degree to which AWS can be *meaningfully* controlled by humans. Scientific scholarship on human psychology suggests that humans experience automation bias, a condition that cognitively hinders their ability to develop sufficient contextual understanding to intervene in fully autonomous systems that operate at speed. In order to safeguard *meaningful* human control (not merely functional control) over AI-enabled AWS, those involved in operating or deciding to deploy AWS should have full contextual and situational awareness of the target area at the time of a specific attack. They must also be able to perceive and react to changes or unanticipated situations that arise; ensure active and deliberate participation in the action; have sufficient training and understanding of the system and its likely actions; have adequate time for meaningful control and have the means and knowledge required for a rapid suspension of an action. For many AWS this is not possible. Meaningful human control is fundamental to the laws of war and the ethics of war.

Moving Forward: A Treaty to Prohibit and Regulate the Use of AWS

We support calls from States, as well as the UN Secretary-General and the President of the ICRC, for an international legally-binding treaty prohibiting and regulating the use of AWS.

Such a treaty would obligate States to adhere to prohibitions and regulatory limitations for AWS. Codes of conduct and political declarations are not enough for systems that pose such grave risks to global peace and security. The treaty must apply to the automated control of all weapons, requiring meaningful human control in compliance with substantive regulations for the use of force in all cases. It should

apply to all military uses of AWS and systems that generate or select targets, as well as to all police, border security, and other civilian applications that automate the use of force.

The treaty should prohibit AWS that are ethically or legally unacceptable, such as systems whose operation or effects cannot be sufficiently understood, predicted, or explained; AWS that cannot be used with meaningful human control; and AWS designed to target human beings.

The treaty should include positive obligations for States to use AWS that are permitted only within the bounds of clearly stipulated regulations that ensure adherence to international human rights and the key principles of international humanitarian law. We believe that an emerging norm around meaningful human control can be articulated and codified through a treaty negotiation in a process that includes all States, civil society, and industry and technical experts. We urge the Secretary-General to advance the creation of such a forum within the General Assembly and look forward to offering our expertise to those discussions.

InterAgency Institute

[25 May 2024]

Introduction

The InterAgency Institute is a digital think-tank focused on global security and local development with a human-centered approach. We have advocated for a treaty banning Autonomous Weapons Systems for over three years. Created by academics from the Global South, it has members with diverse backgrounds in 7 countries, mainly in Brazil, Portugal and Angola.

Appreciating the opportunity to submit this report addressing aspects related to the issues contained in operative paragraph 2 of A/RES/78/241, the Institute hopes to stress the need to create new standards for the prohibition and regulation of Autonomous Weapons Systems (AWS), as well as to point to the socio-technical dimension of the problem[49].

Below we list and develop the four main aspects related to AWS that we believe should be taken into account by the Secretary-General's Report.

1. Humanitarian Aspects

The existing obligations of International Humanitarian Law and the International Human Rights System should only serve as an *ad hoc* framework, since no treaty specifically regulates the matter. The new technological paradigm renders the current obligations of international law insufficient in regulating autonomous weapons because many aspects concerning autonomous weapons, such as automation replacing the use of force by human beings, were not part of reality when the main treaties of international humanitarian law were formulated. The possibility of automation in the critical functions of anti-personnel weapons facilitates war crimes, genocide and crimes against humanity, while also making it difficult to attribute responsibility for these crimes.

[49] The present text was adapted from a *Policy Brief* in Portuguese published by the InterAgency Institute in March 2024.

2. Security Aspects

The proliferation of autonomous weapons has unpredictable consequences for armed conflict. Despite this, externalities have already been identified, such as increasing the asymmetry of armed conflicts, reducing the necessary threshold for violence and the potential for non-state actors to possess these weapons and their uncontrolled proliferation.

The bigger the distance separating the operator and the machine, the more probable the use of violence[50]. In autonomous weapons, those who develop and train the model cannot know what consequences, or actions, the model will follow after being launched. The possibility of autonomy in critical functions reduces the capacity of control by a human supervisor. This means that, even with the possibility of human intervention, the possibility of automating these functions entails security risks and the violation of international humanitarian law; not only because of the possibility of biases in the algorithm, but also because of the aforementioned distance between the person who creates the algorithm (and does not know what implications it will have in the real world) and the deliberate use of these algorithms to persecute people based on their phenotype, gender or clothing.

3. Technologic Aspects

Machine Learning (ML) uses input data to train a model to recognize patterns and thus make predictions a human would not be able to[51]. ML can be: supervised; semi-supervised; or unsupervised. Supervision concerns the labeling of the data entered during training. Another important division is that of dynamic (or online) and static (or offline) models: while dynamic models are trained frequently (or continuously), static models are trained before use[52]. The externalities of using ML to create target selection algorithms are not restricted to just one of the models, but cut across the different categories. The possibility of training these models with labels that correspond to people can deepen social biases, which means that the technological aspect and the ethical aspect cannot be dissociated. While it is important to highlight that online and unsupervised models exacerbate the social dimensions of the risks identified, they can also occur in offline and supervised models.

4. Ethical Perspective

Technology is not neutral. Technology sorts and ranks scenarios, based on the possibilities of action that it offers, shaping its context, regardless of how they are used[53]. Digitalization reinforces the tendency to make cost-benefit (utility) analyzes to determine an act's morality, accentuating the tendency of optimizing procedures[54]. In the context of military technologies, this utilitarianism can come with the trade-off of increasing death-tolls and violations of IHL principles. Despite algorithms seeming objective and neutral are built according to arbitrarily established criteria for the desired result, reinforcing biases[55].

---

[50] Galliott, J. (2016). War 2.0: Drones, Distance and Death. International Journal of Technoethics, 7(2), 61-76.doi.org/10.4018/IJT.2016070104.

[51] Google Developers. (n.d.). Machine Learning Glossary. Available at: https://developers.google.com/machine-learning/glossary.

[52] Ibid.

[53] Miller, B. (2021). Is technology value-neutral? Science, Technology, & Human Values, 46(1), 53-80. doi.org/10.1177/0162243919900965.

[54] MUL (2024). Week 2: The Ethics of (Digital) Technologies. QMUL Short Courses. Retrieved from https://qmul.ac.uk/shorts/week-2-the-ethics-of-digital-technologies/.

[55] O'Neil, C. (2016). Weapons of math destruction: How big data increases inequality and threatens democracy. Crown.

Digital dehumanization is the act of reducing human beings to data, then used to make up decisions/actions that negatively affect their lives[56]. This is a central part of the implications that such weapons have for international security.

Conclusion

A legally binding instrument is urgently needed to regulate autonomous weapons. Anti-personnel weapons capable of automating critical functions (aiming and firing) must be banned. At the core of this debate are the activities - involving decision-making or not - we want to delegate to machines. Concluding discussions on the regulation of autonomous weapons is a step towards ensuring a future in which technology serves to advance global peace and security, while respecting human rights and human dignity. An international treaty banning weapons that operate without human control by 2026, as suggested by the United Nations and the International Committee of the Red Cross, is a crucial step in this direction.

International Physicians for the Prevention of Nuclear War

[24 May 2024]

We welcome the UN Secretary-General's initiative to address the challenges related to lethal autonomous weapons systems and the role of humans in the use of force. Because of our expertise on the catastrophic humanitarian impacts of nuclear weapons, IPPNW is particularly concerned with the danger of nuclear escalation arising from the use of artificial intelligence (AI) and machine autonomy in nuclear command and control.

IPPNW is profoundly alarmed by both the growing risk of the use of nuclear weapons, whether by accident, design or miscalculation, and the simultaneous rapid development and deployment of advanced AI systems in the defense sector. The integration of AI and automation into nuclear command and control would mark a new era of exponential risk to humankind.

We underscore the warnings of experts in the field that an AI arms race is already underway. According to Connor Leahy[57], "Whoever has the least humans in the loop, they can act the fastest…giving more and more to the machines, until one day we're just not in control anymore. It's a race to the bottom. There can be no winner – and the only loser is humanity."

We recall the incident in 1983 when one man, Soviet Lieutenant Colonel Stanislav Petrov, refused to respond to a false warning of an incoming US ICBM[58]. Within a few fateful minutes, he intervened and, exercising his discretion, broke with "launch on attack" protocol. His reasoned judgment likely saved human civilization.

Almost 80 years into the nuclear era, we have survived not because of wise leaders, sound military doctrine, or infallible technology but because of luck. Recent events have laid bare how incredibly dangerous it is to gamble the future of the world on a hope for indefinite good luck.

[56] Stop Killer Robots. (n.d.). Digital Dehumanisation. Available at: https://www.stopkillerrobots.org/stop-killer- robots/digital-dehumanisation/

[57] Co-founder and CEO of Conjecture, an AI startup working on controlling AI systems. BBC News. 2 May 2024.

[58] Stanislav Petrov, 'The Man Who Saved The World,' Dies At 77. NPR 18 September 2017.

An even more dangerous future may be fast approaching. If human agency is removed from nuclear command and control, then the fate of humanity will rest with self-taught machines that will make the snap decision whether to launch on warning.

Turning control of nuclear weapons over to autonomous AI is irresponsible madness. We therefore support efforts to regulate, through national legislation and binding multilateral agreements, the development, deployment and use of AI and autonomous weapons systems in nuclear weapons command and control. As we work toward the universalization of the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons (TPNW), and the complete abolition of nuclear weapons, it is crucial that humans maintain control over the use of nuclear weapons. The international community must begin the processes of building a permanent firewall between AI and nuclear weapons.

Latin America and the Caribbean Human Security Network, Fundación para la Paz y la Democracia, Technology and Community, Centro de Estudios Politica Internacional, Universidad de Buenos Aires

[24 May 2024]

This document outlines the views of SEHLAC on the main risks and concerns of autonomous weapons systems in Latin America and the Caribbean, as well as the solutions to address them. SEHLAC is an organization that works for the transformation of regulations, public policies, and practices to implement and strengthen International Humanitarian Law (IHL), International Human Rights Law (IHRL), and Humanitarian Disarmament in the Latin American and Caribbean region.

The members of our network have participated in international discussions on autonomous weapons over the past ten years, seeking to understand the relationship between these emerging weapons and the human security issues affecting the region.

Risks and concerns about autonomous weapons

While there is no consensual definition of what an autonomous weapon is, SEHLAC aligns with the proposal of the International Committee of the Red Cross and defines it as a weapon system that can select and attack a target without significant human intervention.

"Significant" implies that a human must be the actual determiner of the critical functions of targeting and firing. Since a person is not the one making the critical decisions, these weapons are in opposition to the main element of IHL and IHRL: humanity. No element of these international frameworks can be applied to a weapon that makes the decision to take a human life on its own.

Why the concern about the region?

Latin America and the Caribbean is a diverse region that shares cultural, ethnic, and social elements, but also faces common challenges, such as inequality, poverty, corruption, and lack of state presence, as well as others inherited from a colonial past, such as systematic discrimination against historically marginalized groups.

This complexity has manifested in serious security problems, which have resulted in years of social conflicts and, in some countries, armed conflicts, as well as in the promotion of legal and illegal arms development.

The security problems affecting the region today would be directly related to the possible use of autonomous weapons.

Autonomous weapons would facilitate the perpetration of various types of violence in the region:

1. In Latin America, the upward trend of contract killings is worrying. *Sicariato* - paying to have someone killed - is gaining ground in the region and costs vary according to the complexity of the crime. The introduction of autonomous weapons would expand this practice, making contract killings more accessible and quicker. Also, achieving justice would be nearly impossible because these weapon systems' nature makes tracing the perpetrators extremely difficult.

2. Drug trafficking, as the axis of most of the violence that occurs in the region[59], could be favored by these weapons as these systems would facilitate the surveillance of drug production laboratories, as well as transit and protection of export routes.

3. Wars between gangs and/or armed groups outside the law are another phenomenon of violence in countries such as Haiti, Guatemala, El Salvador, Honduras, Mexico, Colombia, Ecuador, and Brazil, among others. The ease and cost-effectiveness of using autonomous weapons would cause this violence to spread to areas and countries where it is still precarious or non-existent, enabling criminal networks to expand their power and influence.

4. Using autonomous weapons as personal and private property protection, or even as a means of combating rural and urban crime, could lead to massacres and indiscriminate killings, as these weapons would use force against any person or object deemed a potential enemy.

5. Using autonomous weapons for state repression would facilitate systematic violation of human, civil, and social rights of anyone opposing the government, making it harder for victims to seek justice due to the technology's lack of traceable responsibility and accountability. This, in turn, would encourage impunity and further undermine confidence in law enforcement institutions.

6. It should be noted that the use of autonomous weapons could increase differentiated impact of violence, mainly on women, people with diverse identities, racialized individuals, and indigenous peoples, among others.

In addition to the dangers posed by autonomous weapons, it is also crucial to address the concern about indiscriminate use of biometric data, both private and public, without adequate treatment and, in some countries, without personal data protection[60].

The lack of explicit regulations that enable or restrict use of these technologies and the misuse of personal data create serious risks, as public security decisions are made without significant human oversight, compromising Human Rights. The situation is already observed and begins public discussion with the implementation of mass surveillance technologies in Latin America and the world, leading to litigation

[59] De México a Ecuador y de Costa Rica a Uruguay: la violencia del narcotráfico se extiende en América Latina [From Mexico to Ecuador and from Costa Rica to Uruguay: drug trafficking violence spreads across Latin America], José Denis Cruz, January 21st 2024, https://www.newtral.es/violencia-narco-trafico-america-latina/20240121/.

[60] Sequera Buzarquis, M., Carrillo, E. y Gómez Berniga, L. (2022). Deudas, desafíos y conquistas en la intersección de los derechos humanos e internet [Debts, challenges, and achievements at the intersection of human rights and the internet]. En Codehupy (Ed.), Derechos Humanos en Paraguay 2022 (313-328). Asunción, Paraguay: Codehupy.

in several cases to protect civil liberties.[61,62]. Therefore, it is not only necessary to prohibit these technologies, but also to advance towards stricter regulations that protect privacy and personal data of individuals.

How to avoid a humanitarian catastrophe caused by the development and proliferation of autonomous weapons systems?

The only possible way to avoid the damage caused by autonomous weapons systems is to prohibit those systems that select and attack targets without significant human intervention.

At this point, it is essential to emphasize that autonomous weapons are not a specific category of weapons per se. Any type of weapon, from a small drone to a nuclear missile launcher, could potentially be equipped with autonomous capabilities, meaning that the control system can make crucial decisions without requiring human intervention.

It is important to make this point because any negotiation process that makes possible the existence of a new multilateral instrument with prohibitions and regulations must be carried out considering that it will apply to autonomous systems applicable to any type of weapon. Thus, these discussions must establish the level of human intervention in target identification and execution of the shot, ensuring that in no scenario is an algorithm the one deciding whom to shoot.

Final thoughts

It is important for States to honor the commitments made in the Belén Communiqué and other regional agreements and declarations that call for urgent negotiation of a legally binding instrument on autonomous weapons systems.

States must act decisively and with political will to address the humanitarian threat posed by autonomous weapons systems. The time for action is now!

Norwegian People's Aid and Mines Action Canada

[24 May 2024]

Mines Action Canada (MAC) and Norwegian People's Aid (NPA) appreciate the opportunity to input in response to Resolution 78/241. As members of the Stop Killer Robots (SKR) campaign, we align ourselves with the submission by SKR, but would like to make a contribution in our own capacity.

Our contribution focuses on autonomous weapon systems that target people and makes an analogy to the work on prohibiting anti-personnel landmines. Both MAC and NPA have worked for decades on reducing the suffering caused by anti-personnel landmines and ensuring the implementation and universalization of the Anti-Personnel Mine Ban Convention (APMBC). We have seen first-hand the impact of anti-personnel weapons that are activated by the victim.

[61] AlSur (2021). Reconocimiento facial en América Latina: tendencias en la implementación de una tecnología perversa [Facial recognition in Latin America: trends in the implementation of a perverse technology]. https://www.alsur.lat/reporte/reconocimiento-facial-en-america-latina-tendencias-en-implementacion-una-tecnologia.

[62] Access Now (2021). Tecnología de vigilancia en América Latina: hecha en el exterior, utilizada en casa [Surveillance technology in Latin America: made abroad, used at home]. https://www.accessnow.org/tecnologia-de-vigilancia-en-america-latina/.

Autonomous weapon systems that target humans should be prohibited

As part of a legally binding instrument with prohibitions and regulations, anti-personnel autonomous systems should fall within the category of prohibitions. There are well-developed moral, legal, and ethical arguments for why such weapon systems would be unacceptable, made for example by SKR, the ICRC and others. Anti-personnel autonomous weapon systems represent extreme forms of digital dehumanization, challenging our common human dignity. Such systems are a threat to soldiers and civilians alike, questioning core IHL principles such as distinction, as well as risking direct and systematic humanitarian harm to civilians.

We argue that states have already developed laws and norms on weapon systems targeting people through the negotiation, adoption and implementation of the APMBC. States have, in policy and practice, recognized that victim-activated weapons with an anti-personnel target profile, such as anti-personnel landmines, are particularly problematic.

We would like to encourage states to be reminded about this when developing new law to control autonomy in weapon systems.

We note that many states have agreed to a prohibition specifically on anti-personnel landmines, in contrast to anti-vehicle mines, which are not subject to a ban treaty but are regulated. The difference in target profile made a significant difference to states negotiating the APMBC, which to us illustrates that specifically targeting humans should be a distinct concern when it comes to autonomous weapon systems as well.

We also note a certain reluctance among states to use weapons systems that could target and fire on people automatically in their autonomous modes. While such systems exist and can be applied, there seems to be an existing taboo on leaving life- and death decisions to machines, with states limiting, in practice, their current development and use of such systems. This reluctance may derive from legal considerations and the deliberate application of some basic principles of IHL, or ethical considerations – both of which also need to inform the negotiation of a legally binding instrument on autonomous weapon systems.

Like anti-personnel landmines, autonomous weapons systems cannot account for the potential shifts between combatant and civilian status. Autonomous weapons systems programmed to target a specific sensor profile will be unable to assess if the target is in the process of surrendering, ill, injured or otherwise hors de combat. The transient nature of combatant status is incompatible with weapons that target people based on static criteria such as weight for anti-personnel landmines or other sensor data for autonomous weapons systems.

Though it has been raised in discussions, we have seen no good evidence that it would be technologically feasible for current or future weapons systems to consistently and effectively integrate indications of changes in combatant status into their sensing and calculation processes, and plenty of expert opinion that it would not. In any case, distinguishing between civilians and combatants is a task for deliberative decision making by humans, who are responsible for applying the law: as states have long recognised, legal decisions cannot be left to a machine.

A human combatant will always have the possibility to refrain from using force, even though it would be legal under IHL. On the other hand, an autonomous weapon system would not make any deliberations beyond those programmed into it. A landmine is as crude as it is brutal: it does not see the difference between a combatant, a civilian or an animal. Machines, regardless of their future sophistication, will not share our understanding of what is human, and will only sense the world in a cold and inhumane fashion.

IHL compliance is not the only consideration when we call for a prohibition on autonomous weapons targeting humans. Rejecting the automation of killing in war is important for profound ethical reasons and will have significance also into the civilian domain.

Therefore, autonomous weapon systems should not be allowed to target people. As the principle of banning anti-personnel landmines shows, more control over the use of force matters and preserves lives and dignity. As an international community, we should opt for more control, not less.

The way to safeguard human control over the use of force is by starting negotiations on a new legally binding instrument that prohibits autonomous weapons systems that are ethically or legally unacceptable, such as those that target personnel, and regulates the use of all other autonomous weapons systems through positive obligations to ensure meaningful human control.

PAX

[23 May 2024]

The urgent need for a treaty on autonomous weapons

Increasingly we are seeing weapons systems with autonomous functions being developed and used in ongoing conflicts. This is extremely concerning in the absence of clear rules and limits that specifically apply to these weapons. Especially as developers and users are pushing the limits of what is acceptable under legal and ethical norms. This demonstrates the urgent need to develop a legal instrument related to autonomous weapons. A treaty should prohibit fundamentally unacceptable autonomous weapons systems, and regulate the use of other autonomous weapons systems. Meaningful human control over the use of force should be a central element of a treaty. This means the human user must be able to make a legal and moral judgement regarding the effects of an attack, as well as being accountable for any violations of legal and moral norms. To ensure this the human user should be able to sufficiently predict the effects of an attack, in order to make a legal and ethical judgement. The human user should also be able to explain the actions of the weapons system and the human role after an engagement has taken place. This is essential to ensure accountability. Based on certain positive obligations can be developed. These could include that the user should be able to:

- Have a functional understanding of how the weapons system works, specifically what will trigger an application of force.
- Have sufficient understanding of the context where the weapons system will be deployed. For example, being aware of the presence of civilians and civilian structures.
- Limit the functioning of the weapon system. For example they should be able to limit the duration and geographical area of operation and the type of targets than can be engaged.

Following from this, autonomous weapons systems that cannot be used in line with these obligations should be prohibited. Furthermore autonomous weapons systems that target people must be prohibited. There is a risk of protected persons being targeted when autonomous weapons systems are used, as peoples' status under the law is fluid. Using target profiles that can trigger an application force, based on predetermined simplified representations of people is dehumanizing. Also algorithm bias could increase the risk of reinforcing existing structures of inequality.

Due to the serious legal, ethical, security and humanitarian concerns related to autonomous weapons, the negotiation of a legally binding instrument on autonomous weapons systems should start in 2024 and be finalized as soon as possible. This should happen in the forum that is most likely to be ambitious and successful in developing a treaty. Currently the General Assembly in New York seems to be the best forum to ensure this. At the same time, it is useful to continue dialogue in all appropriate multilateral fora as they can be mutually reinforcing.

We are at a crucial moment in the history of humanity. We need to do all we can to retain human control over the use of force and prevent digital dehumanisation, for ourselves as well as future generations. The time is now.

Peace Movement Aotearoa and Stop Killer Robots Aotearoa New Zealand

[25 May 2024]

Peace Movement Aotearoa and Stop Killer Robots Aotearoa New Zealand welcome the opportunity to contribute our views to the UN Secretary-General's report. Our submission briefly outlines our involvement in this issue, and has three sections summarising our position on: a) the urgent need for a new international instrument; b) key focuses of a new international instrument; and c) scope of a new international instrument. The points below are based on discussions with our member and supporting groups about the content of this submission.

Introduction

Peace Movement Aotearoa is the national networking peace organisation in Aotearoa New Zealand, established in 1981 and registered as an Incorporated Society in 1982. Our purpose is networking and providing information and resources on peace, humanitarian disarmament, human rights and social issues; and we have extensive national networks of member and supporting groups and individuals. We are a founding member of the Stop Killer Robots campaign and coordinate the national Stop Killer Robots Aotearoa New Zealand (SKRANZ) campaign.

SKRANZ was launched in April 2013 to support the global campaign, with a specific national focus on urging New Zealand to take national action to prohibit the development, production and use of autonomous weapon systems in New Zealand; and to take international action to support negotiations on a new treaty to prohibit autonomy in weapon systems.

(a) A new international instrument on autonomy in weapon systems is urgently needed

It has been clear for some years now that rapidly developing technological advances in the use of force and increasing autonomy in weapon systems towards fully autonomous weapon systems pose an unprecedented threat both to humanity and to the foundations of international human rights and humanitarian law, which are based on respect for human life and dignity, protection of humanity in times of oppression and armed conflict, and human responsibility and accountability for harm.

The serious ethical, humanitarian, legal, and security concerns posed by these developments have been discussed for more than a decade within United Nations bodies - including the Human Rights Council, meetings related to the Convention on Certain Conventional Weapons and in the UN General Assembly - as well as in regional and national governmental and non-governmental forums.

Even as these discussions have taken place, some states have increasingly incorporated autonomy into military use of force with disastrous consequences for civilian populations, in ways that many would argue have already resulted in violations of international law. It is apparent that the absence of specific international law on autonomy in weapon systems, and with differing interpretation by some states as to how existing law applies to new technological developments, the risk of proliferation of ever more dangerous and uncontrollable weapon systems is increasing rapidly.

The need for urgency for new international law has recently been highlighted again by military use of AI, for example, Israel's use of AI-powered target suggestion systems in Gaza to make high explosive strikes on numerous targets possible in a short time frame, resulting in indiscriminate slaughter of civilians and systematic destruction of life-sustaining infrastructure. The reality of digital dehumanisation with catastrophic consequences is now very evident, as is the increasing tendency towards the development and use of autonomous weapon systems that will remove any remaining vestige of humanity from war.

A new international instrument on autonomy in weapon systems is necessary to clarify and strengthen existing law, and is already long overdue. The instrument must include both prohibitions and regulations, as outlined below.

Negotiations on a new instrument must begin without any further delay, in a multilateral forum where states can come together to work constructively free from the threat of veto, where the voices of those whose lives have already been impacted by increasing autonomy in weapon systems can be heard, and where UN agencies, the International Committee of the Red Cross (ICRC), and NGOs are active participants.

(b) Key focuses of a new international instrument

While much of the work around autonomous weapon systems has focused on the issue of meaningful human control over the use of force, it is our view that the key underlying ethical imperative is preventing machines using sensors and digital code from targeting and / or attacking humans. A prohibition on autonomy in weapons systems that are designed or used to target human beings must be the starting point.

Meaningful human control over the use of force does have an ethical component of course, but it is also a practical and legal means to ensure accountability for any autonomy in weapon systems that breach the key dictates of humanitarian law.

(c) Scope of a new international instrument

It is our view that it is not necessary for a new international instrument to prohibit or regulate specific weapons, partly because it would rapidly become outdated and also because it is not specific weapons that are the problem. Instead, it should include overarching rules to establish a framework for evaluating current and future technological developments, while promoting increased compliance with international human rights and humanitarian law.

Such overarching rules would prohibit autonomous weapon systems that are designed or used to target humans, and lay out specific obligations to ensure meaningful human control over other systems: for example, that the human operator/s understand the capabilities and limitations of the system, are able to fully evaluate the context in which the system will be used, and are making mindful firing decisions rather than assuming the technology is accurate - this would act to regulate autonomy in weapon systems. It would be useful to specify that decisions made by states on their assessment of new or altered weapon systems that incorporate autonomous features or functions must be transparent.

We referred above to a recent example of military use of AI, which suggests that the scope of a new international instrument must be wider than only prohibiting fully autonomous weapon systems, that is, weapon systems that make target selection and attack decisions based on the processing of data from sensor inputs autonomously without any human involvement beyond the initial activation. It is increasingly apparent that there is a spectrum of harmful military use of autonomy, ranging from target decision support systems (as some have described systems such as Lavender), data-based targeting systems, generation of target lists by algorithm or AI, sensor-based targeting systems, through to weapon systems that combine these elements and incorporate varying degrees of machine learning to make target selection decisions and attack autonomously.

We note last year's Joint Call by the UN Secretary-General and ICRC President stated *"The autonomous targeting of humans by machines is a moral line that we must not cross"*[63], yet that appears to have already happened.

It is therefore our view that a new instrument must cover systems that automate significant decision making in weapons systems, such as target generation, force deployment, and engagement, as well as autonomous weapon systems.

Finally, although we have referred in this submission to military use of autonomy in weapon systems, prohibitions and regulations in a new international instrument must also apply to all coercive agencies of the state, including those used for policing and internal security, for border control, in corrections facilities and in places of detention.

Peace Union of Finland, Finnish Peace Committee, Committee of 100, Technology for Life, Women for Peace, and the Union Of Conscientious Objectors

[24 May 2024]

Finnish civil society organizations Peace Union of Finland, Finnish Peace Committee, Committee of 100, Technology for Life, Women for Peace, and the Union Of Conscientious Objectors appreciate the opportunity to submit our views to the United Nations Secretary-General in response to Resolution 78/241, entitled "Lethal Autonomous Weapons Systems". As members of the international Stop Killer Robots[64] network, we are committed to advocating for a new international law on autonomy in weapons systems.

This submission provides a summary of our views on this issue, highlights some specific humanitarian, ethical, and security challenges related to autonomous weapons systems, and outlines ways to address these concerns through a legally binding instrument.

[63] Joint call by the United Nations Secretary-General and the President of the International Committee of the Red Cross for States to establish new prohibitions and restrictions on Autonomous Weapon Systems, 5 October 2023

[64] Stop Killer Robots is a coalition of more than 250 non-governmental organizations and academic partners working across 70 countries towards an international treaty on autonomous weapons systems that ensures meaningful human control over the use of force and rejects the automation of killing.

Ethical concerns

Increasing autonomy in weapons systems means that machines are beginning to replace decision making of humans in the use of force. Machines are incapable of making complex ethical evaluations or understanding the value of human life. A machine does not understand that it is killing, and therefore life and death decisions should never be delegated to machines.

As artificial intelligence develops, systems become increasingly difficult to understand or to predict. Humans can't influence the rapid decisions executed by a machine. Moreover, who would be responsible for a possible war crime committed by an autonomous weapon system? Holding a human responsible for the actions of a weapon system they can’t adequately control would be problematic, leaving victims and their loved ones without satisfactory explanation or justice in cases of grave injustice. Concerns posed by a lack of responsibility or accountability for violations of law must not be accepted or ignored.

Security concerns

The development and proliferation of autonomous weapons systems pose significant threats to global security and stability. The pursuit of keeping up with advancing military technology will likely result in or trigger a destabilizing arms race. The accelerating arms race increases the likelihood of conflicts and endangers international security. In the worst case scenario, an escalation of the autonomous arms race might lead them to be equipped with nuclear warheads, when the decision to annihilate the world would be left to a machine. This risk of escalation must not be ignored.

The deployment of autonomous weapons systems is likely to lower the threshold to go to war. When risks to human soldiers are perceived to be lower, states may become less inclined to seek political solutions. This would make armed conflicts more widespread and increase civilian casualties, suffering and displacement. It also escalates the problems associated with remote warfare.

The rapid speed and subsequent errors from autonomous decision-making, as well as the weapon's malfunction could increase the risk of conflict escalation, or lead to other unpredictable consequences. Artificial intelligence, for instance, can generate incorrect and potentially harmful information or detect things that are not within their range, leading to unexpected outcomes. In life-or-death situations, the necessary system testing to correct these errors would equate to dangerous human experimentation. AWS are vulnerable to hacking and can be manipulated to turn on friendly forces or behave in other undesirable ways. Risk of misuse and hacking would also pose an existential threat to every human being.

A legally binding treaty is crucial for ensuring a future for humanity

There is an urgent need for the regulation of autonomous weapons systems due to the accelerated advancements in artificial intelligence and increasing autonomy within these systems. Their ability to operate without human control and responsibility raises significant concerns that demand urgent action from the international community. To address these concerns, it is imperative to establish a legally binding international treaty that regulates the development, deployment and use of autonomous weapons systems.

There is growing international support for new rules regulating autonomous weapons systems. [65] We align ourselves with the view advocating for the implementation of the treaty and want to address the threat posed by the development of autonomous weapons systems. A common approach, often referred to as the two-tier approach[66], suggests that a treaty should prohibit autonomous weapons systems that are deemed ethically and legally unacceptable. All autonomous weapons systems should be subject to regulation through positive obligations to ensure meaningful human control over the use of force.

We need to act now

Time is running out; artificial intelligence is advancing at an increasing pace, and its military applications are spreading across all branches of weaponry. A treaty banning and regulating autonomous weapons systems would draw a red line for governments and companies as to what is acceptable and what is not.

We need a treaty even if not all states decide to join it. Global instability and the ambitions of a handful of militarized states already investing in the development of autonomous technologies shouldn't dictate our future, or decrease states' willingness to mitigate the serious risks posed by autonomous weapons systems.

The prohibition of autonomous weapon systems should not be left outside the considerations within the broader regulation of artificial intelligence. We must ensure that militaristic objectives or arms industry interests do not dictate AI development, but rather that it happens democratically and with respect for human rights. It is imperative that we draw the line now, before automated decision-making leads to automated killing.

PEAC Institute

[8 February 2024]

In response to the request from Ms. Nakamitsu for comment regarding Resolution 78/241 "Lethal autonomous weapons systems", I offer this opinion based on working from 2002 to 2013 for the city of Hiroshima and Mayors for Peace, the campaigning NGO of Hiroshima and Nagasaki. For six years I was chairman of the Hiroshima Peace Culture Foundation, Hiroshima's organization managing peace programs and international relations.

What the UN decides regarding autonomous weapons systems is irrelevant. As with nuclear weapons, the problem is not the weapons. The problem is the mindset, the attitudes and thinking behind the weapons. The UN was created to prevent war. It has been unable to do that for all the reasons you know much better than I. However, we are entering an extremely dangerous, possibly lethal time in human history.

White people in the Global North have been dominating the Earth and its resources for five hundred years. Now, the US and Europe are rapidly weakening while China and Asia, including Russia, are growing stronger. Whether the society comprises chickens, chimpanzees, or humans, shifts in dominance hierarchies usually involve violence.

[65] In addition to numerous scientists, tech workers, religious leaders, and members of civil society, the majority of states support the negotiation of a legally binding instrument. See: https://automatedresearch.org/state-positions/

[66] There is wide agreement that a normative framework on AWS should combine prohibitions and regulations. We align ourselves with a view that AWS that would target people, and cannot be used with meaningful human control are deemed ethically and legally unacceptable, and therefore should be prohibited. Positive obligations should ensure that all other AWS are used in line with legal and ethical norms.

Right now, we are witnessing many of the phenomena that preceded World Wars One and Two. The tensions are greatly intensified by a wide array of completely catastrophic weapon systems, by dwindling resources, by escalating independence movements, and by existential threats to Earth's ability to sustain us.

In this context, the violent competition among the US, Europe, China, Russia, Asia, etc. is the problem. Who wins is irrelevant. As long as the competition remains violent and potentially terminal, humanity will remain utterly unable to respond to any of the global threats we face. The only competition that can possibly affect the outcome, that is, enhance the chances of Homo sapiens surviving into the next century, is the competition between war and peace.

The UN's mandate is to resolve all conflict through dialogue, discussion, negotiation, treaties, and the pursuit of solutions that are based on truth and that benefit and satisfy all parties. From this point of view, the UN should not trouble itself with the details of weapons or weapon systems. The UN should focus intently and with determination on the propensity of certain UN members to ignore the fundamental meaning, purpose, and function of the UN. The UN needs to stand up for the peaceful resolution of conflict. The UN also needs to stand up for international law, expressing intense criticism and using every tool at its disposal to fight rogue nations and other lawless elements, including members of the Security Council.

Humanity desperately needs the UN to prevent war. That means we need the UN to stand up for international law and for itself as the proper, international forum for the resolution of ALL international conflict. War and violence of any sort for any reason are beyond the pale, and any people, nation, or organization that resorts to violence is a rogue committing a crime against humanity. Until the UN accepts its duty to confront and forcefully oppose inter- or intra-state violence, the UN and international law itself amount to lipstick on a pig.

The elimination of war is the goal, but nuclear weapons are the place to start. No one wants a nuclear war. The case against nuclear weapons is extremely easy to make, and nuclear weapons are the easiest global problem we face. Nine countries could solve this problem in less than a month if they put their minds to it. A campaign against nuclear weapons would be relatively easy, and when humanity decides to set aside its doomsday machines, it will be taking a giant step toward cooperating for survival. Once humanity decides to cooperate for survival, peace culture is just around the corner. The keys are: 1) identify the selfish, violent enemies of humanity who refuse to abide by Article VI of the NPT and 2) spend millions of dollars informing the global public exactly who is stealing what from them, what the culture of perpetual war is doing to them, what the constant threat of annihilation is doing to them, and what nuclear weapons will actually do to them if anyone is stupid enough to start a nuclear war.

Unfortunately, this process will require the UN to identify and defeat its most powerful enemies, and doing that will be the fight of the century. As evidenced by the recent withdrawal of funding from UNRWA, a genuine effort to eliminate nuclear weapons will put the very existence of the UN at risk. This battle can only be won by communicating loudly and effectively through the media to the global public, and that will require millions of dollars spent year after year on telling the people the truth with the expectation that they will choose universal health and wellbeing over nuclear war and total environmental collapse. The battle will be dangerous and difficult. The UN might go bankrupt and fail for lack of funding, but if humanity fails to abandon violence as a legitimate method of conflict resolution, our species will soon be extinct.

Project Ploughshares

[24 May 2024]

Project Ploughshares, a Canadian peace research institute, has focused advocacy and research efforts on the issue of autonomous weapons for the past nine years. While there have been rapid technological advancements in artificial intelligence (AI) and robotics and these technologies are now being used in conflict zones, international governance frameworks have not kept pace. At the same time, growing geopolitical competition is increasing the likelihood of deployment of technologies that are not ready for complex and dynamic settings; such use could have far-reaching implications for civilians. What is needed now to address the growing use of emerging technologies in warfare is a legally binding instrument on autonomous weapons.

Such an instrument must be future-proofed to respond to evolving—even revolutionary/transformative—uses of technology. In our view, it is crucial that this governance mechanism operates on two tiers: prohibiting certain uses and providing restrictions based on risk categorizations.

This submission does not indicate all the factors that states should take into account in developing this recommended instrument. Instead, we would like to raise several concise key points that address the crucial need to ensure human control over targeting of humans, and protect civilian infrastructure and the environment needed to sustain human life.

- A clear prohibition should be placed on antipersonnel weapons and on autonomy in weapons of mass destruction (WMD), such as nuclear weapons. While WMDs are already prohibited by existing agreements, addressing technological advancements enabling autonomy in their functioning requires further bolstering.
- States should develop categories of risk and concurrent levels of restriction. For example, a high-risk category would be one that impacts the health and safety of civilians. Included in this category would be systems that are less lethal but still capable of immobilizing or causing reverberating effects on civilians and the environment. Moderate-risk systems would be regulated to ensure the transparency of their functioning. Low-risk systems could involve voluntary best practices.
- The proposed instrument should be based on meaningful/necessary human control over weapons systems. Demonstrable human control in time and space is required for all high-risk systems; human control over moderate- and low-risk systems must be clear. Systems that cannot meet the human control requirements of the appropriate risk category should be prohibited. Decision-support systems or target-generation systems can be suitably addressed by ensuring that targeting decisions are subjected to an evaluation of appropriate accountability.
- The instrument should provide the foundation that will support more regulation at various levels, and therefore should focus on crucial aspects necessarily addressed at the global level. A toolkit of governance mechanisms can and will follow such instruments. States already have other forums at which to exchange best practices and voluntary measures. The aim of this new instrument is to provide the necessary legal commitments on human accountability and human-decision making.
- A forum that allows all states parties to participate and includes civil society is critical to address the risks posed by these weapon systems.

Without a global regulatory framework and specific prohibitions on certain autonomous systems, it seems inevitable that ever more autonomous systems will soon be developed and employed by many states and become readily available to nonstate armed groups, posing an unacceptable risk to global stability. Countries need to begin serious negotiations immediately to avoid these consequences.

Protection

[24 May 2024]

تتشـــرف منظمة الحماية من الأســـلحة وآثارها بتقديم رأيها كمنظمة مجتمع مدني حول أنظمة الأســـلحة ذاتية التشـــغيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 241/78.

منظمة الحماية من الأسلحة وآثارها هي منظمة فرنسية تأسست عام 2003 وتعمل في مجال نزع السلاح الإنساني حيث تركز مجال عملها جغرافيا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي عضو لجنة القيادة بحملة منع الروبوتات القاتلة التي تستمد منها وتشاركها الرؤية في هذه المساهمة. ومن ضمن أهدافها حظر وتنظيم عمل الأسلحة ذاتية التشغيل وضمان وجود السيطرة البشرية عليها عبر اعتماد صك دولي ملزم حولها.

الحاجة الملحة إلى قواعد دولية ملزمة جديدة

بعد مرور أكثر من عقد على التفات الآليات الأممية الدولية لخطر الأسلحة ذاتية التشغيل وبدء النقاش حولها وتمدده، ثبت أن التوصل إلى صك ملزم قانونا هو السبيل الفعال الوحيد لعلاج التحديات والمخاوف الإنسانية والقانونية والأمنية والأخلاقية الناجمة عن أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل، حيث أن الاعتماد على القوانين الحالية ليس كافيا في الوقت الراهن ولن يكون كافيا بتاتا في المســـتقبل، وهذا ما أثبتته نقاشات الدول والخبراء غير الحكوميين في مجلس حقوق الانسان واتفاقية حظر الأسلحة التقليدية، ما جعل الحاجة ملحة إلى قواعد محددة وقانون واضح يضمن بوضوح حماية الإنسانية.

المجموعات المسلحة من غير الدول

كما أثبتت النزاعات المسلحة الحديثة خصوصا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سهولة حصول المجموعات المسلحة من غير الدول على تكنولوجيا الأسلحة بدرجات متفاوتة تكنولوجيا (اليمن نموذجا) ما ساهم في تهديد الملاحة الدولية ومعها السلم والأمن الدوليين. وحصول هذه الجماعات على أسلحة ذاتية التشـــغيل أيا ما كانت درجتها يعني تهديد شـــديد بكوارث لا يمكن علاجها، بينما عدم وجود هكذا سلاح من الأساس يجنب العالم ويلات هو في غنى عنها.

الغالبية تدعم التحرك قدما

يزداد الدعم وراء الدعوة إلى إبرام صك ملزم يوميا وفي كل محفل ذات صلة، فالآن هناك أكثر من 115 دولة تؤيد ذلك منهم 19 دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأعضاء في جامعة الدول العربية.

وعقدت عدة اجتماعات إقليمية حول الأسلحة ذاتية التشغيل في أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا وأوروبا، كما أصدرت العديد من الدول بيانات إقليمية تلتزم فيها بالعمل من أجل التوصل إلى ذلك الصك.

ودعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمين العام للأمم المتحدة إلى التفاوض على صك ملزم بحلول عام 2026، وهي الدعوة التي نؤيدها بشدة.

ويدعم ذلك أيضـــا آلاف العلماء والعاملين والقادة في مجال تكنولوجيا الروبوتات والذكاء الاصطناعي والزعماء الدينيون والبرلمانيون، ومجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني، والرأي العام في جميع أنحاء العالم.

البدء في المفاوضات

يجب على جميع الدول وأصحاب المصلحة الملتزمين إنسانيا وأخلاقيا بالتوصل الى صك ملزم أن يعملوا الأمس قبل غدا معا بروح الشراكة الحقيقية العابرة إقليميا وأن يتخذوا خطوات ملموسة نحو بدء المفاوضات.

ولا بد من التفاوض على الصـك في منتدى يضـم كافة الدول والمجتمع المدني، حيث لا يمكن للقلة غير الراغبة في ذلك الصـــك عرقلة التقدم من خلال حق النقض، أو قواعد الإجماع اللذين يســـاء استخدامهما كما في اتفاقية الأسلحة التقليدية التي لا يمكن إحراز تقدم فيها.

وكما يخبرنا التاريخ والواقع العملي للاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح الإنساني التي تم تبنيها، فإن إنشاء ولاية تفاوضية بشأن صك ملزم من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة هو أفضل فرصة للمضي قدما وتحقيق هكذا صك.

وخلال العقد الماضـــي ونتيجة المناقشـــات المتعددة في عدة منديات ومنها اتفاقية الأســـلحة التقليدية، فان هناك فهم واسـع النطاق بين الدول حول المقصـود بأنظمة الأسـلحة ذاتية التشـغيل، كما والحاجة إلى نهج "ثنائي" للحظر والالتزامات الإيجابية لتنظيمها بشـــكل فعال، والذي يمكن البناء عليه للاتفاق على صك ملزم قانونا.

معاهدة فعالة بشأن أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل

مجال الاتفاقية

أن فهمنا لأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل كأعضاء في حملة منع الروبوتات القاتلة هي أنها تلك التي ترصد وتطبق القوة على الهدف بناء على معالجة البيانات من مدخلات أجهزة الاستشعار. ففي هذه الأنظمة، بعد التنشيط من قبل مستخدم بشري، هناك فترة من الوقت يمكن فيها للسلاح تطبيق القوة على الهدف دون موافقة بشـــرية مباشـــرة، ويتم تحديد الهدف المحدد الذي ســـيتم مهاجمته، والوقت والمكان المحددين للهجوم، من خلال معالجة أجهزة الاستشعار، وليس البشر.

لذا يجب أن يشـمل صـك أنظمة الأسـلحة ذاتية التشـغيل جميع الأنظمة التي تقع ضـمن هذا النطاق، حيث تنبع مخاوفنا من الأتمتة التي تعمل بها هذه الأنظمة. كما تتمثل مخاوفنا الرئيســـية في اندثار السـيطرة البشـرية على اسـتخدام القوة – الأمر الذي يثير مخاوف قانونية وأخلاقية وإنسـانية وأمنية خطيرة – فضلا عن عدم القبول أخلاقيا بتزايد القتل الآلي والتجريد من الإنسانية رقميا.

مركزية الدور البشري

يجب أن يكون الدور البشري هو العنصر الأساسي في الإطار التنظيمي، حيث يجب أن يكون ضمان السيطرة البشرية ذات المغزى أساسا للمعاهدة.

بناء من الحظر والتنظيم

حيث ينبغي أن يحظر الصك أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل غير المقبولة أخلاقيا أو قانونيا وعلى رأسها تلك التي تفتقد السيطرة البشرية. كما ينبغي تنظيم استخدام جميع أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل الأخرى من خلال التزامات إيجابية لضمان بقائها تحت سيطرة بشرية حقيقية.

يجب أن تخضع أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل غير المحظورة لالتزامات إيجابية بشأن التصميم والتطوير والاستخدام لضمان السيطرة البشرية ذات المغزى

تتطلب السيطرة البشرية ذات المغزى أن يتمكن الشخص من إصدار حكم أخلاقي وقانوني على آثار الهجوم، والوفاء بالتزامه بتطبيق القانون، ويعني كذلك أن هناك مستخدما بشريا مسؤول أخلاقيا وقانونيا عن آثار الهجوم.

ولذلك، ينبغي للالتزامات الإيجابية للمعاهدة أن تضمن قدرة المستخدم البشري على توقع آثار الهجوم بشكل كاف، وأنه بعد وقوع الهجوم، ينبغي له أن يفهم آثاره ويكون قادرا على تفسيرها.

ولتحقيق مثل هذه السيطرة ذات المغزى يجب:

أن يكون المستخدم قادرا على الحصول على فهم وظيفي كاف لكيفية عمل النظام.

أن يكون المستخدم قادرا على الفهم الكافي للسياق الذي سيتم فيه نشر نظام الأسلحة، وكيف سيعمل في تلك البيئة.

أن يكون المستخدم قادرا على الحد من عمل نظام الأسلحة في الزمان والمكان.

يجب حظر أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل التي لا يمكن التحكم البشري فيها بشكل ذات مغزى

يجب حظر الأنظمة التي لا يمكن استخدامها بحكم تكوينها التقني أو بيئة استخدامها أو أن المستخدم غير قادر على تلبية المتطلبات المذكورة أعلاه بما يتماشى مع المعايير القانونية والأخلاقية، ومن شأنها أن تثير تساؤلات حول الجهة المسؤولة قانونيا وأخلاقيا عن أي انتهاكات للقانون.

يجب حظر أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل التي تستهدف البشر

وحتى لو تم استخدامها مع سيطرة بشرية ذات معنى، فإننا نعتبر مثل هذه الأنظمة غير مقبولة لأنها تحول الناس إلى مجرد أشياء، وهو ما يمثل إهانة شديدة للكرامة الإنسانية.

فأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل التي تستهدف البشر تثير المخاوف الأخلاقية الأساسية، وتمثل نموذج صارخ على التجريد الرقمي من الانسانية للضحايا المدنيين والعسكريين على حد سواء.

علينا العمل الأمس وليس الآن وقبل غدا

بالإضافة للكوارث الإنسانية والقانونية والأخلاقية لأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل، فإن استخدامها خارج نطاق النزاع المسلح، مثل مراقبة الحدود وحفظ الأمن، من شأنه أن يزيد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والحريات.

إن التطورات في تكنولوجيا الأسلحة والأحداث التي تشهدها الصراعات في جميع أنحاء العالم تظهر الحاجة الملحة إلى العمل. وقد أظهرت برامج تطوير الأسلحة من قبل دول مثل روسيا والولايات المتحدة وإسرائيل وإيران أن الدول تتنافس بالفعل على التميز العسكري من خلال هذه التقنيات، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر جسيمة على السلم والأمن العالميين.

وتظهر التقارير الأخيرة عن استخدام إسرائيل لأنظمة دعم القرار في غزة، رغم كونها ليست أنظمة أسلحة ذاتية التشغيل، كيف يمكن أن يؤدي السعي إلى السرعة من خلال الذكاء الاصطناعي، وتآكل السيطرة البشرية ذات المغزى، وتحويل الأشخاص لنقاط بيانات، الى إحداث أضرار إنسانية مدمرة للمدنيين يستحيل جبرها.

SafeGround

[25 May 2024]

Secretary-General, in relation to resolution 78/241 “Lethal autonomous weapon systems” adopted by the UN General Assembly on 22 December 2023. The resolution requests the Secretary-General to seek views of countries and other stakeholders on “ways to address the related challenges and concerns raised[d] from humanitarian, legal, security, technological and ethical perspective and on the role of humans in the use of force,” posed by autonomous weapons.

SafeGround works to reduce harms of legacy and emerging weapons through outreach and education in Australia and the Pacific and finds it essential autonomous weapons are regulated through new international law to ensure the international community responds to these concerns. This submission highlights the moral, legal and humanitarian imperatives and briefly discusses national, regional and international security considerations. The submission then presents how a legally binding instrument addresses these concerns, including outlining elements such as specific prohibitions and obligations.

(1) Our concerns of autonomous weapons systems: moral, legal, humanitarian imperatives

SafeGround first formed as part of the International Campaign to Ban Landmines, advocating a ban on anti-personnel landmines which are indiscriminate and abhorrent. Autonomous weapons, particularly used against humans, have been called ‘morally repugnant’ by the UN Secretary-General and would not comply with IHL’s three core principles of distinction, proportionality and precaution. Human judgement is essential in applying IHL and the challenges to IHL compliance are one reason why new international law should be adopted to strengthen existing understandings and set new precedents based on legal and moral concerns.

The delegation of the decision over life and death to machines is a key moral risk raised by autonomous weapons. This would cross a moral red line and, along with digital dehumanisation and concerns such as human dignity and bias present an imperative against targeting humans with autonomous weapons.

Furthermore, autonomous weapons pose new humanitarian risks, already increasing autonomy is transforming how wars are fought, and AI-enabled targeting systems used in Gaza are facilitating unprecedented speed and scale of killing. There is a humanitarian need to ensure meaningful human control is maintained over the use of any weapons systems.

(2) Security considerations

Autonomous weapons pose an acceleration of conflict and higher risk of escalation. The proliferation of these weapons, especially if unregulated, and without requirements for meaningful human control will be destabilising. The Indo-Pacific region, for instance, has complex security dynamics and tensions and maintaining meaningful human control over autonomous weapons is important to manage these security risks. Autonomous weapons have implications for arms racing and regulation is an important mechanism for establishing guardrails and delineating what is and is not acceptable.

Based on historical trends, there is also a danger of these weapons proliferating globally, being used by non-state actors, in conflict and for other criminal activities. Misuse by non-state actors, for drug trafficking, illegal fishing, and political unrest, is particularly concerning for our region. These risks are heightened for Pacific small island developing countries, many of which have no military or only small peacekeeping forces.

Autonomous weapons systems also have environmental security risks. The use of landmines, cluster munitions, chemical, biological and nuclear weapons have had hazardous consequences for the natural world and security of impacted communities. Autonomous weapons systems could exacerbate environmental degradation by reducing human oversight when selecting and engaging targets. While the energy cost of training and operating AWS is not fully known, studies indicate that the carbon footprint of AI technologies could substantially contribute to climate change. SafeGround finds it crucial to promote the responsible development and use of any weapons system that takes into account the environmental security impacts.

(3) Addressing concerns through a legally binding instrument.

SafeGround calls for the establishment of a legally binding instrument on autonomous weapons to address the legal, moral, humanitarian and security concerns. New international law is essential to establish new international norms, moral precedents, and legal clarity.

i. Prohibitions

To address these challenges, we call for the prohibition of certain autonomous weapons

- Prohibitions on weapons systems that target people
- Prohibitions on weapons systems that cannot be used with meaningful human control

ii. Regulations

Autonomous weapons should also be regulated to ensure those not prohibited are effectively controlled through obligations related to;

- Understanding the system’s functioning
- Limiting target types, context of use
- Limiting the duration, area, scope, and scale of operating

Beyond new legal rules, these limits may also include common policy standards and good practice guidance, which can be complementary and mutually reinforcing. Specific considerations should be made as to how regulatory responses can address proliferation to non-state actors, dual-use and environmental concerns and risks.

We are grateful for the opportunity to share our views and recommendations on addressing issues of autonomous weapons from a regional and civil society perspective. We must take this opportunity to take collective action with urgency, to respond effectively to this challenge to our shared humanity.

Stop Killer Robots

[20 May 2024]

The Stop Killer Robots campaign welcomes the opportunity to submit our views to the United Nations Secretary-General in response to Resolution 78/241. Established in 2012, we are a coalition of more than 250 non-governmental organisations and academic partners working across 70 countries.[67] Towards our vision and goals,[68] we are calling on states to adopt an international treaty on autonomous weapons systems that ensures meaningful human control over the use of force and rejects the automation of killing.

New rules are needed:

After ten years of international discussions, a legally binding instrument is the only effective way to start to address the humanitarian, legal, security, technological and ethical challenges and concerns that autonomous weapons systems raise. Relying on existing law alone will not be sufficient. The contributions of states and non-governmental experts to discussions have decisively demonstrated this. Specific rules and legal clarity are needed to draw clear lines to protect humanity.

There is now a critical mass of support:

Around the world, momentum continues to build behind the call for a treaty.

- More than 115 states now support a legally binding instrument.[69]
- States have issued regional communiques committing to work for a treaty, and convened crucial international and regional conferences in Austria, Costa Rica, Luxembourg, Trinidad and Tobago, the Philippines, and Sierra Leone.
- The International Committee of the Red Cross and the United Nations Secretary-General have jointly called on states to negotiate a treaty by 2026, which we strongly support.
- Thousands of scientists, tech workers, and leaders in robotics technology and AI, as well as religious leaders, parliamentarians, a wide range of civil society organisations, and public opinion in countries across the globe also support a treaty.[70]

Negotiations can and must start:

All states and stakeholders that are committed to achieving a treaty must now work together in a spirit of genuine, cross-regional partnership and take concrete steps towards starting negotiations.

[67] See www.stopkillerrobots.org/about-us and www.stopkillerorobts.org/a-global-push/member-organisations.

[68] See www.stopkillerrobots.org/vision-and-values/.

[69] See https://automatedresearch.org/state-positions/

[70] See https://www.stopkillerrobots.org/a-global-push/a-shared-movement/ and https://www.stopkillerrobots.org/the-story-so-far/.

- A treaty must be negotiated in a forum that is inclusive of all states and civil society, and where progress cannot be blocked through veto, consensus rules, or their misuse.
- Because not all states parties to the Convention on Conventional Weapons (CCW) wish to negotiate a treaty, progress cannot be made on this in that forum.
- Establishing a negotiating mandate for a treaty through the United Nations General Assembly, as soon as possible, represents the best opportunity to move forward.
- From work in the CCW, there is now a broad understanding amongst states of what autonomous weapons systems are, and that a "two-tier" approach of prohibitions and positive obligations is required to effectively regulate them. This can be built on to agree a legally binding instrument.

An effective treaty on autonomous weapons systems

Scope:

Stop Killer Robots understands autonomous weapons systems to be those that detect and apply force to a target based on the processing of data from sensor inputs. In these systems, after activation by a human user, there is a period of time where the weapon system can apply force to a target without direct human approval. The specific object to be attacked, and the exact time and place of the attack, are determined by sensor processing, not humans.

- A treaty on autonomous weapons systems must include all systems that fall within this scope. Our concerns arise from the automated process by which such systems function. Our key concerns are at the erosion of human control over the use of force – which raises serious legal, ethical, humanitarian, and security concerns – as well as the ethical unacceptability of increasingly automated killing and digital dehumanisation.

The centrality of the role of humans:

The human role must be the central element of a regulatory framework. Ensuring meaningful human control must be a core purpose of a treaty.

A structure of prohibitions and positive obligations:

A treaty should prohibit autonomous weapons systems that are ethically or legally unacceptable. The use of all other autonomous weapons systems should be regulated through positive obligations to ensure they remain under meaningful human control.

Autonomous weapons systems that are not prohibited must be subject to positive obligations on design, development, and use to ensure meaningful human control:

Meaningful human control requires that a person can make a moral and legal judgement on the effects of an attack, and fulfil their obligation to apply the law. It also means there is a human user who is morally, and legally, responsible for the effects of an attack.

A treaty's positive obligations should therefore ensure that a human user is able to sufficiently anticipate the effects of an attack, and that after an attack has taken place they should understand and be able to explain its effects. To achieve such meaningful control, among other requirements:

- The user should be able to have a sufficient functional understanding of how a system works.

- Systems should be predictable and reliable.
- The user should be able to have sufficient understanding of the context where the weapons system will be deployed, and how it will function in that environment.
- The user must be able to limit the functioning of the weapon system in time and space.

Autonomous weapons systems that cannot be used with meaningful human control must be prohibited:

Systems whose technical configuration or environment of use means the user is not able to meet the requirements above could not be used in line with legal and ethical norms, and would raise questions about who was legally and morally responsible for any violations of the law. They must be prohibited.

Autonomous weapons systems that target people must be prohibited:

Even if used with meaningful human control, we consider such systems unacceptable because they reduce people to objects, which is an affront to human dignity.

- Autonomous weapons systems targeting people raise the most fundamental ethical concerns. They represent an extreme example of digital dehumanisation, for civilian and military victims alike.
- Racialized and historically marginalised populations are already disproportionately harmed by automated decision-making processes – for example, because biases in our societies are reproduced in data used to train algorithms. Autonomous weapons systems targeting people run the risk of biased technologies making determinations related to life and death. This must be prevented through a categorical prohibition.

The need for action now

Autonomous weapons systems change the relationship between people and technology. They disempower, disconnect, and dislocate humans in the use of force. The use of autonomous weapons systems beyond armed conflict, for example in border control and policing, would, furthermore, undermine international human rights law and freedoms.

Developments in weapons technology and events in conflicts around the world are already showing the urgent need for action. National programmes for weapons development by countries such as Russia and the US show countries are already competing for military advantage through these technologies, with grave risks for global peace and security. Recent reports of the use of decision-support systems by Israel in Gaza, though not autonomous weapons systems, show how the quest for speed through AI, the erosion of meaningful human control, and the reduction of people to data points can contribute to devastating humanitarian harm to civilians.[71]

It is vital that states negotiate a treaty to start drawing clear lines for humanity now.

[71] See https://www.stopkillerrobots.org/news/use-of-lavender-data-processing-system-in-gaza/.

Stop Killer Robots Youth Network

[21 May 2024]

The Stop Killer Robots Youth Network welcomes the opportunity to submit recommendations for consideration by the United Nations Secretary-General in response to Resolution 78/241 on "Lethal autonomous weapons systems". This is a summary, find our full submission, including a list of signatories, here.

We interviewed young people from around the world to learn about their views on autonomous weapons and what their impacts would mean for young people today and in the future - their words and perspectives are reflected throughout this submission.

"The existence of autonomous weapons would mean we would be more disconnected with humanity." - Sophie, 16, USA/Tajikistan/Tanzania

As a global youth network working to secure a future free of automated killing, we advocate for the creation of a new treaty on autonomous weapons systems (AWS) — in particular, we insist on a total prohibition of anti-personnel autonomous weapons as we wish to build a world without such dehumanising weapons. While youth will inevitably face the risks of new weapons technologies, we remain underrepresented in the decision-making process and are often sidelined in forums that shape our interests. With escalating conflicts and the rapid deployment of new weapons technologies around the world, there is an urgent need to reinvest in international law as a measure to build trust and achieve sustainable peace and security.

"I worry about autonomous weapons causing harm without human control, leading to more conflicts." - Jefferson, 25, Ghana

Youth are disproportionately affected by armed conflicts. In 2022, one in six children were living in armed conflict[72] and must continue to live with the horrendous consequences of these events[73]. Children can be direct or indirect victims of attacks from means and methods that are not intended to be used on children[74]. In addition, critical infrastructures necessary for the development of children and youth are being destroyed or disrupted in current armed conflicts[75], sometimes intentionally. As the means and methods of warfare have evolved over time, recently, with the evolution of automated decision-making in acts of war, civilians have been increasingly impacted by these new means and methods[76]. In Gaza, where artificial intelligence systems have allegedly been used to identify targets, 40% of civilian casualties have been children[77]. With this in mind, we, as youth, are progressively apprehensive about the development of AWS. Since 1945, generations have grown up under the fear of being killed by nuclear weapons. Let us safeguard future generations from growing under the fear of being killed by AWS.

[72] ICRC, *Childhood in Rubble : The Humanitarian Consequence of Urban Warfare for Children*, p. 7, Geneva, May 2023.

[73] Save the Children, *Children in Conflicts*, https://data.stopwaronchildren.org/.

[74] ICRC, *Childhood in Rubble : The Humanitarian Consequence of Urban Warfare for Children*, pp. 26-27.

[75] UNICEF, *Water Under Fire Volume 3, Attacks on water and sanitation services in armed conflicts and the* impact *on children*, New York, 2021. Global Coalition to Protect Education from Attack, *Attacks on Education and Military Use of Education Facilities in Ukraine in 2022*, February 2023.

[76] ICBL — CMC, *Landmine monitor 2023*, Geneva, November 2023, p.55.

[77] United Nations, *Two Thirds of Gaza War Dead are Women and Children, Briefer Says, as Security Council Debates Their Plights*, 22 November 2023, https://press.un.org/en/2023/sc15503.doc.htm.

"If a human makes a mistake, there would be consequences for them. But, a killer robot, well, nothing will happen." - Juline, 16, Belgium

Current conflicts have significantly strained youth confidence in international governance, fostering a sense of disillusionment and frustration. The continuous disregard for international law and human rights and a perceived lack of consequences for such actions have left many feeling hopeless and without adequate international representation or protection.

"Conflicts in recent years are escalating rapidly as never before, and this can be attributed in part to the misuse and proliferation of advanced technology and development of increasingly lethal weapons systems." - Maria, 23, Lebanon

Vulnerable young people in conflict zones, who often bear the brunt of these incidents, find themselves in a particularly precarious position, with limited involvement in the creation of the conflicts that unfold around them. However, the prevailing trends of marginalisation and discrimination against vulnerable youth are likely to worsen with the advent of an autonomous weapons arms race.

"Just the fact that you even think about creating these kinds of weapons is a problem." - Daniela, 26, Italy

Should international discussions continue to stall, a new catastrophic arms race may very well be underway. Autonomous weapons systems are a looming disaster in a world increasingly losing its sense of shared humanity. The UN stands at a pivotal moment with both an opportunity and an obligation to ensure that these detrimental trends do not persist unchecked. Ultimately, young people will bear the brunt of inaction, both now and in the future.

Weapons systems with varying levels of autonomy[78] are already impacting the lives of those impacted by armed conflict[79] — these weapons are no longer a future problem. Countries are racing ahead to field these capabilities and in reality, we are only a few software updates away from machines making life-and-death decisions[80]. We are already witnessing the problematic effects of automated decision making and artificial intelligence resulting in ethical issues, including digital dehumanisation, and a lack of compliance with international humanitarian law.

"Young people like me should be able to live in a world free from the fear of being turned into numbers and data." - Hevelyn, 24, Brazil

Planet Earth and its inhabitants are precious, we must all invest our time and energy to protect them. Technology should be used to promote peace and human rights, not for the creation of dehumanising weapons. What if we could create Autonomous Demining Systems to help communities impacted by landmines? The Anti-Personnel Mine Ban Convention should be a source of inspiration for us at this moment – 25 years ago, the international community agreed upon the ban of anti-personnel landmines, an inhumane weapon which also had disproportionate impacts on children and future generations[81].

[78] Automated Decision Research, Autonomous weapon and digital dehumanisation, November 2022, p.3.

[79] +972 Magazine, *'Lavender': The AI machine directing Israel's bombing spree in Gaza*, 3 April 2024.

[80] Automated Decision Research, "Weapons systems", automatedresearch.org, n.d. https://automatedresearch.org/weapons-systems/.

[81] Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-Personnel Mines and on their Destruction, Preamble, 18 September 1997.

We urge states and leaders to act now, to stop the development of AWS and other means aimed at killing and dehumanising people. We have the unique opportunity to act before catastrophe occurs.

"Reaching a treaty on autonomous weapons would signify the beginning of a new era for international cooperation and disarmament" - Valeria, 22, Costa Rica

Using the UN and international law as a beacon of hope, we look to global institutions to advocate for justice and protect the most vulnerable among us. We rely on global leaders to uphold ethical standards, emphasizing the imperative of meaningful human control over weapons.

"A comprehensive treaty would mean that the voices of those who are and would be most affected by these weapons were heard and were taken seriously. It would reinvigorate my trust in the international multilateral system." - Deborah, 28, Sweden

Sustainable Peace and Development Organization

[25 May 2024]

Sustainable Peace and Development Organization (SPADO) welcomes the opportunity to submit views to the United Nations Secretary-General in response to Resolution 78/241. SPADO is a civil society organization based in Pakistan and is a member of the Campaign to Stop Killer Robots.[82] The organization has actively and productively participated in the discussions on LAWS at the CCW and other such forums. We are committed to raise awareness and advocate for a legally binding instrument on autonomous weapons keeping in view its ethical, humanitarian, moral, legal and security concerns.

The submission outlines our views on the serious and unimaginable implications of autonomous weapons in the context of preserving our shared humanity, global peace and security, accountability and transparency and the urgency to initiate negotiations for a legally binding instrument that prohibit and regulate autonomous weapons without further delay.

Preserving our Shared Humanity:

The debate over killer robots extends far beyond mere questions of national security or ethical principles; it speaks to the very essence of our shared humanity. Allowing machines to arbitrate who lives and who dies risks dismantling the fundamental foundations of our society, relegating empathy and compassion to mere trace of our past. The development of lethal autonomous weapons contradicts the ethical principles and teachings of all faiths which call for compassion, human judgment, and the preservation of life. The development and use of LAWS will lead to actions that contravene the moral values and principles enshrined in our faiths as one human family. This is a question of our shared humanity, which is at stake and that of the preservation of human dignity.

Pope Francis has urged world leaders to establish an international treaty regulating AI, and warned against relying on machines to make moral and ethical decisions that should be left to humans. The most dangerous risk, however, lies in the military development of autonomous weapons. Pope Francis argued that the technology could never be "morally responsible subjects" and warned it could fall into the wrong hands and wreak havoc – potentially killing innocent citizens and upending democracies.[83]

[82] Stop Killer Robots is a coalition of more than 250 non-governmental organizations and academic partners working across 70 countries towards an international treaty on autonomous weapons systems that ensures meaningful human control over the use of force and rejects the automation of killing.

[83] See https://www.theregister.com/2023/12/15/pope_francis_ai_treaty/.

Global Peace and Security:

We have to look at the issue of autonomous weapons more broadly in the context of global peace and our shared humanity. If one country for instance develops and deploy autonomous weapons then it is for sure that other states will follow and a new arms race in the area of LAWS will emerge. The race will not stop and most probably the Non-State Actors will be in a position to develop and deploy such weapons if not in the near future but for sure in future. Such an arms race will be uncontrollable and unimaginable. We believe that prevention is better than cure and today, we have the time to prevent such an unethical arms race. The arms race will be like the COVID-19 Pandemic, which originated from one location and then affected the whole global community irrespective of race and region whether developed, developing or under developed. Now is the time to stop the future pandemic of LAWS.

The world has already become quite polarized where there is a lack of trust and mutual respect and understanding among states. The brutal wars are underway where parties to the conflict are using every form of lethal force. We are witnessing humanitarian catastrophe and the killing of innocent civilians including women and children on daily basis. In the midst of these conflicts certain states are increasingly investing in autonomous weapons and it is unclear to what extent such weapons have been deployed or used. If the use of such weapons becomes more evident than the already started race in the area of LAWS will become so fast, which will be uncontrollable. Such proliferation will be having catastrophic impacts on the international peace and security.

Accountability and Transparency:

The arguments that the use of autonomous weapons to protect civilians, target legitimate military objects and protect the armed forces raise many fundamental questions and concerns such as how will one limit the scope of the use autonomous weapons and how an autonomous weapon will be capable to identify that the target is legitimate and not a civilian object. There are higher chances that the use of such weapons will proliferate quickly and will raise many ethical and moral concerns, which will compromise the question of human dignity. Autonomous robots would lack human judgment and the ability to understand context. As a result, autonomous weapons would not meet the requirements of the laws of war. Replacing human troops with machines could make the decision to go to war easier, which would shift the burden of armed conflict further onto civilians. There are greater chances that antipersonnel autonomous weapons with deadly effects can be used by individuals against individuals based on their DNAs, facial recognition, biometric data etc. where it will be extremely difficult to find who developed and deployed such weapons.

Urgency is Needed:

States have been discussing the issue of LAWS for more than 10 years in the CCW where a large majority of member states were hoping that the discussions will lead to prohibitions and regulations of autonomous weapons. The global civil society, academia, tech experts, faith leaders and international organizations have been warning and showing their concerns related to the threats of autonomous weapons and asking for taking urgent steps towards a legally binding treaty. However, despite the large majority of states in favor of a legally binding treaty, the discussions didn’t culminate into legal prohibitions and regulations on autonomous weapons.

The resolution of Austria on autonomous weapons at the UN General Assembly and the regional conferences in Latin America, Africa and Asia have provided an opportunity to the United Nations to carry forward the discussions into concrete

outcomes leading to a legally binding treaty. We believe that the Secretary General New Agenda for Peace is the best way forward to build trust, solidarity and universality, which has also proposed to conclude a legally binding treaty on autonomous weapons by 2026. SPADO is of the view that the current wars and conflicts across the world demand the United Nations to take immediate steps to build consensus among states and initiate the negotiations of a legally binding treaty on autonomous weapons.

In conclusion, we would like to emphasize that there is a dire need to collectively utilize our human wisdom and don't just focus our attention about the present status and scenario of autonomous weapons but to imagine a devastating future scenario of automated killings where no one will be safe when such weapons will proliferate. States have the responsibility to act now as it will then be too late to stop autonomous weapons, which will eliminate human dignity, the value of life and the moral and ethical values, which the global community possess.

Women's International League for Peace and Freedom

[20 May 2024]

Pursuant to UN General Assembly resolution 78/241, WILPF is offering these concerns and recommendations to the UN Secretary-General's report on autonomous weapon systems (AWS). More in-depth analysis can be found in Reaching Critical Will's papers on AWS.

International peace and security

The use of force has already become too disengaged from human involvement, through the use of armed drones and weapons operating with artificial intelligence (AI) or autonomous features. AWS further abstract violence from human beings. Algorithms create a perfect killing machine, stripped of empathy, conscience, emotion, judgement, or understanding of human life. AWS would not hesitate to act; they would not take into account extenuating circumstances, nor challenge their deployment or operational mandate. They would simply do as they have been programmed to do—and if this includes massacring everyone in a city, they will do so without hesitation.

AW risk lowering the threshold for war. They present a perception of "low risk" and "low cost" to the military deploying the weapon. This perception increases the scope for the deployment of weapons into situations and to carry out tasks that might otherwise not be considered possible. Having an amoral algorithm determine when to use force means that we will likely see more conflict and killing, not less.

As seen with armed drones, remote-controlled weapons have made war less "costly" to the user of the weapon. Operators do not face immediate retaliation for acts of violence. While this is attractive to militaries that do not have to risk the lives of their soldiers, it *raises* the cost of war for everyone else. AWS would likely be unleashed upon populations that might not be able to detect their imminent attack and might have no equivalent means with which to fight back. Thus the burden of risk and harm is pushed onto the rest of the world.

War profiteering and global asymmetries

New weapons lead to new war profiteering. The production and proliferation of weapons means profits for corporate CEOs and shareholders. Corporations will be seeking to make money from the development and use of these weapons, and high-tech countries will use autonomous weapons to oppress and occupy others.

Countries of the Global South may not be the ones to develop and use AWS, but they will likely become the battlegrounds for the testing and deployment of these weapons. It will be the rich countries using these weapons against the poor—and the rich within countries using it against their own poor, through policing and internal oppression.

Human rights abuses

Existing military and policing technologies that use AI devalue and dehumanise people, and lead to violations of human rights and international law. AWS will exacerbate this further.

AWS could be programmed to commit acts of sexual violence. Some people who support the development of killer robots have argued that these weapons will be better than human soldiers because they will not rape. But just as sexual violence in conflict is ordered by states and by armed groups using human soldiers, an AWS could be programmed to rape. It is also important to consider the broader culture of rape in relation to weapons and war. Sexual violence is used as a weapon in conflict, and the risk of this kind of violence is also heightened during and after conflict. War destabilises communities and exacerbates already existing gender inequalities and oppression of women, LGBTQ+ people, and others who do not conform to societies' gender norms.

AWS will also facilitate gender-based violence, including against men, by exacerbating policies and practice that count all cisgendered men as militants. In armed conflict, civilian men are often targeted (or counted in casualty recordings) as militants only because they are men of a certain age. Exacting harm on the basis of sex or gender constitutes gender-based violence. This erodes the protection that civilians should be afforded in conflict and violates many human rights, including the right to life and due process. It also has broader implications in the reinforcement of gender norms. Assuming all military-age men to be potential or actual militants entrenches the idea that men are violent. This devalues men's lives and increases the vulnerability of men, exacerbating other risks adult civilian men face such as forced recruitment, arbitrary detention, and summary execution.

As can be seen by Israel's use of AI technologies that generate target lists (Lavender) and target locations (Go Daddy), as well as the use of predictive policing software and border biometric systems in the United States and other countries, AI-enabled technology lends itself to this kind of gender-based violence. Reportedly, the only human checks on Lavender's kill lists are to ensure the targets are men.

Autonomous and AI technologies in weapon systems will further enable police and militaries to target people based solely on their gender, appearance, location, or behaviours, defining whole categories of people as militants, terrorists, or criminals without any due process. AWS could also be deliberately programmed to target people based on gender, race, socioeconomic status, (dis)ability, and sexual orientation. Just as AWS will lower the threshold for armed conflict, they will also lower the threshold for state violence against people. Police forces will be able to send machines to violently suppress protests and to repress certain categories of people, exacerbating discrimination.

In addition, data sets and the training with this data will cause bias. Parameters, boundaries, labels, and thresholds selected in the design phase necessarily exclude and include. This both creates bias and replicates existing bias within data and social structures. We already see examples in related technologies. Facial recognition software struggles to recognise people of colour; voice recognition struggles to respond to women's voices or non-North American accents; images of anyone standing in a kitchen are labeled as women; people's bail is denied because a program deemed a woman of colour more likely to reoffend than a white woman; trans people are surveilled on the basis of the clothing they wear. If such biases are left unchecked, there will be no counteracting human intervention.

Recommendations

The best solution is a **legally binding international treaty to prohibit the development, production, and use of AWS**.

Technology companies, tech workers, scientists, engineers, academics, and others involved in developing AI or robotics should pledge to never contribute to the development of AWS.

Financial institutions such as banks and pension funds should pledge not to invest money in the development or manufacture of autonomous weapon systems.

States, civil society groups, activists, tech workers, and others should also work to prevent AI-enabled technologies from being used by militaries and police forces. It is not just AWS that are problematic, but the overall automation of violence, as well as sensor-derived target detection, algorithmic bias and software-generated kill lists. These must not be normalised, they must be prevented.

AWS are a product of an arms race that derives from the global system of militarism and war profiteering. This system fuels armed conflict and armed violence, human rights abuses, and other violations of international law. It is therefore important to not just ban AWS, but to dismantle the structures of state violence as a whole.

Virtual Planet Africa, Women's International League for Peace and Freedom Zimbabwe and Cultural Youth Movement Education Foundation

[16 May 2024]

Autonomous weapons systems present risks and concerns to the security of states and communities, particularly in the Global South.

We support the creation of a legally-binding instrument that considers (a) meaningful human control as an integral and intrinsic concept, (b) risk assessment and mitigation, (c) clarification of international humanitarian law (IHL) requirements for AWS, (d) transparency and confidence building measures (TCBM), (e) prohibitions and regulations, (f) regulations on autonomous arms trade, and (g) consideration of AWS challenges in other international law frameworks.

B. Meaningful Human Control

Meaningful human control of systems refers to the making of critical decisions by humans, contextualisation, and rationalisation by a human(s) operator in the application of force. All systems that can make critical decisions on the use of force without meaningful human oversight should be banned.

C. Risks and Mitigation Measures

AWS pose several risks, challenges, and concerns. AWS that can result in excessive or superfluous injury to civilians and civilian objects should not be developed, distributed, or used. Targeting civilian objects like hospitals, schools, inter alia using AWS should be prohibited.

AWS have a high risk of being accessed and used by armed non-state actors. A legally-binding instrument on AWS should consider ways of safeguarding developing states, and would ensure that armed non-state actors do not easily access AWS. This would be done through building a robust framework for the regulation and restriction on the development and trade in AWS.

Algorithmic bias is also a major concern for AWS especially for people in the Global South. AWS are only as good as the data used to train them. The risks of cultural, social, and identity bias presented by AWS can have adverse effects. The proposed legally-binding instrument should include clear and strong measures to ensure that algorithmic bias relating to gender, sex, race, ethnicity, age, class, language, location, and other identity categories can be eliminated before a system is deployed. Protocols should be put in place for the prosecution and punishment for developers and users of AWS with algorithmic bias and that make mistakes based on algorithmic bias.

System failure and possible manipulation by malicious actors is another key concern. Our approach values the control of systems by human operators at all levels in a system's cycle, and machine failure, hacking, or reprogramming by malicious actors can lead to loss of control.

D. International Humanitarian Law

The International Court of Justice Advisory Opinion on the Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons opined that all types of weapons, whether from the past or in the future, are governed by IHL. Guiding Principle (a) of the GGE on LAWS affirmed that IHL "continues to apply fully to all weapons systems, including the potential development and use of lethal autonomous weapons systems." Although IHL is just a bare minimum requirement, the development, distribution, and use of AWS should ensure that AWS fulfil the 'cardinal principles' of IHL;

Distinction: AWS should not target civilians and civilian objects. We suggest the expansion of the interpretation of this principle in the context of AWS to prohibit the targeting of human targets by AWS.

Proportionality: AWS must not cause excessive, superfluous, and unnecessary injury in relation to anticipated military advantage anticipated. To avoid the killing of those deemed as *hors de combat* by AWS, we suggest that AWS should not be used to target or against humans.

Precaution: proper precautions must be made before deployment of AWS to ensure that they do not attack civilians and civilian objects, they do not contain algorithmic bias, they will not cause unnecessary damage/injury, and that they will not disregard humanitarian needs in the use of force.

E. Transparency and Confidence Building Measures (TCBM)

Transparency and Confidence Building Measures (TCBM) should be put in place to ensure that AWS do not lead to an arms race, unintended conflicts, and misconceptions about AWS. These should include Article 36 reviews of weapons, transparent risk assessments at all levels, information sharing and exchange, internationally agreed review processes and procedures, national obligations for safety and risk mitigation, national and regional ethical standards, periodic reports on military expenditure on AWS for all states, and the creation of an oversight body.

F. Prohibitions and Regulations

In line with the 'two-tier' approach, the following AWS should be **prohibited**: systems that

- operate without meaningful human control,
- with unpredictable or unexplainable actions and outcomes,
- that cannot distinguish between civilians, civilian objects, and military objects/targets,
- cause unnecessary or superfluous injuries,

- cannot fulfil the requirements of international law, especially IHL,
- cannot be terminated by a human user once deployed,
- contain algorithmic bias and other harmful identity-based risks,
- can learn and change decisions, parameters, or goals after deployment, and
- target humans directly without the input of a human operator.

The following positive obligations should be put in place as regulations:

- Limits should be put in place on the geographical and mission-based operation of AWS,
- The types and nature of targets shall be limited,
- Human supervision must be ensured at all stages of the weapon's lifecycle,
- Mandatory obligations for training of personnel shall be put in place before a system is used,
- The duration and scale of AWS operations must not be unlimited,
- Clear chains of command and responsibility shall be outlined,
- Frameworks for the prosecution and punishment of individuals, entities, or states who misuse or develop prohibited systems must be established before systems are deployed,
- AWS must be traceable, and
- Human users must be able to terminate AWS at any and all times.

G. AWS Trade and Distribution

The trade and distribution of AWS must be strictly regulated. In addition to the provisions of the Arms Trade Treaty, clear regulations must be put in place to ensure that AWS do not fall into the wrong hands.

States and companies that develop AWS should not be allowed to test them in active combat zones in fragile communities. Security assistance for fragile states and states with high levels of insecurity should only be done with AWS whose effects, effectiveness, and efficacy has already been tested elsewhere. States should not use security assistance as an excuse to test AWS. This should be put in place to ensure the safety and dignity of vulnerable communities.

Industry developers of AWS must have clear guidelines on the development and distribution obligations they have. AWS should be sold only to state parties and reputable registered companies. Rules to prosecute developers who sell to armed non-state actors and terrorist groups shall be put in place.

AWS shall be sold only to, and used only in, states with existing national ethical guidelines and standards to govern the development, testing, trade, and use of AWS. These ethical guidelines and standards must be in line with the proposed international legally binding instrument.

H. Other International Law Provisions

International Human Rights Law, International Criminal Law and other Codes of Conduct shall also guide and support the proposed legally binding instrument.